



KÖRÜLÜ KÜTÜPHANE
182
Ahmet P.





١٠

بسم النبي انشا



١٥٢

مكتبة
القاهرة

بسم النبي انشا
وفاة شيخنا
رحمه الله تعالى

وقرأنا نقل هذه المجموعة الشريفة
وانا الفقير الحق جافظ محمد
الامام علي بن احمد بن علي
رحمه الله تعالى



يا حي يا قاضي
قاضي علمهم
كاتبهم
وولدهم
وضوءهم

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ وَبِهِ نَتَوَكَّلُ
 نَحْمَدُكَ عَلَى عِلْمَتِنَا مِنْ قَوَاعِدِ الدِّينِ وَخَوَلَتِنَا مِنْ
 عَوَارِفِ الْمَعَارِفِ الْيَقِينَةِ وَبَضَلْتَنَا عَلَى نَبِيِّكَ الْمَبْعُوثِ
 بِالْمُعْجَزَاتِ الظَّاهِرَةِ وَالآيَاتِ الْبَاهِرَةِ وَعَلَى أَلْكَرَامِ أَصْحَابِ
 الْعِظَامِ وَالَّذِينَ اتَّبَعُوهُمْ بِإِحْسَانٍ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ
وَبَعْدُ فَلَمَّا كَانَتْ الْعُقَايِدُ الْعُضْدِيَّةُ جَامِعَةً لِلْقَوَاعِدِ
 الْإِسْلَامِيَّةِ مَعَ غَايَةِ مِنَ التَّيَقُّعِ وَالتَّهْدِيدِ وَنَهَائِ
 مِنْ حَسَنِ التَّنْظِيمِ وَالتَّرْتِيبِ ارْتَدَتْ أَنْ أُشْرَحَ هَذَا شَرْحاً
 وَافِياً بِكُشْفِ مَقَاصِدِهَا كَافِياً فِي تَحْقِيقِ قَوَاعِدِهَا
 مُعْرِضاً عَنِ الْأَطْنَابِ الْمُحْمَلِ وَالْإِيجَازِ الْمُحْمَلِ بِنُصْرَةِ الْمُلَاطَاةِ
 وَتَذَكُّرَةِ لَأَوَّلِي الْأَبَابِ نَاوِيَا أَنْ أَسْمِيَهُ بِالْفَوَائِدِ السِّنِّيَّةِ
 فِي شَرْحِ الْعُقَايِدِ الْعُضْدِيَّةِ رَبَّنَا لَا تَرُغْ قُلُوبَنَا بَعْدَ
 إِذْ هَدَيْتَنَا وَهَبْ لَنَا مِنْ لَدُنْكَ رَحْمَةً إِنَّكَ أَنْتَ الْوَهَّابُ

العقائد

قَالَ الْمَصْنُوعُ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ النَّبِيُّ إِنْسَانٌ بَعَثَهُ اللَّهُ
 بِمُتَلَيِّغٍ مَا أَوْحَى إِلَيْهِ وَكَذَلِكَ الرَّسُولُ وَقَدْ يُخَصُّ مِنْ لَدُنْهِ شَرْعِيَّةٌ
 وَكِتَابٌ فَيَكُونُ أَحْصَى مِنَ النَّبِيِّ وَاللَّامِ فِي النَّبِيِّ ^{الْمُخْلِصِ} الْخَارِجِ
 وَالْمُرَادُ بِهِ نَبِيُّنَا مُحَمَّدٌ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَلَى مَا يَنْسَاقُ إِلَيْهِ
 الذَّهْنُ فِي هَذَا الْمَقَامِ سَتَفْتَرِقُ ^{أَيْ} أَيْمَةُ الْأَجَابَةِ كَمَا
 هُوَ الظَّاهِرُ مِنْ هَذَا الْأَسْلُوبِ وَالْحَمْلُ عَلَى أَيْمَةِ الدَّعْوَةِ بَعِيدٌ
 جِدًّا ثَلَاثًا وَسَبْعِينَ فَرْقَةً هَذَا مِنْ مَعْجَزَاتِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
 حَيْثُ وَقَعَ مَا أَخْبَرَهُ قَالَ الْأَمْدِيُّ كَانَ السُّلَمُونَ عَلَى عَقِيدَةٍ
 وَاحِدَةٍ وَطَرِيقَةٍ وَاحِدَةٍ الْأَمْنُ كُلُّهُ يُبْطِنُ النِّفَاقُ وَيُظْهِرُ
 الْوِفَاقُ ثُمَّ نَشَأَ الْخِلَافُ فِيمَا بَيْنَهُمْ أَوَّلًا فِي أُمُورِ اجْتِهَادِيَّةٍ لَا تُجِبُ
 إِيْمَانًا وَلَا كُفْرًا وَكَانَ غَرْضُهُمْ مِنْهَا إِقَامَةُ مَرَامِ الدِّينِ وَإِدَامَةُ
 مَنَاجِحِ الشَّرْعِ الْقَوِيمِ وَكَانَ الْخِلَافُ يَتَدَرَّجُ وَيَتَرَقَّى شَيْئًا
 فَنَيْئًا إِلَى خِرَابِ يَامِ الصَّحَابَةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ الْجَهَنِيُّ وَغِيلَانُ ^{الْمُشَقَّى} الْمَشَقَّى
 وَبُونَسِ الْأَسْوَارِيِّ وَخَالِفُوا فِي الْقَدَرِ وَاسْتَنَادَ جَمِيعُ الْأَشْيَاءِ
 إِلَى تَعْدِيرِ اللَّهِ تَعَالَى وَلَمْ يَزَلِ الْخِلَافُ يَتَشَعَّبُ وَالْأَرْاءُ تَتَفَرَّقُ حَتَّى تَفْرُقَ

أحدث النبي صلى الله عليه وسلم

لأنه

عند وفاة النبي

حتى لم يبق

اهل الاسلام وارباب المقالات الخ لث وسبعين فرقة وقد ذكرها
 المصنف في اخر الوقف فمن اراد معرفتها فليرجع اليه كلها في الثاني
 من حيث الاعتقاد الا واحدة قيل ومن هم اى الفرقة الناجية
 قال الذين هم على ما انا عليه واصحابي رواه الترمذي وهذه
 اشارة الى مقاصد هذه الرسالة عقائد الفرقة الناجية والمرد
 بالعقائد ما يقصد به نفس الاعتقاد دون العمل فان الاحكام
 المأخوذة من الشرع قسمان احدهما ما يقصد به نفس الاعتقاد
 كقولنا الله تعالى عالم قادر سميع بصير وهذه تسمى اعتقادية
 واصلية وعقائد وقد دون علم الكلام لحفظها والثاني
 ما يقصد به العمل كقولنا الوتر واجب والزكاة فريضة وهذه
 تسمى عملية وفرعية واحكاما ظاهرة وقد دون علم الفقه
 لها وهم الاشاعرة ومن يحدوحدوهم اعني الماتريديين
 فالاشاعرة اصحاب ابي الحسن علي بن اسمعيل بن ابي حنيفة بن سالم
 بن اسمعيل بن عبد الله بن بلال بن ابي بردة بن ابي موسى
 الاشعري صاحب رسول الله صلى الله عليه وسلم اول من خالف

رتبة
 في رتبة

من قبل حفظ
 المخطوطة
 حذف المخطوطة

ابا علي الجبائي ورجع عن مذهبه الى السنة اى طريقة النبي
 والجماعة اى طريقة الصحابة رضي الله تعالى عنهم والماتريديين
 اصحاب ابي منصور الماتريدي تلميذ ابي نصر البياضي تلميذ ابي
 بكر الجوزجاني صاحب ابي سليمان الجوزجاني تلميذ محمد بن الحسن
 الشيباني رحمهم الله تعالى وماتريدي قرية من قرى سمرقند والمشهور
 من اهل السنة في ديار خراسان والعراق والشام واكثر الاقطار
 هم الاشاعرة وفي ديار ما وراء النهر الماتريديين وبين الطائفتين
 في بعض الاصول اختلاف كسئلة التكوين ومسئلة الاستثناء في
 الايمان ومسئلة ايمان المقلد وغير ذلك والمحققون من الفريقين
 لا ينسب احدهما الى البدعة والضلالة خلافا للمبطلين ^{من} النقصين
 حتى ربما جعلوا الاختلاف في الفروع ايضا بدعة وضلالة
 كالقول بحل مترك التسمية عمدا وعدم نقض الوضوء بالخارج
 من غير السيلين وكجواز النكاح بدون الولى والصلوة
 بدون الفاتحة ولا يعرفون ان البدعة المذمومة هو المحدث
 في الدين من غير ان يكون في عهد الصحابة والتابعين ولادل

انا شاعرة ان في البدعة

لا يما عندنا فاص

ما في نسخة

عليه الدليل الشرعي ومن الجهرلة من يجعل كل امر لم يكن في زمن
 الصحابة بدعة مذمومة وان لم يتم عليه دليل على قبحه تمسكا
 بقوله صلى الله عليه وسلم ايتاكم ومحدثات الامور ولا تعلمون
 ان المراد بذلك هوان يجعل في الدين ما ليس منه كذا ذكره
العلامة الفاضل في شرح المقاصد اجمع السلف من المحدثين
وامتة المسلمين واهل السنة والجماعة على ان العالم اى ما سوى الله
 من الموجودات مما يعلم به الصانع يقال عالم الاجسام وعالم
 الاعراض وعالم النبات وعالم الحيوان الى غير ذلك فيخرج صفات
 الله تعالى لانها ليست غير الذات كما انها ليست غيرا حادث بمعنى انه
 كان بقدره الله تعالى بعد ان لم يكن اى وجد بعد عدم خلافا
 للفلاسفة حيث ذهبوا الى قدم السموات والارض بموادها
 وصورها وانسكانها وقدم العناصر بموادها وصورها لكن
 بالنوع بمعنى انهم تخل قط عن صورة نعم اطلقوا القول بحديث
 ما سوى الله تعالى لكن بمعنى الاحتياج الى الغير لا بمعنى سبق عدم
 عليه والمشهور في الاستدلال على حدوث العالم انه اعيان
 واعراض

لا يقال عالم زبد
 وعالم عمر ولانه
 اطلق على الاجناس

واعراض لانه ان قام بذاته فعين والافرض والاعيان
 اجسام وجواهر لانها ان كانت مركبة فاجسام والاعراض
 فجواهر وهي الاجزاء التي لا تتجزى والكل حادث اما الاعراض
 فبعضها بالمشاهدة كالحركة بعد السكون والضوء بعد الظلمة
 والسواد بعد البياض وبعضها بالدليل وهو طريان العدم
 كما في اضداد ذلك فان القدم ينافي العدم لان القديم
 ان كان واجبا لذاته فظاهر والالزم استناده اليه بطريق
 الالجاب اذ الصادر عن الشئ بالقصد والاختيار يكون
 حادثا بالضرورة والمستند الى الموجب القديم قديم ضرورة
 امتناع تخلف المعلول عن العلة واما الاعيان فلانها
 لا تخلو عن الحوادث وكل ما لا تخلو عن الحوادث فهو
 حادث اما المقدمة الاولى فلانها لا تخلو عن الحركة و
 السكون وهما حادثان اما عدم الخلق فلان الجسم
 والجوهر لا تخلو عن الكون في حيز فان كان مسبوقا
 بكون اخر في ذلك الحيز بعينه فهو ساكن وان لم يكن مسبوقا

لا يقال عالم زبد
 وعالم عمر ولانه
 اطلق على الاجناس

يكون آخر في ذلك الحيز بل في حيز آخر فحرك وهذا معنى قولهم الحركة
كونان في آئين في مكائين والسكون كونان في آئين في مكان واحد
فان قبل مجوزان لا يكون مسبوقا يكون اخر اصلا كما في ان
لحدوث فلا يكون متحركا كما لا يكون ساكنا قلنا هذا المنع
لا يضرنا لما فيه من تسليم المدعى على ان الكلام في الاجسام
التي تعددت فيها الاكوان وتجدت عليها الاعصار والازمان
واما حدوثها فلا ينهما من الاعراض وهي غير باقية ولان
ماهية الحركة لما فيها من الانتقال من حال الى حال تقتضي
المسبوقية بالغير والاولية تنافيها ولان كل حركة فهي على
التقضي وعدم الاستقرار وكل سكون فهو جائز الزوال
لان كل جسم فهو قابل للحركة بالضرورة وقد عرفت ان ما يجوز
عدمه يمتنع قدمه واما المقدمة الثانية فلان ما لا يخلو
عن الحوادث لو ثبت في الازل لزم ثبوت الحادث في الازل
وهو مح وهو هنا اجبات الاول انه لا دليل على انحصار الاعيان
في الجواهر والاجسام وانه يمتنع وجود يقوم بذاته ولا يكون
مستحيضا

متحيزا اصلا كالقول والنفوس المجردة التي يقول بها الفلاسفة
والجواب ان المدعى حدوث ما ثبت وجوده من الممكنات
وهو الاعيان المتحيزة والاعراض لان ادلة وجود المجردات
غير تامّة على ما بين في المطولات الثاني ان ما ذكر لا يدل على
حدوث جميع الاعراض اذ منها ما لم تدرك بالمشاهدة حدوثه
ولا حدوث اضداده كالأعراض القائمة بالسماء ويات من
الاشكال والامتدادات والاضواء والجواب ان هذا غير محل
بالفرض لان حدوث الاعيان يستدعي حدوث الاعراض
ضرورة انه لا تقوم الا بها الثالث انه لو كان كل جسم في حيز
لزم عدم تناهي الاجسام لان الحيز هو السطح الباطن من
الحاوي المماس للسطح الظاهر من المحوى ^{التماط} والجواب ان الحيز
ليس عند المتكلمين هو الفراغ الموقوف الذي يشغله الجسم وتنفذ
فيه ابعاده الرابع ان الازل ليس عبارة عن حالة مخصوصة
حتى يلزم من وجود الجسم فيها وجود الحوادث فيها بل هو
عبارة عن عدم الاولية او عن استمرار الوجود في ارضية

مقدرة غير متناهية في جانب الماضي ومعنى ازلية الحركات
للحادثة انه ما من حركة الا قبلها حركة اخرى لا الى بداية وهذا هو
مذهب الفلاسفة وهم مسلمون انه لا شئ من جزئيات الحركة
بقدم وانما الكلام في الحركة المطلقة والجواب ان تعاقب الحوادث
الغير المتناهية محال لوجوبين احدهما طريق التطبيق وهو
ان يفرض جملة من الحوادث المتعاقبة من الآن واخرى من يوم
الطوفان كل من منهما لا الى نهاية ثم نطبق بينهما بحسب فرض
العقل اجمالا بان يقابل الاول من هذه بالاول من تلك وهكذا
فاما ان يتطابقا فيتاوى الكل والجزء اولا فينقطع الطولية
ويلزم انتهاء الآنية لانها لا يزد عليها الا بقدر متناه وتبينها
طريق التكافؤ وهو اننا نفرض سلسلة من الحوادث المعين
الذي هو مسبوق بحدوث وليس سابقا على حادث اخر منزلة
المعلول الاخير فلضرورة تضاف السابقة والسبوقية
وتكافؤ المتضاتفين في الوجود لزم ان يشتمل السلسلة
على سابق غير مسبوق وهو المنتهى واما الجواب بانه لا وجود

للمطلق
المجسّد الذي
النقطة التي

للمطلق الا في ضمن الجزئي فلا يتصور قدم المطلق مع حدوث كل
من الجزئيات فمردود بان المطلق كما يوجد في ضمن كل جزئي له
بداية فيأخذ من تلك الحشية حكمه كذلك يوجد في جميع الجزئيات
التي لا بداية لها فيأخذ ايضا حكمها ولا استحالة في ان يضاف المطلق
بالتقابل بحسب الحشيات وبانه لو صح لزم ان لا يوصف
نعم الجنان بعدم التناهي فالصواب ما قدمناه من الجواب
وعلى ان العالم قابل للفناء اي لعدم الطاري على الوجود
وهو فرع للحدوث فمن قال انه قديم قال لا يجوز عدمه
لما تقدم واما من قال جازم فقد قال بجواز فناءه لكون
ماهية من حيث هي قابلة للعدم حيث كانت متصفة به
والعدم قبل الوجود كالعدم بعده لا تمايز بينهما ولا اختلافا
فيهما فما جاز عليه احدهما جاز عليه الاخر ولم يخالف
في ذلك الا الكرامية فانهم مع اعترافهم بحدوث الاجسام
قالوا انها ابدية متعفناتها وعلى ان النظر في الفكر في
معرفة الله تعالى لا اجل حصولها واجب لقوله تعالى

الحجاب

طريق التكافؤ

قل انظروا ما ذا في السموات والارض فانظر الى اثار رحمته الله
كيف يحيى الارض بعد موتها والامر للوجوب ولقوله عليه السلام
حين نزل ان في خلق السموات والارض واختلاف الليل
والنهار لايات لاولى الا لباب ويل لمن لا كراهية لحبيبه
ولم يتفكر فيها فقد اوعد بترك التفكير في دلائل المعرفة فهو
واجب اذا وعيد على ترك الواجب والمعتمد في اثبات وجوب
النظر ان معرفة الله تعالى واجبة اجماعا وهي لا تتم الا بالنظر و
ما لا يتم الواجب المطلق الا به فهو واجب وبه اى بالنظر الصحيح
محصل المعرفة خلافا للسمنية حيث ينكرون افادة النظر
العلم اصلا وبعض الفلاسفة حيث ينكرون افادته العلم
في الالهيات بناء على كثرة الاختلاف وتناقض الاراء والجواب
ان ذلك لفساد النظر فلا ينافي كون النظر الصحيح من العقل
مفيدا للعلم على ان ما ذكرتم استدلال بالنظر ففيه اثبات
ما نفيتم فمتناقض فان زعموا انه معارضة الفاسد بالفا^{سد}
قلنا اما ان يعيد شيئا فلا يكون فاسدا ولا يفيد فلا يكون
معارضة

معارضة فان قيل كون النظر مفيدا للعلم ان كان ضروريا لم يقع فيه
خلاف كما في قولنا الواحد نصف الاثنين وان نظريا يلزم اثبات
النظر بالنظر وانه دور قلنا الضروري قد يقع فيه خلاف اما الفاعل
او لقصور في الادراك فان العقول متفاوتة بحسب القطرة
باتفاق من العقلاء واستدلال من الآثار وشهادة من الاخبار
والنظر قد ثبت بنظر مخصوص لا يعبر عنه بالنظر كما يقال
العالم متغير وكل متغير حادث يفيد العلم بحدوث العالم
بالضرورة وليس ذلك بخصوصية هذا النظر بل لكونه صحيحا
مقرونا بشروط فيكون كل نظر صحيح مقرون بشروط مفيدا
للعلم ولا حاجة الى العلم ضرورة ان من علم ان العالم
محدث وكل محدث فله مؤثر علم ان العالم مؤثر سواء كان
هناك معلم او لا وذهب الملاحدة الى ان معرفة الله تعالى
لا تحصل بدون المعلم وهذا بط لما ذكرنا وعلى ان للعالم
صانعا قد يالم يزل ولا يزال لان العالم حادث كما مر
وكل حادث فله محدث بالضرورة واما ان يتسلل او يدور

بالنظر
كما لا يكون اثبات النظر

او ينتهي الى محدث قديم والا اولان باطلان فتعين الثالث واجبا
 وجوده لذاته محتضا عدمه بالنظر الى ذاته اذ لو كان جائزا
 الوجود لكان من جملة العالم فلم يصلح محدثا للعالم او مبدءا
 له مع ان العالم اسم لجميع ما يصلح علما على وجود مبدئه و
 قريب من هذا ما يقال ان مبدء الممكنات باسرها لا بد ان يكون
 واجبا اذ لو كان ممكنا لكان من جملة الممكنات فلم يكن مبدءا
 لها لا خالق سواه جوهر كان المخلوق او عرضا للنصوص
 الدالة عليه كقوله تعالى لا اله الا هو خالق كل شئ فاعبدوه
 وهل من خالق غير الله وخلق كل شئ قال امام الحرمين
 في الارشاد اتفق ائمة السلف قبل ظهور البدع والاهواء
 على ان الخالق هو الله تعالى ولا خالق سواه وان الحوادث
 كلها حدثت بقدرته الله تعالى من غير فرق بين ما يتعلق
 قدرة العباد به وبين ما لا يتعلق فان تعلق الصفة بشئ
 لا يتلزم تأثيرها فيه كالعلم بالمعلوم والارادة بفعل
 الغير فالقدرة الحادثة لا تؤثر في مقدورها اصلا وانفقت
 المعتزلة

المعتزلة ومن تابعهم من اهل البدع على ان العباد موجدون
 لا فعالهم مخترعون لها بقدرهم ثم المتقدمون منهم كانوا
 يمتنعون من تسمية العبد خالقا لقرب عهدهم باجماع السلف
 على انه لا خالق الا الله واجترأ المتأخرون فسموا العبد
 خالقا على الحقيقة وقال الامام حجة الاسلام لما بطل الجبر
 المحض بالضرورة وكون العبد خالقا بالدليل وجب
 الاقتصاد في الاعتقاد وهوانها مقدورة بقدرته الله تعالى
 اختراعا وبقدرته العبد على وجه اخر من التعلق بغير
 عنه بالاكساب وليس من ضرورة تعلق القدرة بالمقدور
 ان يكون على وجه الاختراع اذ قدرة الله تعالى في الازل
 متعلقة بالعالم من غير اختراع ثم يتعلق به عند الاختراع
 نوعا اخر من التعلق فحركة العبد باعتبار نسبتها الى قدرته
 يسمي كسالة وباعتبار نسبتها الى قدرة الله تعالى خلقا
 فهو خلق للرب ووصف للعبد وكسب له وقدرة خلق
 للرب ووصف للعبد وليس يكسب له متصف بجميع صفات

لا فعاله

الكمال منزّه عن جميع سمات النقص باجماع العقلاء على ذلك
 فهو عالم لأن فعله تعالى متقن وكل من فعله متقن فهو عالم
 أما الأول فظلمن نظري الافاق والانفس وتأمل ارتباط
 العلويات بالسفليات سيما في الحيوانات وما هوديت اليه
 من مصالحها وأعطيت من الآلات المناسبة لها وبعين
 على ذلك علم التشرّح ومنافع خلقه الانسان واعضائه
 التي قد كسرت عليها المجلّدات وأما الثاني فضروري وبيّنه
 عليه أن من رأى خطا حسنا يتضمن الفاظا عذبة رفيقة
 تدل على معانٍ دقيقة موفقة علم بالضرورة أن كاتبه
 عالم وكذلك من سمع خطبا منتظما مناسبا للمقام من شخص
 يضطر إلى أن يحزم بانه عالم فان قيل المتقن ان اردت به
 الموافق للمصلحة من جميع الوجوه فم اذ لا شيء من مفردات
 العالم ومركباته الا ويشتل على مفقده ويمكن تصوّره
 على وجه اكمل او الموافق للمصلحة من بعض الوجوه فلا
 يدل على العلم اذ ما من اثر الا ويمكن ان يستفيع به مستفيع
 سواء

سواء كان مؤثره عالما او لا كما حرق النار وتبريد الماء او امر
 ثالثا فيّنه لنا ما هو وكيف يدل على علم الفاعل ونقول ايضا
 انه منقوض بفعل النخل لتلك البيوت المسدسة المتساوية
 بلا فرجار ومسطر واختيارها للسدس لانه اوسع من الثلث
 والمربع والخمس ولا يقع بينها فرج كما يقع بين المدورات و
 ما سواها من المضلعات وهذا لا يعرفه الا الخذاق من اهل
 الهندسة وكذلك العنكبوت يبيح تلك البيوت ويجعلها
 سدى ولحمة على تناسب هندسى بلا آلة مع انه لا علم لها
 بما يصدر عنها وما يتضمنه من الحكم والجواب عن الاول
 ان المراد بالمتقن ما نشاهده من الصنع الغريب والرتيب
 العجيب الذي يتجرف فيه العقول ولا تهتدى الى كمال ما فيه
 من المصالح والمنافع ولا شك في دلالة علم الصانع
 ويوضحه ما ذكرنا في مثال الكتابة والخطاب اذ لا يشترط
 في الدلالة على العلم خلوه عن كل خلل واشتماله على كل كمال
 حتى لو امكن ان يكتب احسن منه ويكلم بافصح منه لم يدل

على علم وعن الثاني اننا لانم عدم علم النحل والعنكبوت بما يفعله
لجواز ان يخلق الله تعالى فيها علما بذلك الفعل الصادر عنها
او يلهمها حالا فحالا ما هو مبدء ذلك الفعل بجميع المعلومات
الممكنة والواجبة والمتنوعة لان الموجب للعلم ذاته
والمقتضى للمعلومية ذوات المعلومات ومفهوماتها و
نسبة الذات الى الكل سواء فاذا كان علما ببعضها كان
علما بأكملها قادر اي يصح منه ايجاد العالم وتركه فليس شئ
منها لازما لذاته بحيث يستحيل انفكاكه عنه والى هذا
ذهب المليون كلهم واما الفلاسفة فانهم قالوا لاجابه
العالم على النظام الواقع من لوازم ذاته فيمتنع خلوه
عنه فانكروا القدرة بالمعنى المذكور لاعتقادهم انه نقصان
واشتوا له الايجاب زعماءهم انه الكمال التام واما كونه
كونه قادر بمعنى ان شاء فعل وان لم يشاء لم يفعل فمتفق
عليه بين الفريقين الا ان الحكماء ذهبوا الى ان مشيئة
الفعل الذي هو الفيض والجود لازمة لذاته كلزوم العلم
وسائر

وسائر الصفات الكمالية فيستحيل الانفكاك بينهما فمقدم
الشرطية الاولى واجب صدقه ومقدم الثانية تمتنع
الصدق وكلتا الشرطيتين صادقتان في حق الله تعالى
والدليل على كونه قادرا بالمعنى الاول انه ان لم يكن قادرا
بل موجبا بالذات لزم احد الامور الاربعة اما انفي الحادث
بالكلية او عدم استناده الى المؤثر والتسلسل وتختلف
الاثرة عن المؤثر الموجب التام وبطلان هذه اللوازم
كلها دليل على بطلان المزوم اما بيان الملازمة فهو انه
على تقدير كونه تعالى موجبا اما ان لا يوجد حادث او يوجد
فان لم يوجد فهو الامر الاول وان وجد فاما ان لا يستند
ذلك الحادث الموجود الى مؤثر موجد او يستند فان
لم يستند فهو الامر الثاني وان استند فاما ان لا ينتهي
الى قديم او ينتهي فان لم ينته فهو الامر الثالث وان انتهى
فلا بد هناك من قديم يوجب حادثا بلا واسطة من الحوادث
دفعاً للتسلسل فيلزم الرابع على جميع الممكنات مثل ما مر



في العلم وهو ان مقتضى القدرة هو الذات والمصحح للمقدورية
هو الامكان لان الوجوب والامتناع الذاتيين يحيلان
المقدورية ونسبة الذات الى جميع الممكنات على السواء فاذا
ثبت قدرته على بعضها ثبت على كلها مريد الارادة صفة
ثالثة مغايرة للعلم والقدرة توجب تخصيص احد
المقدورين ^{الفعل والترك} بالوقوع والدليل على ثبوتها ان الضدين
نسبتهما الى القدرة سواء يمكن ان يقع بها هذا الضد
يمكن ان يقع بها ذلك الضد من غير فرق بينهما في امكان
الوقوع بها وكل واحد منهما فرض وقوعه بها فان نسبة
الى الاوقات المعينة كلها سواء فكما يمكن ان يقع في وقته
الذي وقع فيه يمكن ان يقع قبله وبعده فلا بد لتخصيصه
بالوقوع دون ضده ولتخصيص وقوعه بوقته المعين
دون سائر الاوقات من ثبوت مخصص يقتضيه والالزام
ترجيح احد المتساويين على الآخر بلا مرجح هف وليس ذلك
المخصص هو القدرة لاسيما نسبتهما اليهما والى الاوقات
كلها

اذكمام

كلها كما عرفت وللعلم لانه تبع الوقوع فلا يكون الوقوع
تبعاله والالزام الدور فاذن هو امر ثالث وهو الطرفان
قبل الارادة من حيث هي ارادة نسبتها الى الضدين والى الاوقات
سواء اذ كما يجوز تعلقها بهذا الضد يجوز تعلقها بالاضد
الاخر وكما يجوز ارادة وقوع واحد منهما في وقت يجوز
ارادة وقوعه في وقت اخر فيعود الكلام فيها ويلزم التسوية
قلنا لان ذلك بل هي صفة تعلقها باحدهما ووقوعه في وقت
معين لذاتها المخصوصة فلا حاجة الى صفة اخرى لا يقال
اذا تعلققت الارادة لذاتها باحد جانبي الفعل في وقت معين
على وجه مخصوص فيجب ذلك للجانب في ذلك الوقت على
ذلك الوجه ويمتنع الاخر وح فيلزم الایجاب وسلب
الاختيار لانا نقول وجوب الشيء بالاختيار لاينا في
الاختيار بل بحقيقته لجميع الكائنات لانه تعالى خالق لها
بقدرته من غير اكرام فيكون مريدا لها بالضرورة والمعتزلة
انكروا ارادة الله تعالى للشرور والقبايح حتى قالوا انه اراد

من الكفار والفاسق ايمانهم وطاعتهم لا كفرهم ومعصيتهم
زعمهم ان ارادة البصير قبيحة كخلفه واجباده ونحن
نمنع ذلك بل البصير كسب البصير والاتصاف به فعندهم يكون
الكثر ما يقع من افعال العباد على خلاف ارادة الله تعالى
وهذا شنيع جدا متكم باجماع الانبياء عليهم الصلوة والسلام
على ذلك فانه يواتر عنهم انهم كانوا يشيرون له الكلام ويقولون
انه تعالى امر بكذا ونهى عن كذا واخبر بكذا وكل ذلك من
اقسام الكلام ثبت المدعى فان قيل صدق الرسول موقوف
على تصديق الله تعالى اياه اذ لا طريق الى معرفته سواه وانه
اخبار عن كونه صادقا وهو كلام خاص له تعالى فاذن
قد توقف صدق الرسول على كلامه تعالى فانبات كلام
الله تعالى به ودور قلنا لا نعم ان تصديقه له كلام بل هو اظهر
المعجزة على وفق دعواه فانه يدل على صدقه ثبت الكلام
ام لم يثبت ويحكي تحقيق كلام الله تعالى حتى سمع بصير
لدلالة النصوص القاطعة واجماع الانبياء بل جميع
العقلاء

العقلاء على ذلك وهو متزه عن جميع صفات النقص كما سبق
من اجماع العقلاء على ذلك فلا شبهة له الا يشبهه شئ في الصفات
فان صفاته من العلم والقدرة وغير ذلك اجل واعلى مما
في المخلوقات بحيث لا مناسبة بينهما ولا ندله ولا مثل له الله
هو المثل المناوي والمثل هو المشارك في تمام الماهية والدليل
على نقيضها انه لو شاركه غيره في الذات والحقيقة لخالفه
بتعين ضرورة الاشئنية فان المتشاركين في تمام الماهية
لا بد ان يتخالفا بتعين وتخص حتى يميز به هويتهما
وتتعدد ولا شك ان ما به الاشتراك غير ما به الامتياز
فيلزم التركيب في هوية كل منهما وهو ينا في الوجوب
الذاتي ولا شريك له لادلة السمعية كاجماع الانبياء
على الدعوة الى التوحيد ونفي الشرك وكالنصوص القطعية
من كتاب الله تعالى على ذلك والمشهور في ذلك بين المتكلمين
برهان التامع المشار اليه بقوله تعالى لو كان فيهما الهة
الا الله لقد تنا وتقريره انه لو امكن الا ان لا يمكن بينهما

تمنع بان يريد احدهما حركة زيد والاخر سكونه لان كلا
 منهما في نفسه امر ممكن وكذا تعلق الارادة بكل منهما اذ لا تضاد
 بين الارادتين بل بين المرادين اذ ان يحصل الامران فيجتمع
 الضدان او لا فيلزم عجز احدهما وهو اماره الحدوث
 والامكان لما فيه من ثبوت الاحتياج فالقدور مستلزم
 لامكان التامع المستلزم للمحال فيكون محالا وهذا تفصيل
 ما يقال ان احدهما ان لم يقدر على مخالفة الاخر لزم
 عجزه وان قدر لزم عجز الاخر وبما ذكرنا يندفع ما يقال
 انه يجوز ان يتفقا من غير تمنع او ان يكون الممانعة
 والمخالفة غير ممكنة لاستلزامها المحال وان يمنع اجتماع
 الارادتين كما ارادة الواحد حركة زيد وسكونه معا
 ولا يظهر له اى المعين له ولا يحل في غيره لان الحال
 في الشئ يقتصر اليه في الجملة سواء كان حلول جسم
 في مكان او غرض في جوهر او صورة في مادة كما هو رأي
 الفلاسفة او صفة في موصوف كصفات المجرىات والافتقار
 الى الغير

اذ لا يكون التضاد
 بين المرادين

الى الغير ينفي الوجوب فان قيل قد يكون حلول امتزاج
 كالماء في الورد قلنا ذلك من خواص الاجسام ومقتضى
 الى انقضاء وعائد الى حلول الجسم في المكان ولا يقوم
 بذاته حادث اى موجود بعد العدم لان صفاته تعالى
 صفات كمال فخلقه عنها نقص والنقص عليه محال اجماعا
 فلا يكون شئ من صفاته حادثا والا كان خاليا عنه قبل
 حدوثه واما الاضافات والسلوب الحاصلة بعد ما لم يكن
 كونه تعالى موجودا مع كل حادث بعد ما لم يكن معه وزوال
 هذه المعية عنه اذا عدم الحادث فيجوز قيام بذاته تعالى
 ولا يتحد بغيره لامتناع اتحاد الاثنين ضرورة ولانه يلزم
 كون الواجب هو الممكن والممكن هو الواجب وذلك مح
 بالضرورة ليس بجوهر اما عندنا فلانه اسم للجزء الذى
 لا يتجزى وهو متخير وجزء من الجسم والله تعالى متعال
 عن ذلك واما عند الفلاسفة فلا نهم وان جعلوه
 اسما للموجود لا في موضوع مجردا كان او متخيرا كنهم جعلوه

من اقام الممكن وارادوا به الماهية الممكنة التي اذا وجدت
كانت لافي موضوع ولا عرض لانه لا يقوم بذاته بل يقتصر
الى كل يقومه فيكون ممكنا ولا جسم لانه مركب ومتحيز
وذلك اشارة للحدوث ولا في حيز ولا في جهة لانها من خواص
الاجسام والجسمانيات ولا يشار اليه بهنا وهناك
ولا يصح عليه الحركة والانتقال لما سبق واللجل ولا الكذب
لانها نقص والنقص عليه تعالى وهو تعالى مرئي للمؤمنين
يوم القيامة للا دلة السعيه اما الكتاب فقوله تعالى وجوه
يومئذ ناضرة الى ربها ناظرة واما السنة فقوله عليه السلام
انكم سترون ربكم كما ترون القمر ليلة البدر وهو مشهور
رواه احد وعشرون من اكابر الصحابة رضي الله عنهم
واما الاجماع فهو ان الامة كانوا مجمعين على وقوع
الرؤية في الآخرة وان الايات الواردة في ذلك محمولة
على ظهورها ثم ظهرت مقالة المخالفين وشاعت بينهم
وثاويلاتهم واقوى بينهم ان الرؤية مشروطة بكون المرئي
في مقابلة

في مقابلة وجهه من الرائي وذلك مع والجواب منع هذا
الاشتراط واليه اشار بقوله من موازاة ومقابلة وجهه
وقياس الغائب على الشاهد فاسد فان قيل لو كان جائزا
الرؤية والحاسة سليمة لوجب ان يرى في الدنيا والا
لجازان يكون بحضرتنا جبال شاهقة لانها وان
سفسطة قلنا نعم فان الرؤية عندنا بخلق الله تعالى لا نجيب
عند اجتماع الشرائط ما شاء الله كان وما لم يشأ لم يكن
هذا مروى عن النبي صلى الله عليه وسلم وقد تلقته الامة
بالقبول وفي الاول دليل على انه تعالى غير مرید لما لا يكون كما يانه ابي بل
وذلك لانه ينعكس بعكس النقيض الى قولنا كل ما لم يكن
لم يشأ الله وفي الثاني دليل على انه مرید لجميع الكائنات
لانعكاسه بذلك الطريق الى قولنا كل ما كان فقد شاء الله تعالى
فاكفر والمعاصي بخلقه وارادته لما مر غير مرة خلافا للمعتزلة
وقد سبق تسكهم مع رده ولا يرضاه لقوله تعالى ولا يرضى
لعباد الكفر عنى لا يحتاج الى شئ في ذاته وصفاته لان الاحياء

الى غيرنا في الوجوب ولا حاكم عليه بل هو الحاكم على المطلق
لقوله تعالى له الحكم ولا يجب عليه شيء اذ لا حاكم عليه
ولانه لو وجب عليه شيء فان لم يستوجب الذم بتركه
لم يتحقق الوجوب وان استوجب كان ناقضا لذاته
مستكملا بفعله وهو محال كاللطف وهو فعل يقرب العبد
الى الطاعة ويبعده عن المعصية لا الى حد الجاء ^{او الاكراه} ويسمى
اللطف المقرب او يحصل الطاعة ويسمى المحصل وذلك
كالارزاق والآجال والقوى والآلات وأكمال العقل و
نصب الأدلة وما يشبه ذلك والمعتزلة اوجبوه عليه تعالى
واستدلوا على الوجوب بان منع اللطف نقض لغرضه
الذي هو الاتيان بالمأمورية ونقض الغرض فيجب تركه
ورق يمنع المقدمتين لجواز ان لا يكون المأمورية مرادا
وغرضا ويتعلق بنقضه حكم ومصالح والاصلح ذهب
البغداديون من المعتزلة الى انه يجب على الله تعالى
ما هو اصلح لعباده في الدين والدنيا وقال البصريون
بل في الدين

بل في الدين فقط ويعنون بالاصلح النافع والبغداديون
الاصلح في الحكمة والتدبير ويرد عليهم ان الاصلح للكافر
الفقر المعذب في الدنيا والاخرة ان لا يخلق مع انه مخلوق
فلم يراع في حقه ما كان اصلح له فلا يكون الاصلح واجبا
عليه والعوض على الامام وذهب المعتزلة الى وجوبه
عليه تعالى مستدلين بان تركه فيجب كونه ظلما فيجب فعله
ورق بان القبح العقلي منتف والشرعي لا يتعلق له بافعاله ^{ما رآه الاحكام عليه}
ولا يجب عليه الثواب على الطاعة والعقاب على المعصية
خلاف المعتزلة ان اثناب على الطاعة فبفضله من غير
وجوب عليه ولا استحقاق من العبد للإطاعات العبد
وان كثرت لا يفي بشكر ما انعم الله عليه فكيف يتصور
استحقاق عوض عليها وان عاقب على المعصية فيبعد له لان
الكل ملكه فله ان يتصرف فيه ^{بغير} شاء ولا قبض منه لكون
ذلك بالشرع ولا يتصور في افعاله ولا ينسب فيما يفعل
او يحكم الجور وظلم لما من ابن الكل ملكه فله التصرف فيه

كيف يشاء ويفعل ما يشاء بقدرته ويحكم ما يريد بحكمته
 لا مانع لشيئ ولا راد لحكمه لا غرض لفعله لأنه لو كان لفعله
 غرض لكان هو نافعاً بذاته مستكماً بتحصيل ذلك الغرض
 لأنه لا يصلح غرضاً للفاعل إلا ما هو أصح له من عدمه وهو
 معنى الكمال فإن قيل لأن الملازمة لأن الغرض قد يكون عائداً
 إلى غيره فليس كل من يفعل لغرض يفعل لغرض نفسه قلنا نفع
 غيره أن كان أولى بالنسبة إليه تعالى من عدمه جاء الإلزام
 والآن يصلح أن يكون غرضاً له والمعتزلة اثبتوا لفعله غرضاً
 واحتجوا بأن الفعل الخالي عن الغرض عبث وأنه قبيح يجب
 تنزيه الله تعالى عنه ورد بأن العبث ما كان خالياً عن
 الفوائد والمنافع وأفعاله تعالى محكمة متقنة مثله على حكم
 ومصالح لا تحصى الرجعة إلى مخلوقات الله تعالى لكنها ليست
 أسباباً باعثة على إقامته وعلا مقضية لفاعليته فلا يكون
 أغراضاً له ولا عللاً غائية لأفعاله حتى يلزم استكمالها بها
 بل يكون غايات ومنافع لأفعاله وأثاراً مرتبة عليها
 كما

إثبات المقدرة
 المنوعة

كما يشاء إليه قوله داعي الحكمة فيما خلق وأمر وأودع فيها
 الفوائد والمنافع ولكن لا شيء منها باعثة له تعالى على الفعل و
 أن كانت معلومة له تعالى وما ورد من الظواهر الدالة على
 تعليل أفعاله فهو محمولة على الغاية والمنفعة دون الغرض
 والعللة الغائية تفضلاً ورحمة لا وجوباً وللحكم سواء
 هذا مما علم فيما سبق فليس للعقل حكم في حسن الأشياء
 وقبحها وكون الفعل سبباً للثواب والعقاب فالحسن ما
 حَسَنه الشرع أي لم ينه عنه نهى تحريم أو تنزيه كالواجب
 والمندوب والمباح فإن المباح عند أكثر المشاعرة من قيل
 الحسن وكفعل الله تعالى سبحانه فإنه حسن أبداً بالاتفاق
 وأما فعل البراءيم فقد قيل أنه لا يوصف بحسن ولا قبح باتفاق
 الخصوم وفعل الصبي يختلف فيه كذا في شرح المواقف
 والقيح ما قبحه الشرع أي نهى عنه نهى تحريم أو تنزيه و
 ليس للفعل صفة حقيقية أو اعتبارية باعتبارها
 حَسَن أو قَبِيح كما قال به بعض المعتزلة كما سيأتي ولو عكس

عن ما خلقت الحسن والآسن
 لا ليعبدون

الشرع الامر فقيح ما حنه وحن ما فتحه لكان الامر بالعكس
 وضار الحسن فبيحا والقيح حسنا كما في النسخ من الوجوب
 الى الحرمة ومن الحرمة الى الوجوب وقالت المعتزلة بل الحاكم
 بالحسن والقيح هو العقل والفعل حسن او قبيح في نفسه
 والشرع كاشف ومبين وليس له ان يعكس الامر ولا بد
 او لا من تحرير محل النزاع فنقول الحسن والقيح يقال لهما
 ثلثة الاول صفة الكمال والنقص يقال العلم حسن والجهل
 قبيح ولانزاع في ان مدركه العقل الثاني ملائمة الغرض
 ومنافرة وقد يعبر عنهما بالمصلحة والمفدة وذلك
 ايضا عقلي ويختلف بالاعتبار فان قل زيد مصلحة
 لا عدائته ومفدة لا وليائه الثالث تعلق المدح والثوب في العقاب
 او الذم والعقاب وهذا هو محل النزاع فهو عند الاشاعرة
 شرعي وعند المعتزلة عقلي فانهم قالوا للفعل نفسه مع قطع
 النظر عن الشرع جهة محينة او مفتحة ثم انما قد تدرك
 بالضرورة كحسن الصدق النافع وقبح الكذب الضار
 وقد

وقد تدرك بالنظر كحسن الصدق الضار وقبح الكذب النافع
 مثلا وقد لا تدرك بالعقل ولكن اذا ورد به الشرع علم ان ثمة
 جهة محينة كما في صوم آخر يوم من رمضان او مفتحة
 كصوم اول يوم من شوال ثم انهم اختلفوا فذهب الاوائل
 منهم الى ان حسن الافعال وقبحها لذواتها لا لصفات فيها
 يقتضيهما وذهب بعض من بعدهم من المتقدمين الى اثبات
 صفة حقيقية توجب ذلك مطلقا وذهب ابو الحسين
 من متأخريهم الى اثبات صفة مقتضية لفتحها دون الحسن
 اذا لا حاجة به الى صفة محينة له بل يكفيها لحنه انتفاء
 الصفة المفتحة وذهب الجبائي الى نفيها فيها مطلقا فقال
 ليس حسن الافعال وقبحها لصفات حقيقية فيها بل لوجوه
 اعتبارية واصاف اضافية تختلف بحسب الاعتبار كما
 في لطم اليتيم تاديبا وظلما اختلفت الاشاعرة بان العبد
 مجبور في افعاله واذ كان كذلك لم يحكم العقل فيها بحسن
 ولا قبح اتفاقا بيانه ان العبد ان لم يتمكن من الترك فذاك

في القبيح

وان تمكن ولم يتوقف على مرج بل صدر عنه تارة ولم يصدر اخرى
من غير سبب كان اتفاقا وان توقف على مرج لم يكن ذلك من العبد
والآلة ووجب الفعل عنده والآثار معه الفعل والترك
فاحتاج الى مرج اخر وبه فيكون اضطراريا وعلى التقادير
فلا اختيار للعبد فيكون مجبور او اجبت المقتلة بوجبه
الاول انا فاطعون بانه يقبح عند الله تعالى من العارف
بذاته وصفاته ان يشرك به وينسب اليه الزوجه والولاء
وما لا يليق به من صفات النقص وسماوات الحدود بمعنى
انه يستحق الذم والعقاب في حكم الله تعالى سواء ورد الشرع
اولم يرد واجيب بان مبنى القطع على استقرار الشرايع على
ذلك واستمرار العادات بمثله في الشاهد فصار فحجه مركزا
في القول بحيث يظن انه بمجرد حكم العقل الثاني انه لو لم يكن
وجوب النظر وبالجملة اول الواجبات عقليا بل شرعيا
لما صح للنبي الزام النظر في المعجزة لعدم الوجوب قبل ثبوت
الشرع واجيب بان المتوقف على النظر هو العلم بالوجوب
لانفسه

فلا يوصف
بذلك

لانفسه ولقوة هذين الوجهين ذهب بعض اهل السنة وهم
الحنفية الى ان حسن بعض الاشياء وفجها مما يدرك بالعقل كما
هو رأي المعتزلة كوجوب اول الواجبات ووجوب تصديق
النبي وحرمة تكذيبه دفعا للتم وكحرمة الاشراك بالله تعالى
ونسبه ما هو في غاية الشناعة لله على من هو عارف به
وبصفاته وكما لانه ووجوب ترك ذلك ولا نزاع
في ان كل واجب حسن وكل حرام قبيح الا انهم لم يقولوا
بالوجوب او الحرمة على الله تعالى وجعلوا الحكم بالحسن
والقبح والمخالق لافعال العباد هو الله تعالى والعقل آلة
لمعرفة بعض ذلك من غير احجاب ولا توليد بل بايجاد الله تعالى
من غير كسب في البعض ومع الكسب بالنظر الصحيح في البعض وهو
اي الله تعالى غير متبعض ولا منجز اي ذي ابعاد واجزاء لما في ذلك
من الاحتياج المنافي للوجوب ولا حد له ولا نهاية له لان
ذلك من خواص المقادير صفاته اي كل واحدة من صفاته
الحقيقية كالعلم والقدرة والارادة واحدة بالذات لان

ذلك اليق بكمال التوحيد ولأنه لا دليل على تكثر كل منها في
نفسها غير متناهية حسب التعلق أما بالفعل كما في العلم وأما
بالقوة كما في القدرة فان تعلّمها لا يقف عند حد لا يمكن
تعلّقها بالغير وأن كان كل ما يتعلّق به بالفعل متناهيًا فتعلقاتها
متناهية بالفعل دائماً غير متناهية بالقوة دائماً وعلى هذا
ففسر سائر الصفات التي لها تعلقات بالغير كالارادة والكلام
والسمع والبصر بخلاف ما لا يتعلّق له بالغير كالحيوة فما وجد
من مقدوراته قليل من كثير لأن ما وجد منها متناه ومقدوراته
غير متناهية بل لا نسبة بينهما من النسب المقدارية وله الزيادة
والنقصان في مخلوقاته ما شاء الله كان وما لم يشأ
لم يكن والله تعالى ملائكة وهي اجسام لطيفة تظهر
في صور مختلفة وتقوى على افعال شاقة دو اجنحة
مثنى وثلاث ورباع مقتبس من قوله تعالى جعل الملائكة
اولى اجنحة مثنى وثلاث ورباع ولعله لم يرد خصوصية
الاعداد نفى ما زاد عليها لما روى انه صلى الله عليه وسلم
راى

من

راى جبريل ليلة المراج وله ستمائة جناح منهم جبريل
وهو ملك مقرب يتعلّق به إلقاء العلوم وتبليغ الوحي
وميكائيل يتعلّق به تعيين الارزاق واسرافيل يتعلّق به
نفخ الصور للموت والبعث وعزرائيل يتعلّق به قبض الارواح
خصم بالذكر لزيادة فضله وشهرته لكل واحد منهم اى
من الملائكة مقام معلوم في المعرفة والعبادة والاشهاد
الى امر الله في تدبير العالم لا يعصون الله ما امرهم في الاذى
ويفعلون ما يؤمرون في المستقبل فان قيل اليس قد كفر
ابليس وكان من الملائكة بدليل صحّة استثنائه منهم قلنا
لا بل كان من الجن ففسق عن امر ربه لكنه لما كان
في صفة الملائكة في باب العبادة ورفعة الدرجة وكان
جنياً واحداً مغفوراً فيما بينهم صحّ استثنائه تغليباً وأما
هاروت وماروت فالاصح انهما مكان لم يصدر
عنهما كفر ولا كبيرة وتغديبهما انما هو على وجه المعاناة
كما يعاتب الانبياء على الزلة والسهو وكانا يعظان

الناس ويقولان انما نحن فتنه فلا تكفر ولا كفر في تعليم
 السحر بل في اعتقاده والعمل به والقرآن وكذا سائر الكتب
 الالهية كلام الله غير مخلوق اقام غير مخلوق مقام غير حادث
 تنبيه على اتحادهما وقصد الى جري الكلام على وفق الحديث
 حيث قال النبي صلى الله عليه وسلم القرآن كلام الله غير مخلوق
 ومن قال انه مخلوق فهو كافر بالله العظيم وتنصيصا
 على محل الخلاف بالعبارة المشهورة بين اهل السنة والجماعة
 وهوان القرآن مخلوق او غير مخلوق ولهذا يترجم المسئلة
 بخلق القرآن وتحقيق الخلاف بيننا وبينهم يرجع الى اثبات
 الكلام النفسي ونفيه والافحن لانقول بقدم الالفاظ
 والحروف وهم لا يقولون بحدوث الكلام النفسي ودليلنا
 انه ثبت بالاجماع وتواتر النقل عن الانبياء انه ما متكلم
 ولا معنى له سوى انه متصف بالكلام ويمتنع قيام ^{بشيء}
 اللفظي الحادث بذاته ما ففقتين النفسي القديم واما استدلالهم
 بان القرآن متصف بما هو من صفات المخلوق وسمات
 الحدوث



لحدوث من التأليف والتنظيم والانزال والتريل وكونه
 عربيا مسموعا فصحا معجزا الى غير ذلك فانما يقوم حجة على الجنبلة
 القائلين بقدم النظم لاعلمنا لانا فائقون بحدوثه وانما الكلام
 في المعنى القديم والمعتزلة لما لم يمكنهم انكار كونه ما متكما ذهبوا
 الى انه متكلم بمعنى ايجاد الاصوات والحروف في محالها او ايجاد
 أشكال الكتابة في اللوح المحفوظ وأن لم تُقرأ على اختلاف
 بينهم وانت خبير بان المتحرك من قامت به الحركة لا من
 اوجدها واعلم ان للمص مقالة مفردة في تحقيق كلام الله
 ومحصولها ان لفظ المعنى يطلق تارة على مدلول اللفظ
 واخرى على الامر القائم بالغير فالشيخ الاشعري لما قال
 الكلام هو المعنى النفسي فهم الاصحاب منه ان مراده مدلول
 اللفظ وحده وهو القديم عنده واما العبارات فانما
 تسمى كلاما مجازا على ما هو كلام حقيقي حتى صرحوا بان
 الالفاظ حادثة على مذهبه ايضا لكنها ليست كلامه
 حقيقة وهذا الذي فهموه من كلام الشيخ له لوازم كثيرة
 لدلالة الله
 عن ارضه

فاسدة لعدم كفر من انكر كلامية ما بين دفتي المصاحف
مع انه علم من الدين ضرورة كونه كلام الله تعالى حقيقة
وعدم كون المعارضة والتخدي بكلام الله الحقيقي وعدم
كون المقروء والمحفوظ كلامه تعالى حقيقة الى غير ذلك مما
لا يخفى على المتفطنين في الاحكام الدينية فوجب حمل كلام
الشيخ على انه اراد به المعنى الثاني فيكون الكلام النفسى
عنده امرا شاملا لللفظ والمعنى قائما بذات الله تعالى وهو المكتوب
في المصاحف المقرؤ باللسن المحفوظ في الصدور والمكتوب غير
الكتابة والمقرؤ غير القراءة والمحفوظ غير الحفظ وما يقال من ان الحروف
تكون حادثاء والالفاظ مترتبة متعاقبة فجوابه ان ذلك الترتيب انما هو في اللفظ
كتابة النزل والانزال بسبب عدم مساعدة الآلة فاللفظ حادث والآلة الدالة على
والتأليف والتنظيم الحدوث يجب حملها على حدوثه دون حدوث اللفظ مجعلا بين
في شرح المواقف الادلة قال المحقق الشريف وهذا الحمل لكلام الشيخ مما اختاره
محمد الشهرستاني في كتابه المسيب نهاية الاقدام ولا يشبهة في انه
اقرب الى الاحكام الظاهرة المنسوبة الى قواعد الملة واسماؤه ثوبية
اي

جميعا

اي يتوقف اطلاقها على اذن الشرع قال العلامة النجاشي
في شرح المقاصد لا خلاف في جواز اطلاق الاسماء والصفات
على الباري تعالى اذا ورد اذن الشرع وعدم جوازه اذا ورد
منعه وانما الخلاف فيما لم يرد به اذن ولا منع وكان هو
موصوفا بمفعول ولم يكن اطلاقه موهما بما يستحيل في
حقه فعندنا لا يجوز وعند المعتزلة يجوز واليه مال
القاضي ابو بكر منا وتوقف امام الحرمين وفصل الامام
الغزالي فقال بجواز الصفة وهو ما يدل على معنى زائد
على الذات دون الاسم وهو ما يدل على نفس الذات لنا
انه لا يجوز ان يسمى النبي بما ليس من اسمائه بل الوسمي
واحد من افراد الناس بما لم يسم به ابواه لما ارتضاه
فالباري تعالى وتقدس اولى قالوا اهل كل لغة يسمونه باسم
مختص بلغتهم كقولهم خدای وتكري وشاع ذلك وذاع عطف تفسيري
من غير تكير فكان اجماعا قلنا كفى بالاجماع دليلا على الاذن
الشرعي وهذا ما يقال انه لا خلاف فيما يرد في الاسماء الواردة

في الشرح قال امام الحرمين معنى الجواز وعدمه الحلال والحرمه
 وكل منهما حكم شرعي لا يثبت الا بدليل شرعي والقياس انما يعتبر
 في العمليات دون الاسماء والصفات واجيب بان التسمية
 من باب العمليات وافعال اللسان وقال الامام الغزالي اجزاء
 الصفة اخبار بثبوت مدلولها فيجوز عند ثبوت المدلول
 الا لما منع بالدلائل الدالة على اباحة الصدق بل استحبابه
 بخلاف التسمية فانه بصرف في التسمية لا ولاية ^{بمعنى} الآلاب ^{عليهم}
 والمالك ومن يجري مجرى ذلك فان قيل فلم لا يجوز مثل
 العارف والعافل والفطن والركي وما اشبه ذلك قلنا
 لما فيه من الابهام لشبهة استعماله مع خصوصية تمتنع في حق
 الباري تعالى فان المعرفة قد تشربق بعدم والفتنة
 برعة ما غاب وكذا جميع الالفاظ الدالة على الادراك
 حتى قالوا ان الدراية تشربق من الخيلة وهو اعمال
 الفكر والروية وما فيه ايهام لا يجوز بدون الاذن
 وفاقا كالصبور والشكور والحليم والرحيم فان قيل
 قد

ادراكه

قد وجدنا من الاوصاف ما تمتنع اطلاقها مع ورود
 الشرع بها كالمكرم والمستهزى والمنزل والمنشئ والحارث
 والزارع والرامي قلنا لا يكفي في صحة الاجراء على الاطلاق
 مجرد وقوعها في الكتاب والسنة بحسب اقتضاء المقام
 واتساق الكلام بل يجب ان لا يخفى عن نوع تعظيم ورعاية
 ادب اشترى علم ان ما ورد به التوقيف في المشهورات
 وتعاون اسما فلنخصها احصاء الله الرحمن الرحيم
 الملك القدوس السلام المؤمن المهيمن العزيز الجبار
 المتكبر الخالق البارئ المصور الغفار القهار الوهاب
 الرزاق الفتاح العليم القابض الباسط الخافض
 الرفع المعز المذل السميع البصير الحكم العدل
 اللطيف الخبير الحليم العظيم الغفور الشكور الكبير
 الحفيظ المقيت الحسيب الجليل الكريم الرقيب المجيب
 الواسع الحكيم الودود المجيد الباعث الشهيد الحق
 الوكيل القوي المتين الولي الحميد المحصي المبدئ العبد

العلم

المحي المميت الى القيوم الواحد الماحد الاحد الصمد القادر
 المقدر المقدم المؤخر الاول الآخر الظاهر الباطن الوالي
 المتعالي البتر التوب المنتقم العفو الرؤف مالك
 الملك ذو الجلال والاكرام القسط الجامع الغني الغني
 المانع الضار النافع النور الهادي البديع الباقي
 الوارث الرشيد الصبور فهذه هي الاسماء الحسنى
 نسأل الله تعالى بركاتها ان يفتح علينا ابواب الخيرات ونفعلنا
 ويرحمنا انه هو الغفور الرحيم والمعاداي الجسماني
 كما هو المتبادر عند اطلاق اهل الشرع حق لانه امر ممكن
 اخبر به الصادق اما الامكان فلان الكلام فيما عدم بعد
 الوجود او تفرق بعد الاجتماع ومات بعد الحيوة فيكون
 قابلا لذلك والفاعل هو الله القادر على كل الممكنات
 العالم بجميع الكميات والجزئيات واما الاخبار فلما تواتر
 من الانبياء سيما نبينا صلى الله عليه وسلم انهم كانوا يقولون
 بذلك ولما ورد في التنزيل من نصوص لا يحتمل اكثرها
 التاويل

التاويل مثل قوله تعالى قال من يحي العظام وهي رميم قل يحييها
 الذي انشاءها اول مرة فاذا هم من الاجداث الى ربهم ينسلون
 فيقولون من يعيدنا قل الذي فطركم اول مرة يحسب
 الانسان ان لن نجعل عظامه بلى قادرين على ان ننوي
 بنائه وقالوا لجلودهم لم شهدهم علينا قالوا انطقنا الله
 الذي انطق كل شئ كلما نضجت جلودهم بدلناهم جلودا
 غيرها يوم تثقق الارض عنهم سراعا ذلك حشر علينا يسير
 افلا يعلم اذا بعثنا في القبور الى غير ذلك من الايات وفي
 الاحاديث ايضا كثرة وبالجملة فانبات المعاد الجسماني
 من ضروريات الدين وانكاره كفر بيقين واما المعاد
 الروحاني اعني التذاذ النفس بعد المفارقة وتألمها بالذات
 والالام العقلية فلا يتعلق التكليف باعتقاده ولا يكفر
 منكروه ولا مانع شرعا وعقلا من اثباته بحشر الاجساد
وتعاد فيها الارواح بالايجاد بعد الفناء عند بعض المتكلمين
 او بالجمع بعد تفرق الاجزاء عند بعضهم والحق التوقف

والمحامل ان الحكم الدنيا على الايدان
 والارواح تنبع لها في الحكم البرزخ
 والارواح تنبع لها في الحكم البرزخ
 والارواح تنبع لها في الحكم البرزخ
 والارواح تنبع لها في الحكم البرزخ

وهو اختيار امام الحرمين حيث قال يجوز عقلا ان يُعَدَّ
لجواهر ثم تعاد وان تبقى وتزول اعراضها الموهودة ثم تعاد
بغيرها ولم يدل قاطع سمعي على يقين احدهما فلا يبعد ان يصير
اجسام العباد على صفة اجسام التراب ثم يعاد تركيبها
الى ما عهد ولا تخيل ان ينعدم منها شئ ثم يعاد والله اعلم
وكذا المجازات والمحاسبة للنصوص الدالة عليها والحكمة
في المحاسبة مع ان المحاسب خبير ^{بموجب} والناقد بصير ^{بموجب} ظهور مراتب
ارباب الكمال وفضائح اصحاب النقصان على رؤس
الاشهاد زيادته في لذات هؤلاء ومراتبهم و آلام اولئك
واخرانهم وفي هذا ترغيب في الحسنات وزجر عن السيئات والصلوات
حق وهو جسر معدود على متن جهنم يبرده الاولون
والاخرون ادق من الشعر واحد من السيف على ما ورد
في الحديث الصحيح ويشبه ان يكون المور عليه هو المراد
بورود كل احد النار على ما قال الله تعالى وان منكم الاوارها
وانكره القاضي عبد الجبار وكثير من المعتزلة زعموا منهم انه
لا يمكن

لا يمكن العبور عليه ولو امكن ففيه تعذيب ولا عذاب
على المؤمنين والصلحاء يوم القيمة والجواب ان امكن
العبور ظاهر كالمشي على الماء والطيران في الهواء غايته
مخالفة العادة ثم الله يسهل الطريق على من اراد كما ورد
في الحديث ان منهم من هو كالبرق الخاطف ومنهم من
هو كالريح الربابة ومنهم من هو كالجواد ومنهم ^{هو} يخور
رجلاه ويعلق يداه ومنهم من هو يختر على وجهه
والميزان حق لقوله تعالى ونضع الموازين القسط ليوم
القيمة فاما من ثقلت موازينه فهو في عيشة راضية
واما من خفت موازينه فاما هاهنا وذهب كثير
من المفسرين الى انه ميزان له كفتان ولان عملا
بالحقيقة لا مكانا وقد ورد في الحديث تفسيره بذلك
وانكره بعض المعتزلة ذهابا الى ان الاعمال اعراض لا يمكن
وزنها فكيف اذا زالت وتلاشت واجيب بانه يوزن
صنائف الاعمال وقيل بل تجعل الحسنات اجساما نورانية

والآيات اجساما ظلمانية واما لفظ الجمع فلا يستظام
وقيل لكل مكلف ميزان وانما الميزان الكبير واحد اظارا
لجلاله الامر وعظم المقام وخلق الجنة والنار اي هاتين
الآن وزعم اكثر المعتزلة انها انما يخلقان يوم الجزاء ~~لنا~~
وجازان الاول قصه ادم وحواء واسكانها الجنة ثم اخراجها
عنها بكل الشجرة وكونها بخصفان عليها من ورق الجنة
على ما نطق به الكتاب والسنة وان فقد عليه اجماع الامة
قبل ظهور المخالفين وحملها على بستان من بساتين الدنيا
يجري مجرى التلاعب بالدين والمرغمة لاجماع المسلمين
ثم لا قائل بخلق الجنة دون النار فتبوتها ثبوتها الثاني
الآيات الصريحة في ذلك كقوله تعالى ولقد رآه نزله اخرى
عند سدرة المنتهى عندها جنة المأوى وكقوله في حق الجنة
اعدت للمتقين اعدت للذين امنوا بالله ورسوله و
ازلفت الجنة للمتقين وفي حق النار اعدت للكافرين و
برزت للحجيم للفاوين وحملها على التعبير عن المستقبل بلفظ
الماضي

الماضي مبالغة في تحققه مثل وتفتح في الصور ونادى اصحاب الجنة
اصحاب النار خلا في الظاهر فلا يدل اليه بدون قرينه
قالوا لو خلقنا لكنا لقوله سائل كل شئ هالك الا وجهه
واللازم بط للاجماع على دوامها والنصوص الشاهدة
بدوام اكل الجنة وظلها واجيب بتخصيصها من اية الهلاك
جمعا بين الادلة وبأن الدوام المجمع عليه هو انه لا انقطاع
لبقائهما ولا انتهاء لوجودهما بحيث تبقيان على عدم زنا
يعتد به كما في دوام الاكل فانه على التجدد والانقضاء قطعا
وهذا لا ينافي في فناء لحظة وبأن المراد ان كل ممكن فهو هالك
في حد ذاته بمعنى ان الوجود الامكاني بالنظر الى الوجود
الواجبي بمنزلة عدم تجدد اهل الجنة في الجنة وتجدد
الكافر في النار باجماع المسلمين على ذلك هذا حكم الكافر
لجاهل المعاند وكذا من بالغ في الطلب والنظر واستغفر
المجهود ولم ينل المقصود خلافا للجاحظ والغبيري زعماء حيث
انه معذور اذا يلبق بحكمة الحكيم ان يعذبه مع بذله للجهل

والطاقة من غير جرم وتقصير كيف وقد قال الله تعالى ما جعل
عليكم في الدين من حرج ليس على الاعمي حرج ولا على الاعرج
حرج ولا على المريض حرج ولا شك ان عجز المتخيرات وهذا
الفرق خرق للاجماع وترك للنصوص الواردة في هذا الباب
هذا في حق الكفار عنادا او اعتقادا واما الكفار حكما
كما طفال المشركين فكذلك عند الاكثرين لدخولهم في العمات
ولما روى ان خديجة رضي الله عنها سألت النبي صلى الله عليه
عن اطفال الذين ماتوا في الجاهلية فقال هم في النار وقالت
المعتزلة ومن تبعم لا يعذبون بل هم خدام اهل الجنة على
ما ورد في الحديث لقوله تعالى ولا تزروا زرة وزرا حري
ولا تجزون الا ما كنتم تعملون ونحو ذلك وقيل من علم الله
منه الايمان والطاعة على تقدير البلوغ ففي الجنة ومن علم الله
منه الكفر والعصيان ففي النار ولا يجند المسلم صاحب
الكبيرة في النار وان مات قبل التوبة خلا فاللمعتزلة
بل يخرج اخر الى الجنة تفضلا لا وجوبا لنا وجران الاول
الايات

الايات والاحاديث الدالة على ان المؤمنين يدخلون الجنة
البسة وليس ذلك قبل دخول النار وفاقا فتعين ان يكون
بعده او بدونه قال الله تعالى فمن يعمل مثقال ذرة خيرا يره
ومن عمل مثقالا من ذكرا وانثى وهو مؤمن فاولئك
يدخلون الجنة وقال النبي صلى الله عليه وسلم من قال لا اله الا الله
دخل الجنة وقال من مات لا يشرك بالله شيئا
دخل الجنة وان زنى وان سرق الثاني النصوص المشعة
بالخروج من النار لقوله تعالى النار مثويكم خالدين
فيها الا ما شاء الله فمن خرج عن النار وادخل الجنة
فقد فاز وكقول النبي صلى الله عليه وسلم ويخرج من
النار قوم بعد ما امتحشوا وصاروا فخا وحمما فينبئون
كما ينبت الحبة في حبل السيل وخبر الواحد وان لم يكن
حجة في الاصول لكن يفيد التأييد والتأكد بتعارض النصوص
احتجت المعتزلة بالايات الدالة على الخلود المتناولة للكافر
وعنه كقوله تعالى ومن يعص الله ورسوله فان له نارا منهم

خالدين فيها ابدا وقوله تعالى ومن يقتل مؤمنا متعمدا فجزاؤه
جهنم خالدا فيها وقوله تعالى وما الذين فسقوا فإوهم النار
كلما أرادوا ان يخرجوا منها اعيدوا فيها وغير ذلك وللجواب انا
نخص تلك العمومات بالكفارا ونحمل الخلود وان كان ظاهرا في
الوام على المكث الطويل فانه قد يستعمل فيه كسجن مخلدا ووقف
مخلدا ونقيذ السيات بقيد الاستحلال او نحو ذلك كما قيل
في اية القتل ان التعليق بالوصف يشعر بالحيشة فيختص بمن
قل مؤمنا لا يمانه جمعا بين الادلة واختلف الروايات في الكثرة
روى ابن عمر رضي الله عنهما انها تسعة الشرك بالله وقتل النفس
بغير حق وقدف المحصنة والزنا والفرار من الزحف والسرقة
واكل مال اليتيم وعقوق الوالدين المسلمين والاحاد في الحرم
وزاد ابو هريرة رضي الله عنه اكل الربا وزاد على رضي الله عنه
السرقة وشرب الخمر وقيل ما كان مفدته مثل مفدة
شيء مما ذكرنا او اكثر منه وقيل كل ما توقع عليه الشارع
بخصوصه وقيل كل معصية اصر عليها العبد فزى كبيرة وكل
ما

ما استغفر عنها فزى صغيرة وقيل انهما اسمان اضافيان لا يعرفان
بذاتيهما فكل معصية اضيفت اليها فزى صغيرة واذا
اضيفت اليها دونها فزى كبيرة والكبيرة المطلقة هي الكفر اذ
لا ذنب اكبر منه والعفو عن الصغائر والكبائر بدون التوبة
ومعنى العفو ترك عقوبة المجرم والستر عليه بعدم المأخذ
جائز خلافا للمعتزلة لنا الايات والاحاديث الناطقة بما
بالعفو والغفران وهو الذي يقبل التوبة عن عباده ويعفو
عن السيئات او يوتقن بما كسبوا ويعف عن كثير
ان الله يغفر الذنوب جميعا ان الله لا يغفر ان يشرك به
ويغفر ما دون ذلك لمن يشاء وان ربك لذو مغفرة
للناس على ظلمهم والاحاديث كثيرة والمعتزلة يخصصونها
بالصغائر او بالكبائر المبرونة بالتوبة وتكوا بوجوب
الاول الايات والاحاديث الواردة في وعيد العصاة وللجواب
اننا على تقدير عمومها انما تدل على الوقوع دون الوجوب
وقد كثرت النصوص في العفو فيخصص المذنب المغفور

حتى اضيفت

عن عمومات الوعيد وزعم بعضهم ان الخلف في الوعيد كرم فيجوز
من الله تعالى والمحققون على خلافه وهو تبديل القول وقد
قال الله تعالى ما يبذل القول لدى الثاني المذهب اذا علم انه
لا يعاقب على ذنبه كان ذلك تقريره على الذنب واغراء للغير عليه
وهذا بنا في حكمة ارسال الرسل والجواب ان مجرد جواز العفو
لا يوجب ظن عدم العقاب فضلا عن العلم كيف وعمومات
الواردة في الوعيد المقرونة بغاية من التهديد ترجح جانب
الوقوع بالنسبة الى كل واحد وكفى به زاجرا والشفاعة
حق لمن اذن له الرحمن بقوله تعالى يومئذ لا تنفع الشفاعة
الا من اذن له الرحمن ورضي له قولا ولا تنفع الشفاعة
عنده الا من اذن له من ذي الذي يشفع عنده الا باذنه
وشفاعته رسول الله صلى الله عليه وسلم لاهل الكبار
من ائمة في حط السيئات اما في العرصات واما بعد
دخول النار خلافا للمعتزلة وهذا مبني على ما سبق من
جواز العفو بدون الشفاعة فبالشفاعة اولى وهم

لما لم يجز لم تجز لنا ما اشتهر بل بواتر معنى من الشفاعة
لاهل الكبار كقوله عليه الصلوة والسلام ادخرت شفاعة
لاهل الكبار من امتي واحتجت المعتزلة بمثل قوله تعالى
وانفقوا يوم لا تجزي نفس عن نفس شيئا ولا تقبل منهن
شفاعة وقوله تعالى للظالمين من حميم ولا شفيع
يطاع والجواب بعد تسليم دلالة على العموم في الاشخاص
والارمان والاحوال انه يجب تخصيصها بالكفار جمعا
بين الادلة ولما كان اصل العفو والشفاعة ثابتا بالادلة
القطعية من الكتاب والسنة والاجماع قال المعتزلة
بالعفو عن الصفات مطلقا وعن الكبار بعد التوبة
وبالشفاعة لرفع الدرجات وزيادة المثوبات وكلها
فاسد اما الاول فلان التائب ومتركب الصغيرة المجتبى
عن الكبيرة لا يستحقان العذاب عندهم فلا معنى للعفو
واما الثاني فلان النصوص دالة على الشفاعة بمعنى
طلب العفو عن الجناية وهو مشفع فيهم اي مقبول

الشفاعة لاورد في الحديث ان الله تعالى يقول اَشْفَعُ تَشْفَعُ
 وسَلَّ عَطَّ وعذاب القبر للمؤمن الفاسق ولكافر حق لايات
 كقوله تعالى في ال فرعون النار يعرضون عليها غدوا وعشيا
 اى قبل القيمة وذلك في القبر دليل قوله تعالى ويوم تقوم الساعة
 ادخلوا الفرعون اشد العذاب وكقوله تعالى في قوم نوح
 اغرقوا فادخلوا نارا والفاء للتعقيب وكقوله تعالى ربنا
 امتنا اثنتين واحييتنا اثنتين واحدى الحيوتين
 ليست الا في القبر ولا يكون الا لَا يُؤْخِرُ ثَوَابُ او عقاب بالاتفاق
 وكقوله تعالى ولا تحسبن الذين قتلوا في سبيل الله امواتا
 بل احياء عند ربهم يرزقون فرحين بما آتاهم الله من
 فضله والاحاديث المتواترة المعنى كقوله عليه الصلوة والسلام
 القبر روضة من رياض الجنة او حفرة من حفر النيران
 النيران وكقوله عليه السلام استزها من البول فان
 عامته عذاب القبر منه وكما روى انه مر بقبرين فقال
 انهما ليعدبان الحديث الى غير ذلك من الاخبار السطورة
 المشهورة

المشهورة وقد تواتر عن النبي صلى الله عليه وسلم استعاذته
 من عذاب القبر واستفاض ذلك في الادعية الماثورة وانكر
 عذاب القبر بعض المعتزلة والرافض لان الميت جمد لا حيوة
 له ولا ادراك فتعذبه مح والجواب انه يجوز ان يخلق
 الله تعالى في جميع الاجزاء او بعضها نوعا من الحيوة قد مر ما يدرك
 ألم العذاب اولدة النعيم وهذا لا يستلزم اعادة الروح
 الى بدنه ولا ان يتحرك ويضطرب او يرى اثر العذاب
 عليه حتى ان الفريق في الماء او المأكول في بطون الحيوانات
 او المصلوب في الهواء يعذب وأن لم نطلع عليه وسن تأمل
 في عجائب ملكه وملكوته وغرائب قدرته وجبروته لم يستبعد
 امثال ذلك فضلا عن الاستحالة وسؤال منكر ونكير لقوله
 اذا قبر الميت اتاه ملكان اسودان ازرقان يقال لاحدهما
 المنكر وللآخر النكير فيقولان ما كنت تقول في هذا الرجل
 فيقول هو عبد الله ورسوله اشهد ان لا اله الا الله
 وان محمدا رسوله فيقولان قد كنا نعلم انك تقول هذا

عليه الصلوة والسلام

ثم يفتح له في قبره سبعون ذراعا في سبعين ثم ينور له فيه
ثم يقال له ثم فيقول ارجع الى اهلي فاخبرهم فيقولان ثم كنومة
العروس لا يوقظ الا احب اهله اليه حتى يبعثه الله
من مضمعه ذلك وان كان منافقا قال سمعت الناس
يقولون فقلت مثله لا ادري فيقولان قد كنا نعلم انك
تقول ذلك فيقال للارض التمتي عليه فتلتئم عليه فتختلف
اضلاعه فلا يزال فيها مودبا حتى يبعثه الله من مضمعه
ذلك والاحاديث في هذا المعنى وفي كثير من احوال الآخرة
متواترة المعنى وان لم يبلغ احادها حد التواتر وبقية الرسل
جمع رسول فقول من الرسالة وهي سفارة العبد بين الله
وبين ذوى الالباب من خليقته يريج بها عليهم فيما قصرت
عنه عقولهم من مصالح الدنيا والآخرة وقد عرفت معنى
الرسول والنبى في صدر الكتاب بالمعجزات جمع معجزة وهي امر
يظهر بخلاف العادة على يد مدعى النبوة عند تحدى المنكرين
على وجه يعجز المنكرين عن الاتيان بمثله من لدن ادم الى
نبينا

الى نبينا محمد صلى الله عليه وسلم حوق اما نبوة ادم
فباكتاب الدال على انه قد امر ونهى مع القطع بانه لم يكن
في زمانه نبى اخر فهو بالوحى لا غير وكذا بالسنة والاجماع
فانكار نبوته على نقل من البعض يكون كفا واما نبوة
محمد صلى الله عليه وسلم فلانه ادعى النبوة وظهر المعجزة
اما دعوى النبوة فقد علم بالتواتر واما اظهار المعجزة فلو
احدها انه اظهر كلام الله تعالى وتحدى به البلاء مع كمال بلاغهم
فجئوا عن معارضة افصر سورة منه مع نهاكم على ذلك
حتى خاطروا بمجرمهم واعرضوا عن المعارضة بالحروف
الى المقارعة بالسيوف ولم ينقل عن احدهم مع توفر
الدواعى الاتيان بشئ مما يدانيه فدل ذلك قطعا على انه
من عند الله وعلم منه صدق دعوى النبى صلى الله عليه وسلم
علما عاديا لا يقدر فيه شئ من الاحتمالات العقلية
على ما هو شأن سائر العلوم العادية وثانيها انه نقل
عنه من الامور الخارقة للعادة ما بلغ القدر المشترك
حاله ما في ما بلغ

النبوة
النبوة

منه اغنى ظهور المعجزة حد التواتر وان كانت تفاصيلها احادا
كشجاعة على رضى الله عنه وجود حاتم وهي مذكورة في كتب
السير وقد تبدل ارباب البصائر على نبوته بوجهين احدهما
ما تواتر من احواله قبل النبوة وحال الدعوة وبعد تمامها
واخلاقه العظيمة واحكامه الحكيمة واقدامه حيث يحجم
الابطال ووثوقه بعصمة الله تعالى في جميع الاحوال ونبأته
على حاله لدى الاحوال بحيث لم يجد اعداؤه مع شدة
عداوتهم وحرصهم على الطعن فيه مطعنا ولا الى الفتح
فيه سبيلا فان العقل يحجم بامتناع اجتماع هذه الامور
في غير الانبياء عليهم السلام وان يجمع الله هذه الكمالات
في حق من يعلم انه يفترى عليه ثم يمهله ثلثا وعشرين
سنة ثم يظهر دينه على سائر الاديان وينصره على اعدائه
وحجى اثاره بعد موته الى يوم القيمة وثانيهما انه ادعى
ذلك الامر العظيم ^{ببر النبوة} بين اظهر قوم لا كتاب لهم ولا حكمة
معهم وبين لهم الكتاب والحكمة وعلمهم الاحكام والشرائع
واتم

واتم مكارم الاخلاق واكمل كثير من الناس في الفضائل العلمية
والعملية ونور العالم بالايمان والعمل الصالح واظهر الله
دينه على الدين كله كما وعد ولا معنى للنبوة والرسالة
سوى ذلك ومحمد صلى الله عليه وسلم خاتم الانبياء لقوله
ولكن رسول الله وخاتم النبيين ولقوله علمه الصلوة والسلام
لعلى رضى الله انت منى بمنزلة هارون من موسى الا انه لا نبي
بعدى فان قيل قد ورد في الحديث نزول عيسى عليه الصلوة والسلام
بعد فلنا نعم لكنه يتابع محمد صلى الله عليه وسلم لان شريعته قد
فلا يكون اليه وحى ونصب احكام بل يكون خليفة رسوله
والانبياء معصومون من الكذب خصوصا فيما يتفق
بامر الشرايع وتبليغ الاحكام وارشاد الامة اما عمدا فبالاجماع
واما سهوا فعند الاكثريين ومن الكفر قبل الوحي وبعده بالاجماع
ومن الكبار عمدا واماسهوا فحجوزه الاكثرون واما الصغار
فيحجوز عمدا عند الجمهور خلافا للجبائي واتباعه ومحجوزوا
بالاتفاق الا ما يدل على الخسة كسرقة لقمة والتطفيف بحبة

لكن المحققين اشترطوا ان يُنبهوا عليه فينبهوا عنه هذا
 كله بعد الوحي واما قبله فلا دليل على امتناع صدور الكبيرة
 وذهب المعتزلة الى امتناعها لانها توجب النفرة المانعة عن اتباعهم
 فيفوت مصلحة البعثة والحق منع ما يوجب النفرة كالمات
 والفجور والصفائر الدالة على الخسة ومنع الشبهة صدور
 الصغيرة والكبيرة قبل الوحي وبعده لكنهم جوزوا اظهار الكفر
 نقيه هكذا ذكر العلامة التقازاني في شرح العقائد وقال
 في شرح المقاصد والمذهب عندنا منع الكبار بعد البعثة مطلقا
 والصفائر عدا لاسرها وذهب امام الحرمين منا وابوهاشم
 من المعتزلة الى تجويز الصفائر عدا انتهى وبين كلاميه
 تناف محسب الظاهر فتأمل وهم افضل من الملائكة العلوية
 عند اكثر الاشاعرة ومن الملائكة السفلية بالاتفاق وعامة
 البشر من المؤمنين ايضا افضل من الملائكة وعند المعتزلة
 وابي عبد الله الحلي والقاضي ابي بكر منا الملائكة افضل واللام
 بالافضل اكثر ثوبا وذلك لان الان يحصل الفضائل و
 الكمالات

لم يذكر في نسخة
 التمام في شرح العقائد
 وهو ان ما ذكره في شرح
 على طريق النقل وما ذكره في شرح
 المقاصد على طريق الاختيار

والكمالات العلمية والعملية مع وجود العوائق والموانع من
 الشهوة والغضب وسنوح الحاجات الضرورية الشاغلة
 عن اكتساب الكمالات ولا شك ان العبادات وكتب الكمالات
 مع الشواغل والصوارف اشق وادخل في الاخلاص فليكن
 افضل واهل بيعة الرضوان وهم الذين بايعوا تحت الشجرة
 واهل غارة بدر وهم الذين حاربوا مع رسول الله بقرية
 قليب بدر وكانوا ثلثمائة وثلاثة عشر شخصا والكفار
 وخمسين من اهل الجنة لورود النص بذلك وكرامات
 الاولياء حق الولي هو العارف بالله وصفاته المواظب
 على الطاعات المجتنب عن المعاصي المعرض عن الانهماك في اللذات
 والشهوات وكرامته ظهورا مخارق للعادة من قبله غير
 مقارن لدعوى النبوة وبهذا يمتاز عن المعجزة وبمقارنته
 الاعتقاد والعمل الصالح والتزام متابعة النبي عن الاستدراج
 وعن مؤكيدات تكذيب الكذابين كما روى ان سليمة دعا
 لاعور ان يصير العوراء صحيحة فصارت عينه الصحيحة عوراء
 عندهم

فبايعوا حتى مرت بعلي رضي الله فقال بايعنا لمن فيها وان كان
 عمرو بالجملته وقع الاتفاق على خلافته ثم عثمان رضي الله عنه
 لان عمر لما استشهد ترك الخلافة شورى بين ستة عثمان
 وعلي وعبد الرحمن بن عوف وطلحة والزبير وسعد بن
 ابي وقاص ثم فوض الامر خمسهم الى عبد الرحمن بن عوف
 ورضوا بحكمه فاختر عثمان وبايعه بمحض من الصحابة
 فبايعوه وانقادوا لاوامره وصلوا معه للجمع والاعياد
 فكان الخلافة في حقه اجماعا ثم علي رضي الله عنه لان عثمان
 لما استشهد وترك الامر مبالا اجتمع كبار المهاجرين والانصار
 على علي رضي الله والتسوامنه بقول الخلافة وبايعوه لما كان
 افضل عصره واوليهم بالخلافة وما وقع المخالفات
 والمخاربات لم يكن عن نزاع في خلافته بل عن خطأ
 في الاجتهاد والافضلية بهذا الترتيب اي بترتيب الخلافة
 يعني ان الافضل ابو بكر ثم عمر ثم عثمان ثم علي رضي الله عنهم
 وعلى هذا الترتيب وجدنا السلف وحن ظننا بهم
 يقتضي

يقتضي بانهم لو لم يعرفوا ذلك لما اطبقوا عليه فوجب علينا
 اتباعهم وتفويضها هو الحق فيه الى الله تعالى ومعنى الافضلية
 اي المعنى المراد بها انه اكثر ثوبا عند الله بما كتب من خير
 لانه اعلم واشرف نساوما استبه ذلك والكفر عدم الايمان
 عما من شأنه والايمان في اللغة التصديق وفي الشرع هو
 التصديق بما علم محي النبي صلى الله عليه وسلم به ضرورة اي
 تصديق النبي بالقلب فيما اشهر كونه من الدين بحيث
 يعلمه العامة من غير افتقار الى نظر واستدلال كوحدة
 الصانع ووجوب الصلوة وحرمة الخمر ونحو ذلك وكفي
 الاجمال فيما يلاحظ تفصيلا حتى لو لم يصدق بوجوب
 الصلوة عند السؤال عنه وحرمة الخمر عند السؤال عنه كان
 كافرا وهذا هو المشهور وعليه الجمهور وهو اختيار الشيخ
 ابي منصور رحمه الله والنصوص معايدة لذلك قال الله
 اولئك كتب في قلوبهم الايمان وقال الله تعالى وقلبه
 مطمئن بالايمان وقال الله تعالى ولما يدخل الايمان في قلوبكم

اجمالا ويشترط التفصيل
 فيما يلاحظه



وقال النبي صلى الله عليه وسلم اللهم ثبت قلبي على دينك
 وقال النبي صلى الله عليه وسلم لا سائمة حين قتل من قال
 لا اله الا الله هل شقت قلبه وذهب كثير من المحققين
 الى ان الايمان هو التصديق المذكور مع الاقرار وهو
 المحكي عن ابي حنيفة رضي الله عنه فعلى هذا من صدق
 بقلبه ولم يتفق له الاقرار اللساني في عمر مرة لا يكون
 مؤمنا عند الله ولا يستحق الجنة ولا النجاة من الخلود
 في النار بخلاف ما اذا جعل اسما للتصديق فقط فان
 الاقرار شرط لاجراء الاحكام في الدنيا من الصلوة عليه
 وخلفه والدفن في مقابر المسلمين والمطالبة بالمعشور
 والزكوات ونحو ذلك ولا يخفى ان الاقرار لهذا الغرض
 لا بد ان يكون على وجه الاعلان والظهار على الامام وغيره
 من اهل الاسلام بخلاف ما اذا كان لا تمام الايمان فانه
 يكفي مجرد التكلم وان لم يظهر على غيره ثم الخلاف فيما اذا كان
 قادرا وترك التكلم لا على وجه الالباء اذا عاجز كالامس

مؤمن وفاقا والمصر على عدم الاقرار مع المطالبة كافر وفاقا
 لكون ذلك من امارات عدم التصديق ولهذا طبقوا على
 كفر ابي طالب فان قيل لم جعل الاقرار الذي هو عمل اللسان
 داخلا في الايمان بخلاف اعمال سائر الاركان فاجابة ان
 الايمان وصف للانسان المركب من الروح والجسد والتصديق
 عمل الروح فجعل عمل شيء من الجسد ايضا داخلا فيه تحقيقا لكمال
 اتصاف الانسان بالايمان وتعين فعل اللسان لانه المتعين
 للبيان واظهار ما في الباطن بحسب الوضع ولهذا جعل الحمد
 الذي هو فعل اللسان رأس الشكر وذهب اكثر السلف و
 جميع ائمة الحديث وكثير من المنظرين الى ان الايمان تصديق بالقلب
 واقرار باللسان وعمل بالاركان لكن لا يجعلون تارك العمل
 خارجا عن الايمان بل يقطعون بدخول الجنة وعدم خلوده
 في النار وهو المحكي عن مالك والشافعي والاوزاعي وعليه
 اشكال ظاهر وهو انه كيف لا ينتفي الشيء اعني الايمان مع
 انتفاء ركنه اعني العمل وكيف يدخل الجنة من لم يتصف

بما جعل الايمان اسماله وجوابه ان الايمان يطلق على ما هو ~~الاسم~~
 والاساس في دخول الجنة وهو التصديق وحده او مع الاقرار
 وعلى ما هو الكامل المبني بلا خلاف وهو التصديق مع الاقرار
 والعمل على ما اشر اليه بقوله تعالى انما المؤمنون الذين اذا ذكر
 الله وجلت قلوبهم الى قولها ولئك هم المؤمنون حقا وموضع
 الخلاف ان مطلق الاسم الاول ام لكنا ولا يكفر احد من
اهل القبلة الا بما فيه نفي الصانع القادر المختار العليم او
شرك او انكار النبوة او انكار ما علم محي محمد صلى الله عليه وسلم
به ضرورة او انكار ما جمع عليه قطعا كاستحلال المحرمات
 التي اجمع على حرمتها فان كان ذلك المجمع عليه ما علم ضرورة من
 الدين فذاك داخل فيما تقدم ذكره والا فان كان اجماعا
 ظاهريا فلا كفر بخالفته وان كان قطعا فغيره فلا كفر في شيء
 المواقف واما غير ذلك فالقابل به متبدع وليس بكافرو
منه التحميم اعلم ان جمهور المسلمين والفقهاء على انه لا يكفر
 احد من اهل القبلة فان الشيخ ابا الحسن الاشعري قال في الا



كتاب مقالات الاسلاميين اختلف المسلمون بعد نبهم بم
 في اثناء ضل بعضهم بعضا وتبرء بعضهم عن بعض فصاروا فرقا
 متباينين الا ان الاسلام يجعهم ويعمهم فهذا مذهبهم وعليه
 اكثر اصحابنا وقد نقل عن الشافعي انه قال لا ارد شهادة احد من
 اهل الاهواء الا الخطأية فانهم يفتقدون حل الكذب وحكي
 الحاكم صاحب المحصر في كتاب المنتقى عن ابي حنيفة انه لم يكفر احدا
 من اهل القبلة وحكي ابو بكر الرازي مثل ذلك عن الكوفي وغيره
 ومن اصحابنا من قال يكفر المخالفين وقال الاستاذ ابو اسحق
 الاسفرائيني نكفر من يكفرنا ومن لا فلا واختار الامام الرازي
 ان لا يكفر احد من اهل القبلة وتمسك بانه لو توقف ^{الاسلام} ~~الاسلام~~
 على اعتقاد الحق في المسائل التي اختلف فيها اهل القبلة كسنة
 الصفات وخلق الاعمال وعموم الارادة وقدم الكلام و
 جواز الرؤية ونحو ذلك مما لا نزاع ان الحق فيها واحد لكان
 النسخ ومن بعده يطالبون بها من امن وينقشون عن ^{عقائهم} ~~عقائهم~~
 فيها وينهونهم على ما هو الحق منها واللازم منتف قطع

ولفائل ان يجيب عنه بمنع الملازمة فان التصديق بجميع ما جاء به
النبى عم اجلاء كاف في صحة الايمان وانما يحتاج الى بيان الحق
في التفصيل عند ملاحظتها وان كانت ما لا خلاف في تكفير المخالف
فيها كحدث العالم فكم من مؤمن لم يعرف معنى الحادث والقديم
اصلا ولم يخطر بباله حديث حشر الاجساد قطعا لكن اذا
لاحظ ذلك فلو لم يصدق كان كافرا والتوبة وهي الندم
لكونها معصية وقيل مع العزم على الترك في الاستقبال
واجبة لقوله تعالى توبوا الى الله وهي مقبولة عند الله تعالى
لطفاء ورحمة واحسانا من الله تعالى لا وجوبا لما امر والامر
بالمعروف يتبع لما يؤمر به فان كان ما يؤمر به واجبا فواجب
الامر به وان كان ما يؤمر به مندوبا فمندوب الامر به وكذا
النهى عن المنكر يتبع لما ينهى عنه وان كان حراما فالنهى عنه
واجب وان كان مكروها فالنهى عنه مندوب وشرطه
اي شرط وجوبه ان لا يؤدي الى الفتنة والالم يجب ولم يبد
وان يظن قبوله والالم يجب بل يندب اظهار الشغار

الاسلام ولا يجوز التجسس والتفتيش عن احوال الناس
بالكتاب والسنة اما الكتاب فقوله تعالى ولا تجسسوا
وقوله ان الذين يحبون ان تشيع الفاحشة في الذين
امنوا الاية فانه يدل على حرمة السعي في اظهار الفاحشة و
لا شك ان التجسس سعي في اظهارها واما السنة فقوله
صلى الله عليه وسلم من تتبع عورة اخيه تتبع الله
عورته ومن تتبع الله عورته فضحه على رؤس الاشهاد
الاولين والآخرين وقوله صلى الله عليه وسلم من ابتلى
بشيء من هذه القاذورات فليتره بتر الله
فان من ابدى لنا صفحته اقنأ عليه حد الله وايضا
من سب ربه صلى الله عليه وسلم انه كان لا يجسس
عن المنكرات بل يترها ويكره اظهارها شبعك الله
تعالى على العقائد الصحيحة ووفقك لما يرعى من
الاعمال ولما يصلح من الاقوال معناه ظاهر هذا
ما تيسر لنا بعون الله وحسن توفيقه من شرح

العقائد العُصْدية نفع الله به الطالبين وجعله زُخْراً
لنا يوم الدين انه خير موفق ومعين وقع الفراغ من
تحريره في الليلة الثانية عشرة من شهر شعبان المعظم
لنة ثمان وعشرين ومائة والف على يد اضعف
عباد الله تعالى واحقر الطلاب المحتاج الى رحمته
يوم التناد الفقير خليل بن مراد جعل الله تعالى
لنا ذخراً يوم المعاد ورحم الله امراً قال آميناً
عز الله لهما ولوالديه ولا سائتة انه ميت المراد
عن بعون الله الملك المنان

الحمد لله رب العالمين وصلى الله على محمد وآله
اجمعين

قرأت هذه النسخة الشريفة من المصنف سلمه الله من اوله الى آخره
الرجل الكبير الشيخ الجليل في جماعة من الجهاد شطرا

عن ابي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال بينما ايتوب عليه السلام
يقفل عراباً ناخر عليه رجل جرأ من ذهب فجعل يحثي في ثوبه
فنادى ربه يا ايتوب الم اكن اغنيتمك عما ترى قال بلى يا رب
ولكن لا غنى لي عن بركتك رحمك البخاري في كتاب التوحيد وغيره
اغنيك

لو تعلمون ما اعلم لضحكتم قليلا ولبكيتم كثيرا قال الشيخ ابو حامد هذا الحديث من الاسرار
التي اودعها الله قلب الامين الصادق محمد صلى الله عليه وسلم لا يجوز افشاء
سرها فان صدور الاحرار قبور الاسرار بل كان يذكر لهم ذلك حتى يبكون
ولا يضحكون فان البكاء ثمرة شجرة حياة القلب التي يذكر الله وتشيعار عظمتها
وهيبته وجلاله والضحك نتيجة القلب الغافل عن ذلك انتهى وفي الحديث كما قال
في الكواكب من البديع مقابلة الضحك بالبكاء والقلة بالكثرة ومطابقة كل
منها بالآخر فبطلاني في شرح البخاري
في كتاب الرقاق

وعن انس رفته من طلب القضاء واستعان عليه بالتشفاء وكل الى نفسه
ومن اكروه عليه انزل ملكاً يسدده اخرج به ابن المنذر والترمذي
وابوداود وابن ماجه وفي معنى الاكراه عليه ان يدعى اليه فلا يرى
اهلاً لذلك هيبة له وخوفاً من المحذور في الوقوع فانه يمان عليه
اذا دخل فيه ويسد وفي حديث ابي هريرة عند الترمذي وقال
حديث غريب قال ان النبي صلى الله عليه وسلم قال من ولي
القضاء او جعل قاضياً بين الناس فقد ذبح بغير سكين و

ما احسن قول ابن الفضل في هذا المعنى
وَمَا اِنْ تَوَلَّيْتَ الْقَضَايَا وَفَاضَ الْجُورُ مِنْ كَفِّكَ فِضَاً
ذَبَحْتَ بغير سكين وَاِنَّا لَنَرْجُو الذَّبْحَ بِالسِّكِّينِ اَيْضاً
من شرح البخاري للقطلائي
في كتاب الاحكام

عن زيد بن ثابت قال بعث الى ابو بكر ليقتل اهل اليمامة وعنده عمر فقال ابو بكر
ان عمر اتاني فقال ان القتل استجرت يوم اليمامة بقرء القرآن واني اخشى ان
يستجر القتل بقرء القرآن في المواطن كلها فيذهب قرآن كثير واني اري
ان ثامر يجمع القرآن قال كيف افعل شيئا لم يفعله رسول الله صلى الله عليه وسلم
فقال عمر هو والله خير فلم يزل عمر يرأى جعني في ذلك حتى شرح الله
صدري للذي شرح له صدر عمر ورأيت ذلك الذي اري عمر قال زيد قال
ابوبكر وانيك رجل شاب عاقل لا نتهمك قد كنت تكتب الوحي لرسول الله
فتتبع القرآن فاجمعه قال زيد فوالله لو كلفني نقل جبل من الجبال
ما كان باثقل علي مما كلفني من جمع القرآن قلت كيف تفعلان شيئا
لم يفعله رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ابو بكر هو والله خير
فلم يزل يحث يرأى جعني حتى شرح الله صدري للذي شرح الله له صدر
ابي بكر وعمر ورأيت في ذلك الذي رأيا فتتبع القرآن اجمعه
من المسب والرقاع والخاف وصدور الرجال فوجدت اخر
سورة التوبة لقد جاءكم رسول من انفسكم الى اخرها مع خزيمة
او ابي خزيمة فالحقها في سورتها وكانت الصحف عند ابي بكر
حياته حتى توفاه الله عز وجل ثم عند عمر حتى توفاه الله تعالى
ثم عند حفصة بنت عمر قال محمد بن عبيد الله الخفاف يعني الخفاف
بخاري في كتاب الاحكام عن سعيد الخدري عن النبي صلى الله عليه وسلم
قال ما بعث الله من نبي ولا استخلف من خليفة الا كانت له بطانتان
بطانة ثامره بالمعروف ونحضة عليه وبطانة ثامره بالشر ونحضة عليه
والمعصوم من عصمة الله تعالى من البخاري في كتاب الاحكام وغيره
البطانة الدخلاء بخاري

عن زيد بن ثابت
عن عمر بن الخطاب

عليه

تو له خير عتيل ان يكون افضل التفضل وان لا يكون قيل كيف يكون فعلهم خيرا عما كان
في زمن رسول الله صلى الله عليه وسلم واجيب بنى هو خير في زمانهم وكذا
الترك كان خيرا في زمانه لعدم تمام النزول واحتمال النسخ فلو جمعت بين الدفتين و
سارت به الركبان الى البلدان ثم نسخ لادى ذلك الى اختلاف عظيم قيل قد مر
في باب جمع القرآن ان الآية التي مع خزيمة من المؤمنين رجال صدقوا ما عاهدوا الله عليه
من سورة الاحزاب اجيب بان آية التوبة كانت عند النقل من القسب الى
الى الصحف وآية الاحزاب عند النقل من الصحيفة الى الصحف قيل كيف لحقها
بالقرآن وشرطها التواتر قيل له معناه لم اجده مكتوبة عند الغير قيل
لما كان متواترا فها هذا التبع اجيب للاستظهار لا سيما وقد كتب
بين يدي رسول الله صلى الله عليه وسلم ولعلم هل فيها قراءة اخرى ام لا
فيل ما وجه ما اشهر ان عثمان هو جامع القرآن اجيب بان
الصحف كانت مشتملة على جميع احرفه ووجوهه الذي نزل بها فجر عثمان
اللفه القريشية منها او كانت صحفا فجعلها مصحفا واحدا جمع الناس عليها
واما الجامع الحقيقي سور وايات فهو رسول الله صلى الله عليه وسلم

بالوحي مبرم البخاري للعيني
في كتاب الاحكام

عن البراء بن عازب قال كان النبي صلى الله عليه وسلم ينقل معنا التراب
يوم الاحزاب ولقد رأيته وأرى التراب بياض بطنه يقول
لولا انت ما اهتدينا نحن ولا تصدقنا ولا صلينا فانزل سكتة علينا
ان الاولى قد بغوا علينا اذا ارادوا فتنه ابينا يرفع بها صوته

وروي عن ابي هريرة

الحكم

روى الترمذي في جامع في غلبة العدو وهلاكه بالاذم عقيب كل صلاة ويقول الاحول
 الاباسه العلي الوظيم ١٠٠ انتم تقول يا قيوم يا قدير يا فرد يا داي يا احد يا صمد ١٠٠
 ويدع على خضعة وبكسبة ويسميه باسمه واسم امه فانه يموت جرب وصح يسب
 اللهم ابدل عظم ان فلانا ظلمني وتعدى علي وانت اعلم بذلك اللهم ابدل عظم غزوه
 اللهم ابدل عظمه ذلك وغناؤه فقرا ويسر عسرهم خذ اللهم خذ راسه اللهم خذ
 اخذ عظمه مقتدر اللهم خذ ولا تقبله اللهم خذ اخذ القوي وه طامه فقطع دابر
 القوم الذي ظلموا والحمد لله رب العالمين
 وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه
 وسلم

مفتاح الفلاح

للعلامة الشيخ سليمان بن احمد القسطنطيني
 سلمه الله تعالى

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي أعد للمتقين جنات تجري من تحتها الأنهار والصلوة
والسلام على من أرسله الله كافة للناس بالبشير والناذار وعلى
الانبياء الأبرار واصحابه الاصفياء الاخيار ما دامت السموات والارض
وما تفاقبت الظلمات والنور **وبعد** فهذه رسالة في التقوى ^{انتخبها}
من كتاب الطريقة المحمدية والسيرة الاحمدية للعالم الرباني والعامل الصديقي
محيي الملة والدين الشيخ محمد البركوي تغمده الله بغفرانه واسكنه جنة
جناته وسميته مفتاح الفلاح وما توفيقي الا بالله عليه توكلت واليه
انيب اعلم ان التقوى واجبة على كل مكلف قال الله تعالى ولقد ^{صينا}
الذين اوتوا الكتاب من قبلكم واياكم ان تقولوا لله والتقوى عبارة
عن اجتناب المنكرات كلها والمنكر اما يختص بضموعين او لا والاول
في الغالب ثمانية قلب ولسان واذن وعين ويد وبطن وفرج
ورجل فلنبتين ذلك في تسعة فصول الفصل الاول في منكرات
القلب وافا ترميها الكفر بالله العباد بالله بآمنه وهو اكبر
الكبائر

الكبائر على الاطلاق وهو عدم الايمان غم من شأنه ان يكون مؤمنا
والايمان هو التصديق بالقلب بجميع ما جاء به محمد صلى الله عليه وسلم
من عند الله تعالى والاقرار به الا ان التصديق ركن لا يحتمل السقوط
اصلا والاقرار قد يحتمله كما في حاله الاكراه ومنها اعتقاد البدعة
وضده اعتقاد اهل السنة والجماعة وهو اعتقاد ان العالم حادث
والصانع قديم متصف بصفات قديمة ليست عينه ولا غيره
واحد لا شبه له ولا ضد له ولا ند ولا نهاية له ولا صورة و
لا حد ولا يحل في شئ ولا يقوم به حادث ولا يصح عليه الحركة
والانتقال ولا الجرح والكذب والنقص وان يرى في الآخرة وليس
في مكان ولا جهة ما شاء الله كان وما لم يشأ لم يكن لا يحتاج
الى شئ ولا يجب عليه شئ كل المخلوقات بقضائه وقدره و
ارادته ومشيئته لكن القبايح منها ليست برضاه وامره ومحبة
وان العباد للسماني وسائر ما ورد به السمع من عذاب القبر ^{الحساب}
والصراط والميزان وغير ذلك حق وان الكفار مخلدون في النار
دون الفساق وان العفو والشفاعة حق وان انشراط الساعة

من خروج الدجال ويا جوج وما جوج ونزول عيسى عليه السلام
 وطلوع الشمس من مغربها وخروج دابة الارض حق واول الانبياء
 ادم واخرهم محمد صلى الله عليه وسلم واول الخلفاء ابو بكر ثم عمر
 ثم عثمان ثم علي رضي الله عنهم والافضلية بهذا الترتيب فهذه عقائد
 اهل السنة والجماعة عصمتها الله تعالى من اتباع الهوى وثبتنا
 على اقتضاء الهدى ومنها الجمل وهو عدم العلم عن من يشانه
 ان يكون عالما وهو نوعان بسيط اصحابه كالانعام لفقدهم
 ما به يمتاز الانسان عن ابل هم اضل لتوجيهها نحو كما لا اله الا هو
 علمه حرم جلاله وما لا فلا ومركب هو اعتقاد غير مطابق للواقع
 وهو شر من الاول ومنها التقليد وهو الاقداء بالغير بمجرّد حسن
 الظن من غير حجة وتحقيق وهذا لا يجوز في العقائد بل لابد من نظر
 واستدلال ولو على طريق الاجمال قال الله تعالى قل انظروا ماذا في
 السموات والارض والايات فيه وفي ذم المقلدين في الاعتقاد
 كثيرة جدا والاجماع منعقد عليه فالمقلد في الاعتقاد انما كان
 ايمانه صحيحا واما التقليد في الاعمال فجائز لمن كان عدلا مجتهدا
 ولكن

الاقتفاء اروع نعم كتمك
 واختيار اتمك يقال
 الكففي انظره اي اتبعه
 اخذ

ولكن لما انقطع الاجتهاد منذ زمان طويل انحصر طريق معرفة
 مذهب المجتهد المقلد في نقل كتاب معتبر متداول بين العلماء الثقات
 مصحح لمن قدر على مطالعته واستخراجه واخباره عدل موثوق به
 في علمه وعمله فلا يجوز العمل بكل كتاب ولا بقول كل من تريا
 بزى العلماء ومنها الاصرار على المعاصي وهو دوام قصد المعاصي
 ولو صدرت احيانا او مرة ولو تخلل الذمارة والرجوع فليس
 باصرار ولو صدرت في يوم واحد سبعين مرة هكذا ورد عن
 النبي صلى الله عليه وسلم وضرره غني عن البيان وكيفيك
 جعله الصغيرة كبيرة لو ردد ان لا صغيرة مع الاصرار
 لا كبيرة مع الاستفطار وضده الانابة والتوبة وهي الرجوع عن قصد
 المعصية والعزم على ان لا يعود اليها تقضيا لله تعالى وخوفا من
 عقابه وهي واجبة على الفور قال الله تعالى وتوبوا الى الله جميعا
 ايها المؤمنون الاية وقال تعالى توبوا الى الله توبة نصوحا ومنها
 الريا وهو ارادة نفع الدنيا بعمل الاخرة وهو حرام وضده الاخلاص
 وهو تجريد قصد التقرب الى الله تعالى بالطاعة عن نفع الدنيا وشر

الاحسان وهو ان يقبل الله كانك تراه ومنها الكبر وهو الركون
الى رؤية النفس فوق المتكبر عليه فلا بد له منه بخلاف العجب والكبر
حرام وضده التواضع وهو الركون الى رؤية النفس دون غيره
ومنها التذلل كالعلم اذا دخل عليه اسكاف فتخلى له عن مجلسه
واجلسه فيه ثم تقدم وسوى له نعله وعا الى باب الدار
خلفه فقد تخاسس وتذلل وانما تواضعه له بالقيام و
البشر والرفق في السؤال واجابة دعوته والسعي في حاجته
وان لا يرى نفسه خيرا منه ولا يحقره ولا يتصغره ^{ومنها}
العجب وهو استعظام العمل الصالح وذكر حصول شرفه بشيء
دون الله تعالى من النفس والناس وقد يطلق على مطلق
استعظام النعمة والركون اليها مع بيان اضافتها الى المنعم ^{ضده}
ذكر المنية وهو ان يذكر انه بتوفيق الله تعالى وان الذي شرفه
وعظم ثوابه وقدره وهذا الذكر فرض عند دواعي العجب ومنها
الحسد وهو ارادة زوال نعمة الله تعالى عن احد قماله صلاح
ديني او دنيوي من غير ضرر في الآخرة او عدم وصولها اليه وجبه
من غير

من غير انكار له ولو وقع في قلبك من غير اختيار ووجدت
الانكار لوقوعه فيه فلا بأس به بالاتفاق فان لم تجد او وقع
باختيار و ارادة زوال او عدم وصول فان عملت بمقتضاه
او ظر اثره في بعض الجوارح فحرام بالاتفاق وان لم تعمل
بمقتضاه ولم يظرا اثره اصلا وكان الوجود في القلب نفي فقط
فقد اختلفوا في حرمة وكون صاحبه آثما وان لم ترد زوال
النعمة ولكن اردت لنفسك مثلها فهو غبطة ومنافسة
ليست بحرام بل مندوب في الدين وحرص مذكوم في الدينوى
وسيجي ان شاء الله تعالى وان لم يكن في النعمة صلاح لصاحبها
بل فساد ومعصية فاردت زوالها عنه او عدم وصولها
اليه فذلك ناش من غير المؤمنين لله تعالى وهي كراهية المعصية
وما لا يحببه الله تعالى وهي واجبة وضد الحسد النصح والنصيحة
وهي ارادة بقاء نعمة الله تعالى على احد قماله صلاح فيها او حدوثها
وان شئت قلت ارادة الخير للغير وهي واجبة ومنها البخل و
التقير وهو ملكة امساك المال حيث يجب بذله بحكم الشرع

او المروة وهو ترك المضايقة والاستفصاء في المحرمات وذلك
يختلف باختلاف الاشخاص والاحوال من الاقارب والاجانب
والغنى والفقير وخوف ذلك واشد البخل الامساك عن نفسه
بان لا يسمح ان يأكل او يلبس او يتداوى قبل يستحي شحا ومنها
الاسراف والتبذير وهو ملكة بذل المال حيث يجب امساكه
بحكم الشرع او المروة وهي رغبة للنفس في الافادة بقدر ما يمكن
والفتوة اخص منها وهي كيف الاذى وبذل الذي والصنع
عن العثرات وستر العورات وهما في مخالفة الشرع حرامان
وفي مخالفة المروة مكروهان تنزيها وضدهما وهو الوسط
بين ذينك الطرفين التفریط والافراط مع الميل الى البذل الشح
والجود فهو ملكة بذل المال زائدا على الواجب لينل الثواب
او فضيلة الجود وتطهير النفس عن رذالة البخل لا الغرض اخر
مع الاحترار عن الاسراف واعلى الشحاء الايثار وهو بذل
المال مع الحاجة ومنها كفران النعمة وضده الشكر وهو تقظيم
المنعم على مقابلة نعمة على حد ينفعه عن جفاء المنعم وقيل معرفة
النعمة

النعمة ومنها السخط بعدم حصول المرام وهو ذكر غير ما قضاه
الله تعالى بانه اولي به واصح له فيما لا يستيقن صلاحه وفساده
والتضجر بما قضاه الله تعالى وضده الرضاء وهو طيب النفس فيما يصيبه
ويفوته مع عدم التغير والتسليم وهو الانقياد لامر الله تعالى وترك
الاعتراض فيما لا يلائم طبعه والشروع والمعاصي مقضيات لا قضاء
فلا يرد ان الرضاء بالكفر كفر وبالبعصية معصية ومنها الجزع و
الشكوى وهو عدم تحمل المحن والمصائب واظهارها قولاً او فعلاً
تضجر وضده الصبر وهو حبس النفس عن الجزع ومنها الجراءة
على الله والامن من عذابه وسخطه وضده الخوف فان كان
مع الاستعظام والمهابة خشية وحقيقة رعدة تحدث في القلب
عن ظن مكروه يناله ويشمل الحزن وهو حصر النفس عن النهوض
في الطرب والتوجع على الذنب الماضي والتأسف على العمر والطاعة
الفائتين والخشوع وقيام القلب بين يدي الحق برهم مجموع
وقيل بذل القلب لعلام الغيوب واليقين وهو عند الصوفية
استيلاء العلم على القلب واستغراقه والمبودية وهي ان تكون

عبد في كل حال كما انه ربك على كل حال وهي اتم من العبادة و
يلزم الحرية وهي ان لا يكون العبد تحت رق المخلوقات ولا يجري
عليه سلطان المكنونات ويلزمها الارادة ايضا وهي نهوض
القلب في طلب الحق بالخروج عن العادة ومنها اليأس من رحمته
الله تعالى وهو تذكر فوات رحمته وفضله تعالى وقطع القلب
عن ذلك وهو كفر كالامن وضده الرجاء وهو ابتهاج القلب بمعرفة
فضل الله تعالى واسترواحه الى سعة رحمته ومنها حب الفسقة والركون
الى الظلمة قال تعالى ولا تتركوا الى الذين ظلموا فمسكم النار وضده
البغض في الله تعالى لكل عاص لمصيانته لا سيما المبتدعين والظلمة
لكون معصيتهم متعدية فلا بد من اظهار البغض لهم ان لم يخف
بخلاف غيرها من العصاة ومنها بغض العلماء والصالحين
وضده حبهم في الله تعالى ومنها التعلق وهو ذكر بنيتك
عن شئ دون الله تعالى وضده التوكل وهو ذكر قوام بدنك
من الله تعالى وقيل كلمة الامر كله الى ما اكده والتقويل على وكالته
وقيل ترك السعي فيما لا يبعه قدرة البشر اعني المسيات فلا يضره
السعي

قوام

السعي في الاسباب ومنها حب الجاه وهو ملك القلوب فان كان
للتوسل به الى محرم من مشتهيات النفس ومرداته فحرام وان كان
للتوسل به الى اخذ الحق وتحصيل المرام المستحب او المباح او دفع
الظلم والشواغل والتفرغ للعبادة او الى تنفيذ الحق واغراض الدين
واصلاح الخلق بالامر بالمعروف والنهي عن المنكر فهذا ان خلا
من المحظور كالرياء والتلبس وترك الواجب والسنة
فجاءت بل مستحب والآفلا لان النية لا تؤثر في المحرمات والمكروهات
وان كان للتدذبه بنفسه وطمع كما لا فهدا كحب المال للتنعم
والتدذ فان خلا عن المحظور فليس بحرام ولكنه مذموم لكونه
صاحبه مقصور المهم على مراعات الخلق وخوف تاديبه الى المراقبة
لاجلهم والنفاق باظهار ما ليس فيه من الكمالات لاقتناص القلوب
والتلبس والخدعة والكذب والعجب ونحوها واما الجاه
بلا حب له ولا حرص عليه للذة عاجله فليس بمذموم فاي
جاه اعظم من جاه الانبياء والخلفاء الراشدين ومنها حب
المدح والثناء وحكم الحكم حب الجاه ومنها اتباع الهوى وضده

ومنه خوف والتعظيم

المجاهدة وهي فطم النفس عن المألوفات وحملها على خلاف هواها في عموم
 الاوقات ومنها الامل وهو ارادة الحياة للوقت المتراخي بالحكم اعني
 بلا استثناء ولا شرط صلاح واما ارادة طول الحياة بالاستثناء و
 شرط الصلاح لزيادة العبادة فليس بامل مذموم بل هو مندوب
 اليه فالامل ان كان للتدب بالمحرمات فحرام والافليس بحرام ولكنه
 ولكنه مذموم جدا ولو كان لتكثير الطاعات ومنها الطمع وهو
 ارادة الحرام المذموم والشيء المخاطر اعني النوافل والمباحات بالحكم
 فطمع الحرام حرام وطمع المخاطر ليس بحرام ولكنه مذموم جدا واقبح
 الطمع الطمع من الناس وضد الطمع التقويض وهو ارادة ان
 يحفظ الله عليك مصالحك فيما لا تأمن فيه الخطر اعني النوافل
 والمباحات فان كان فيه صلاحك يسرك والامنك ومنها
الحقد وهو ان يلزم نفسك استئصال احد والنفار عنه والبغض له
 وهو ان لم يكن بظلم اصلا به منه بل بحق وعدل كالامر
 بالمعروف والنهي عن المنكر فحرام وان كان فليس بحرام فان
 لم يقدر على اخذ الحق فله التأخير الى يوم القيمة والعفو وهو
 افضل

افضل وان قدر فله العفو ايضا وهذا افضل من العفو الاول والانتصار
 الى استيفاء حقه من غير زيادة وهو العدل المفضول لكن قد يكون
 افضل من العفو بما رض مثل كون العفو سببا لتكثير ظلمه والانتصار
 لتقليله او هدمه او خذ لك وان زاد فجور وظم ومنها الشامة
 وهي الفرج والسور ببلية العدو وهو مذموم جدا خصوصا
 اذا حملها على كرامة نفسه واجابة دعائه بل عليه ان يخاف ان يكون
 مكراله ويخون ويدعو بازالة بليته وان يخلفه خيرا محافات
 الا ان يكون ظالما فاصابه ببلية تمنعه من الظلم وتكون لغيره
 من الظلمة عبرة وتكالاف فرحم حينئذ بزوال الظلم ومنها العداوة
 فوق ثلثة ايام لاجل الدنيا واما لاجل الآخرة والمعصية والتأديب
 فجائز بل مستحب من غير تقدير لو روده عن النبي صلى الله عليه وسلم
 والعبادة رضوان الله تعالى عليهم اجمعين ومنها القدر وهو نقض
 العهد والميثاق بلا ايدان وهو حرام وضده واجب وهو حفظ
 العهد وعند الحاجة الى نقضه وجب ايدانه ومنها الخيانة وهو
 ايضا حرام وضده وهو الامانة واجب ومنها خلف الوعد

المأخوذ

وضده انجان الوعد والوفاء به فالوعد بنية الخلف كذب
عده حرام واما بنية الوفاء فجاز ثم انه لا يجب عند اكثر العلماء
بل يستحب فيكون خلفه مكروها تنزيها وعند الامام احمد ومن تبعه
الوفاء واجب والخلف حرام مطلقا ففيه شبهة الخلاف واية
النفاق وشان السالك الاجتناب من الخلاف والاختد بالوفاء
ومنها سوء الظن بالله تعالى وبالمؤمنين بمجرد الوهم والشك فانه
حرام واما اهل المعصية والفسق المجاهرين او دل عليه قرائن تفيد
غلبة الظن فعلينا ان نبغضهم في الله تعالى ليس بغضنا من سوء
الظن في شئ وضد سوء الظن حسن الظن بالله تعالى وبالمؤمنين
اما الايجاب واما الثاني فمذوب اليه فيما يشك من امرهم
ويحتمل الصلاح والفساد خصوصا في السلم الظاهر العدالة
فحمله على الفساد حرام وعلى الصلاح مستحب ومنها التطير والطيرة
وهو التثاؤم وهو حرام وضده الفال وهو مستحب وهو
التميم والبرك بالكلمة الموافقة للمراد كالرشد والنجح
ويلحق به رؤيته الصالحين والايام الشريفة ونحوها ومنها حب
المال

المال للصدق وقوام البدن واقامة الواجب وهو للحرام
حرام وللحلال لا ولكنه مذموم ومنها حب الدنيا اعني الشهوات
واللذات العاجلة قبل الموت وحكمه حكم حب المال وضده الرشد
اعني كراهة الدنيا وبرودتها على القلب ومنها الحرص وضده
القناعة وهي الاكتفاء باليسر من الدنيا بلا طلب الزيادة ومنها
السفه وهو ضعف العقل وخفته وسخافته وبركانته وضده
الرشد وهو قوة العقل وبلوغه كماله ومنها الكسل والبطالة ومنها
المجدة وهي الغنى الراتب في القلب الباعث على حصول المرام بسرعة
او على الاقدام على شئ باول خاطر دون تأمل واستطلاع ونظر
بالغ او على الاتمام بدون توفية كل جزء حقه وضده المجدة مطلقا
الاناءة وضده الاول حسن الانتظار وضده الثاني التوقف ^{الثبت}
حتى يتبين له رشده وضده الثالث التأني والتؤدة حتى تؤدي
كل جزء حقه ومنها التسويف وهو مذموم في عمل الآخرة وضده
المسارعة والمبادرة والسابقة ومنها الفظاظة وغلظة القلب
قال الله تعالى ولو كنت فظا غليظ القلب لاني وضده اللين والرفق
ها

وهي التأذي عن اذى الحق الغير والرحمة والثقة وهي صرف الهمة
الى ازالة المكروه عن الناس ومنها الوقاحة وضدها الحياء وهو
انحصار النفس خوفا ارتكاب القبائح ومنها الحزن في امر الدنيا
وهو التوجع والتأسف على ما فات من النعم الدنيوية ويلزم
الفرح بآتياتها واقبالها وكثرتها اعلم ان الحزن اذا خرج
صاحبه من الصبر الى الجزع والفرح من الشكر الى الطغيان والبطر
فرامان والآفلا ولكن الكمال استواء اتيان الدنيا وفواتها وهو
مقام التسليم والتفويض وذلك عزيز جدا ومنها الخوف في امر
الدنيا وهو انقباض القلب كراهته ان يصيبه مكروه دنيوي وهو
غير الحزن لانه لما مضى والخوف للمستقبل وغير الجبن لانه نقصان
الغضب ولا يستلزم الخوف ومنها الغش والغل وهو عدم تخفيض
النصح بان لا يجتنب من اصابته الشر للغير وان لم يردّه ابتداء وقصدا
كما يريد ازالة متاع معيب له فيكم عيبه فيبيعه وهذا غير
الحسد وهذا ايضا حرام ومنها الفتنة وهي يقاع الناس في الاضطراب
والاختلال والاختلاف والمحنة والبلاء بلا فائدة دينية كان
يعرف

يعرف الناس على البغي والخروج على السلطان ومنها المداخلة وهي
الفتور والضعف في امر الدين كالسكون عند مشاهدة المعاصي
والمناهي مع القدرة على التغيير بلا ضرر فهذا حرام وضده الصلاة
في الدين فان كان سكوتك لدفع ضرر عن نفسه او غيره فهو مدبرة
جائزة بل مسجبة في بعض المواضع ومنها الانس بالناس والوحشة
لفرامهم وهذا مذموم وكذا الانس بشارع الدنيا بل الاثيق للساكن
الانس بذكر الله وطاعته والوحشة والصخرة عند ملاقات العوام
للكبر والعجب بل المفهم عن الذكر والفكر والطاعة ومنها الطيش
والخفة ويظهر ذلك في الاعضاء وضده الوقار والسكون وهو
الاحترار عن فضول النظر والكلام والحركة فهو علامة قوة العلم
والحلم وسيماء الصالحين لكن لا بد من ان لا يكون للرياء والتكبر
وعلامة الاخلاص استواء الخلوة والخلطة ومنها العناد ومكابرة
الحق وانكاره بعد العلم به ومنها التمرد والاباء وهو عدم قبول
الغظة والاطاعة لمن هو فوقه ومنها الصلف وهو تركية النفس
واظهار الهدرة على الامور الشاقة والاخبار عن الامور الغريبة

مع عدم المبالاة عن الكذب وعدم الصديق ومنها النفاق وهو
عدم موافقة الظاهر للباطن والقول للفعل ومنها الجزية
وهي ملكة ادراك تدعو الى اطلاع ما لا يمكن معرفته كالشباب
وبحت القدر او يصدر بها افعال تضر الغير بها ومنها العباوة
وهي ملكة يقصر بها صاحبها عن ادراك الخير والنشر وضدها الحكمة
وهي ملكة يدرك بها الصواب من الخطاء ومنها التهور وهو ملكة
بها يقدم على امور لا ينبغي ان يقدم عليها ومنها الجبن وهو ملكة بها
يحجم عن مباشرة ما ينبغي ان يباشر وضدها الشجاعة وهي ملكة بها
يقدم على امور ينبغي ان يقدم عليها الشره والفجور وهو ملكة بها
يتناول الشهوات مطلقا ومنها الخمود وهو ملكة بها يقصر عن
استيفاء ما ينبغي من الشهوات وضدها العفة وهي ملكة بها
يباشر الشهوات على وفق الشرع والمروءة خاتمة في تهذيب الاخلاق
للخلق ملكة تصدر عنها الافعال النفاية بسهولة من غير
روية ويمكن تغيره لورود الشرع به واتفاق العقلاء والتجربة
ويختلف الاستعدادات بحسب الامرجية ومنها قوة النفس
وهي

ومنها

وهي تلك النطق وهو قوة الادراك فاعتداله الحكمة وافراطه
الجزية وتفریطه العباوة والغضب وهو حركة للنفس دفعا
للمنافر فاعتداله الشجاعة وافراطه التهور وتفریطه الجبن والشوة
وهي حركة للنفس طلبا للملائم فاعتداله العفة وافراطه الشره
والفجور وتفریطه الخمود والاوساط تحصل باستخدام الاول
الاخيرين والاطراف باستخدامها اياه والاطراف مطلقا والاوساط
المشوب بها عرض فاسد وذائل فكل خلق مذموم ناش منها منفردة
او مجتمعا بعضها او كله والاوساط الخالية عن العرض الفاسد
فضائل فكل خلق محمود ناش منها منفردة او مجتمعا بعضها او من
بمجموعها المسمى بالعدالة فمن حصل له خلق مذموم فليعالجه
بارتكاب الفضيلة المقابلة والتكليف في تحصيلها اذا امر بغيرها
بالاضداد كما ان الصحة تحفظ بالانذار ثم التقنيف بالتعيير و
التوبيخ في السر والعلانية ثم الرذيلة المقابلة فليحفظ حتى
لا يتجاوز الى الطرف الاخر ثم الرياضات الشاقة كالنذور والايام
والعهد على التزام الاعمال الشاقة حتى تدعن ما هو اسهل منها

بالطيب والسهولة ومن حصل له خلق محمود بكسب او طبع فليحفظ
بلازمة اهله وعدم صحبتهم الا شرار واياه والاسترسال في الملاهي
والمزاح والمرء وليس نفسه بوظائف علمية وعملية فليذكر جلالة
ودوامه وصفائه وحقارة الدنيا ورؤاها وتكدها ويختار
من اصدقاء الصدوق من ينهم على عيبه ويتفحص قول أعدائه فيه
ويعلم منه عيوبه فيتركها وينظر في معائب الناس فيجتنبها وان اري
فتور طوعها بالرياضات الصعبة **الفصل الثاني** في اقل اللسان
منها كلمة الكفر العياذ بالله تعالى وحكمه ان كان طوعا من غير سبق
لسان احباط العمل كله ثم لا يعود بعد التوبة فيجب عليه الحج ان كان
غنيا ولو حج اولا ولا يجب قضاء ما صلى وصام وزكى ويجب
قضاء ما فات منها لان المعصية لا تذهب بالكفر وانفاخ
وانفاخ النكاح ولو من المرأة بلا طلاق فلا يلزم الخلة بعد
الثلاث فلو صدرت من المرأة تجبر على النكاح بعد التوبة ومن الرجل
تنخير المرأة ان تاب وحرمة ذبيحته وحل قتله والاجبار على التوبة
وهي الجوع عما قاله لا مجرد الشهادة بين والمجود توبة فان لم يتب يجب
قتله

قتله ويتأبد في النار ومنها ما فيه خوف الكفر وحكمه ان يؤمر بالتوبة
وتجديد النكاح احتياطا ومنها الخطاء وحكمه ان يؤمر بالتوبة
والاستغفار فقط وتفصيل هذه الثلاثة يعرف من الفتاوى
ومنها وهو الاخبار عن الشيء على غير ما هو عليه فان لم يكن عن
عقد فعمد بدليل عين اللغو وان عن عقد فحرام قطعي الا في مواضع
عند البعض ويحكي ان شاء الله تعالى قال الله تعالى ولم يعبأ اليهم
بما كانوا يكذبون وقالوا اجنبوا قول الزور واشد البهتان واشد البهتان
شهادة الزور والافتراء على الله تعالى وعلى رسوله وتوبة البهتان
بثبث غريمه على تركه واستحلاله ان امكن وتكذيب نفسه عند
السامعين ومن الكذب الادعاء الى غير ابيه والى غير مواليه ومنه
ما في قصة الرؤيا ومنه خلف الوعد اذا كان في نية الخلف وقدم
ومنه تحديث كل ما سمع ولجد والهزل فيه سواء ويجوز الكذب
في ثبث وما في معناها خرج الترمذي عن اسماء بنت زيد انه قال
رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يحل الكذب الا في ثبث رجل
كذب امرأته ليرضيها او رجل كذب في الحرب فان الحرب خدعة ورجل

الكذب

كذب بين المسلمين ليصلح بينهما والحق بهذه التثنية دفع ظلم الظالم
واحيا الحق كإخبار البلوغ نقول في النهار بلغت الآن وفتحت
التكاح مع ابن بلغت بالليل قيل ومنه الوعد والوعيد الكاذبان
للصبي اذ لم يرغب في المكتب والانتكار لسر الغيرة ومصيته نفسه
وجنايته على غيره لتطيب قلبه وهذا من الصلح وقيل الباج
في هذه المواضع التعريض واما الكذب فحرام لا يحل مجال ومنها
التعريض وهو ارادة غير الظاهر المتبادر من الكلام ولا بد من احتمال
لمراده بحسب اللغة وكفى مجرد النية وهو جائز عند الحاجة كما
كالصور السابقة ويكره بدونها ومن التعريض تقييد الكلام بعل
وعسى عن النبي صلى الله عليه وسلم المخرج من الكذب اربع
ان شاء الله وما شاء الله ولعل وعسى كذا في التاتارخانية
ومن التعريض ان يقول اشتريت هذا بنحو مثلا وقد اشتريته
بسته لان القليل موجود في الكثير فلا يكون كذبا وقد ذكر العدد
كنائية عن الكثرة فلا يراد به خصوصه كما نقول دعوتك سبعين
مرة او مائة او الفا فلا يكون كذبا اذ لم يبلغ عدد دعوتك
الى احد

الى احد هذه ولكن عدت بين الناس كثيرة وضد الكذب الصدق
وهو الاخبار عن الشيء على ما هو عليه ومنها الغيبة وهي ذكر مساوي
اخيذ المعين المعلوم عند المخاطب او محكاتها وتفهم باليد وغيرها
من الجوارح على وجه السب والبغض وهو حرام قطعي قال الله تعالى
ولا يغتب بعضكم بعضا الاية اعلم ان الغيبة تقم ذكر عيوب الدين
والدنيا لكن بشرط معرفة المخاطب وان يكون على وجه السب
عند علمائنا قال قاضي خان في فتاواه رجل اغتاب اهل قرية فقال
اهل القرية كذا لم يكن ذلك غيبة لانه لا يريد جميع اهل القرية
فكان المراد هو البعض وهو محمول الرجل اذا كان يصوم ويصلي
ويضر الناس باليد واللسان فذكر بما فيه لا يكون غيبة وان اخبر
السلطان بذلك لينحره فلا اثم عليه رجل ذكر مساوي اخيه
على وجه الاهتمام لم يكن ذلك غيبة انما الغيبة ان يذكر على وجه
الغضب يريد به السب انتهى وهكذا ذكر في الخلاصة وغيرها فذكر
العيب لتغيير المنكر او للاستفتاء او للتخدير من شره او التعريف
كالاخرج ونحوها ليس بغيبة وكذا ان كان مجاهرا للفسق

والظلم فذكرهما وأما أن ذكر عيبا آخر فغيبية والامام القزويني ضيق
حيث لم يشترط السب ولم يلتفت الى الاهتمام ثم ان الغيبة على ثلاثة
اصناف الاول ان يغتاب ويقول لست اغتاب لاني اذكر ما فيه
فهذا كفر ذكره الفقيه ابو الليث في التنبيه لانه استحلال للحرام
القطعي والثاني ان يغتاب ويبغ غيبة المغتاب فهذه معصية
لا يتم التوبة عنها الا بالاستحلال لانه اذا كان فيه حق العبد
ايضا وان لم تبلغ فيكفيه التوبة والاستغفار له ولم يغتابه
وهذا التفصيل هو الاصح الذي اختاره الفقيه ابو الليث وعند
البعض يحتاج الى الاستحلال مطلقا وعند بعضهم لا مطلقا بل يكفي
التوبة والاستغفار ثم اعلم انه لا بد لمن اغتاب عنده رجل او
بهت ان ينصره ويدب عنه ومنها النيمة وهي كشف ما يكره كشفه
وافشاء السرو في الاكثر تطلق على نقل القول المكروه الى القول فيه
وهي حرام الا ان يكون له ضرر فيه لو لم يعلمه ولم يمكنه دفعه
الا بالاعلام فيجب لانه نصح قال الله تعالى ولا تطع كل حلاف مزينا
الاية ومنها السخرية وهي يتضمن الاستنصار والاستخفاف
وهي

وهي حرام قال الله تعالى لا يسخر قوم من قوم الاية ومنها اللعن
وهو الطرد والابعاد من الله تعالى فلا يجوز لشخص معين
بطريق الجرم الا ان يثبت موته على الكفر كما في جمل والحيوان
ولا جماد وانما يجوز بالوصف العام المذموم ومنها السب خرج
مسلم عن ابي هريرة رضي الله عنهما ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال
المسيبان ما قال افعلى الاول وفي رواية فاعلى الباردى من ما خشي
المظلوم وهذا في نحو يا جاهل ويا احمق مما يجوز فيه المقابلة واما
نحو يا زاني ويا لوطي مما لا يجوز فيه المقابلة فكلاهما اثم وان
كان اثم البتة اكثر فعلى الثاني اما الصبر مع العفو والدعوة
الى القضي والمقابلة بنحو يا جاهل ومنها الفحش وهو التعبير عن الامور
المستقحة بالعبارة الصريحة ويجري ذلك في الفاظ الوقار
وقضاء الحاجة وهذا مكروه عند عدم الحاجة والادب ان يذكر
بالكناية وهو ذب الصالحين ومنها الطعن والتعير قال الله تعالى
ولا تلمزوا انفسكم ومنها النياحة ومنها المراءى وهو طعن في كلام
الغير باظها رخل فيه اما في اللفظ من جهة العربية او في المعنى وفي

او في قصد التكلم بان يقول هذا الكلام حق ولكن ليس قصدك
منه الحق من غير ان يرتبط به غرض سوى تحقير الغير واظهار منزلة
الكياسة وهذا حرام والذي ينبغي للمؤمن اذا سمع كلاما ان كان
حقا ان يصدقه وان كان باطلا ولم يكن متعلقا بامور الدين
ان يسكت عنه وان كان متعلقا بما يجب اظهار البطلان والانتكار
ان رجا القبول لانه نهي عن المنكر ومنها الجدل وهو ما يتعلق
بأظهار المذاهب وتقريرها فان قصد تحجیل الخصم واظهار فضله
فحرام بل كفر عند بعض كما في الخلاصة ومنها الخضومة وهي لجاب
في الكلام ليستوفي به مال او حق مقصود فان كان مبطلا او
خاصم بغير علم او مزج بالخضومة كلمات موزية لا يحتاج اليها
في نصره المحجة واظهار الحق او كان الخضومة لقهر الخصم وكسره
فقط فحرام وان خلا عن هذه الامور وهو نادر فجاز ولكن
تركه اولى ما وجد اليه سبيلا ومنها الفناء قال الله تعالى ومن
الناس من يشتري لهو الحديث وفي التاثير خائفة اعلم ان
التفخيح حرام في جميع الاديان وقال في الذاريات اذا اوصى بما هو معصية
عندنا

عندنا وعند اهل الكتاب وذكر منها الوصية للمغنيين والغنيات
وحكى عن طاهر الدين المغربي انه قال من قال المرقى زماننا
احسنت عند قرائته يكفر انتهى وجهه ان التفي للناس لما كان حراما
بالاجماع كان قطعيا فتحسينه تحليل للحرام وكذا كل تحسين
البيع المظني كفر وصاحب الهداية والخيرة سمياء كبيرة هذا
في التفي للناس في غير الاعياد والعرس ويدخل فيه صوفية زماننا
في الساجد والدعوات بالاشعار والازكار مع اختلاط اهل الهوى
والمرد بل هذا الشد من كل تفي لانه مع اعتقاد العبادة واما التفي
وحده بالاشعار لدفع الوحشة او في الاعياد والعرس فختلفوا
فيه فالصواب منه مطلقا في هذا الزمان وانما قيدنا بالاشعار
لان التفي بالقرآن والذكر والدعاء يستلزم اللحن الحرام بلا خلاف
قال الامام البرزلي قراءة القرآن بالالحان معصية والتالي والسمع
اثمان وكذا في مجمع الفتاوى وقال البرزلي ايضا اللحن فيه حرام
بلا خلاف قال الله تعالى قرأنا عربيا غير ذي عوج وقال الزبيلي للحن
الرجيع في قراءة القرآن ولا الطريب فيه ولا يحل الاستماع اليه لان فيه

تشبها بفعل الفقه في حال فقههم وهو التقنى وقال في المناظرية
التقنى بالقرآن والالحان ان لم يغير الكلمة عن موضعها بل يحسن
الصوت وتزيين القراءة فذلك مستحب عندنا في الصلوة وخارجها
وان كان يغير الكلمة عن موضعها يوجب الصلوة لان ذلك من اعين
وقال التوربشتي القراءة على الوجه الذي يريح الوجد في قلوب
السامعين ويورث الحزن ويجلب الدمع مستحبة ما لم يخرج
التقنى عن التجويد ولم يصرفه عن مراعاة النظم في الكلمات والحروف
فاذا انتهى الى ذلك عاد الاستحباب فيه كراهة واما الذي أحدثه
المكلفون وابعدوه المرفهون بمعرفة الاوزان وعلم الموسيقى فيأخذون
في كلام الله تعالى ما خدعهم في النشيد والقرن والشوايات حتى لا يباد
السامع يفهمه من كثرة التفات والتقطيعات فانه لمن اشنع البدع
واسوء الاحداث في الاسلام ونرى ادنى الاقوال واهون الاحوال
ان يوجب على السامع التكبير وعلى التالي التغير وقال النووي في البيان
قال قاضي القضاة في كتاب الحاوي القراءة بالالحان الموضوع عن اجز
لفظ القرآن عن صيغته با دخال حركات فيه واخرج حركات منه او قصر
ممدود

فناد

ممدود او ممد مقصور او تعطيط يخفى به اللفظ او يلتبس بالمعنى
فهو حرام يفتق به القاري ويأثم به المستمع لانه عدل به عن فهمه
القوم الى الاعوجاج والله تعالى يقول قرأنا عريبا غير ذي عوج
ومنها افتاء السراطين ما وقع او قيل في مجلس مما يكره افشاء
ان لم يخالف الشرع يلزم كتمان وان خالف فان كان حق الله تعالى
ولم يتعلق به حكم شرعي كالحمد والتعزير فكذلك وان تعلق ذلك
للخير والستر افضل كالزنا وشرب الخمر وان كان حق العبد
فان تعلق به ضرر لاحد او حكم شرعي كالقصاص والتضييع فليترك
الاعلام ان جمل والشهادة ان طلب والا فالكم ومنه الخوض
في الباطل وهو الكلام في المعاصي ككلمات مجالس الخمر والزنا والزواني
من غير ان يتعلق بها عرض صحيح وهذا حرام لانه اظهر ما يعصيته نفسه
او غيره من غير حاجة ومنه اسوال المال والمنفعة الدنيوية عن
لاحق له فيه وهو حرام الا عند الضرورة والضرورة التي تبيح
السؤال ان لا يقدر على الكسب للمرض والضعف ولا يكون عنده
قوت يوم وسؤال الصدقة والزكوة سواء بخلاف حقه من الدين

او من بيت المال لمصرفه واستخدام مملوكه واجيره وروجته في مصالح
 البيت وتلميذه باذنه ان كان بالغاً او باذن وليه ان صبياً واقع
 السؤال ما كان بوجه الله تعالى ومن السؤال المذموم سؤال المرأة
 الطلاق او الخلع عن زوجها من غير بأس ومنه سؤال العبد
 او الامه البيع من المولى من غير بأس وقد ذكر في الفتاوى انه يستحق
 التفسير والتأديب ومنها سؤال العوام عن كنه ذات الله تعالى
 وصفاته وكلامه وعن الحروف اهي قديعة ام محدثة وعن قضاء
 الله تعالى وقدره مما لا يبلغه فهمهم ومنها السؤال عن المشكلات
 ومواضع الغلط للتفريط والتخجيل وهو حرام بخلاف السؤال
 عنها للتعلم والتعليم او اختبار اذهانهم او تشجيعها او
 حثهم على التأمل فانه مسحب ومنها الخطأ في التعبير ودقائق
 الخطأ في الجامع الصغير يكره ان يقول الرجل في دعائه بحق نبيك
 انتهي وكذا كل مخلوق لانه على صاحب الهداية بقوله لانه لاحق
 للمخلوق على الخالق وجوز في البرازية ان يقول بحرمته فلان
 ويكره بمقد الغر من عرشك بتقديم العين وتأخيرها في الخلاصة
 قال محمد

قال محمد اكره ان يقول ايمانى كما يمان جبريل ولكن يقول امنت بما آت
 به جبريل وفي السراجية يكره ان يدعو الرجل اياه والمرأة زوجها
 باسمه ومنها النفاق القولى وهو مخالفة القول الباطن في الشا
 واهلها للحب ومنه صدق الكاذب وقتلما يخلو عن هذا من يدخل
 على الامراء والكبراء نعم يجوز المدارة وهي ما يكون لدرء الضرر والشر
 مما يخاف منه وضده المداينة وهي ما يكون للتواني وعدم المبالاة
 لام الدين وقد مر هذه الثلاثة ومنها كلام ذي الساتين الذي
 يتكلم بين المتعادين كل واحد منهما بكلام يوافق او ينقل كلام
 كل واحد منهما الى الاخر او كان يحسن لكل واحد منهما ما هو عليه
 من المعادة ويشئى عليه او يعد كل واحد منهما ان يضره وهذا
 ينضم النفاق ويزيد عليه ومنها الشفاعة قال الله تعالى ومن
 يشفع شفاعة سيئة يكن له كفل منها وضدها الشفاعة
 الحسنة قال الله تعالى من يشفع شفاعة حسنة يكن له نصيب منها
 ومنها الامر بالنكر والنهي عن المعروف وهو صفة المنافقين
 قال الله تعالى والمنافقون والمنافقات بعضهم من بعض يأمرون

السيئة

بالتكرار وينهون عن المروءة ويدخل فيه الامر بالظلم واعانة الظلمة
على ظلمهم بالقول وضده فرض على الكفاية عند القدرة بلا ضرر
قال الله تعالى ولتكن منكم امة يدعون الى الخير ويأمرون بالمعروف
وينهون عن المنكر واولئك هم المفلحون ولا يترط في وجوبه
كونه عاملا بما امر به ونهى عنه ومنها غلط الكلام والعنف فيه
وهتك العرض لاسيما في الملا في غير محله ومحله الكفر والبتة
والظلمة والنهي عن المنكر اذا لم ينجم الرفق واللين واقامة الحدود
والنهي والتأديب قال الله تعالى واعظ عليهم وليجدوا فيكم
غلظة ولاناخذكم بهما رافة في دين الله وفيما عداها يستحب
طيب الكلام وطلاقة الوجه والتبسم ومنها السؤال والتفتيش
عن عيوب الناس وهو التجسس وتتبع عورات المسلمين قال الله تعالى
ولا تجسسوا ومنها افتتاح الجاهل عند العلم والتلميذ عند الاستاذ
او اعلم وافضل منه قال في الخلاصة قال الزندوستي سألت الامام
الخيزرني عن حق العالم على الجاهل والاستاذ على التلميذ قال
كلهما واحد وهو ان لا يفتح الكلام قبله ولا يجلس مكانه وان
غاب

وأن غاب عنه ولا يرد عليه كلامه ولا يتقدم عليه في شيء وفي تعليم
المعلم ومن توفير المعلم ان لا يمسي امامه ولا يجلس مكانه ولا يبتدئ
الكلام عنده الا باذنه ولا يكثر الكلام عنده ولا يال شيئا عنده لانه
ويراعى الوقت ولا يدق الباب بل يصبر حتى يخرج فالحاصل انه يطلب
رضاه ويحجب سخطه ويمتثل امره في غير معصية الله تعالى
وقد صرحوا في الفتاوى براهة ان يقول جل من فوقه في العلم
حان وقت الصلوة او قوموا نضل او نحوها لانه ترك ادب وتوفير
ومنها التكلم عند الاذان والاقامة بغير الاجابة قالوا يقطع كل عمل باليد
والرجل واللسان حتى التلاوة ان كان في غير المسجد ولا يعلم
وامارته فقد اختلفوا فيه وسجى ويستغل بالاجابة واختلفوا
في الوجوب والاختباب ومنها الكلام في الصلوة سوى القرآن والآثار
الناثورة وفي التنازع خاتمة واذا سلم رجل على الذي يصلي او يقرأ القرآن
روى عن ابي حنيفة رحم الله ان يرد السلام بقلبه وعن محمد بن عيسى
على المرأة ولا يشغل قلبه كما لا يشغل لسانه وفي فتاوى هوو
ابن يوسف يحسبه بعد الفراغ ومنها الكلام في حال الخطبة ولو سجا

او تصليته او امر بالمعروف او نحوها قال قاضي خان عن ابي يوسف وهو
قول الطحاوي اذا قال الخطيب في الخطبة يا ايها الذين امنوا صلوا
عليه صلى على النبي صلى الله عليه وسلم في نفسه ومشايعنا قالوا
بانه لا يصلي على النبي صلى الله عليه وسلم بل يسمع ويبكي
لان الاستماع فرض والصلوة على النبي صلى الله عليه وسلم
تمكن بعد هذه الحالة انتهى وفي التجنيس رجل سلم على رجل و
الامام يخطب رده عليه في نفسه وكذا اذا عطس حمد الله تعالى في نفسه
لان رد السلام واجب ويمكن اقامة هذا الواجب على وجه الخل
بالاستماع هكذا قال ابو يوسف والاصوب ان لا يجب لانه يخل
بالانصات ويهين في الخانية لا يسم على احد وقت الخطبة ولا يسم
العاطس ومنها كلام الدنيا بعد طلوع الفجر الى الصلوة وقبل الطلوع
الشمس فانه مكروه ومنها الكلام في الخلاء وعند قضاء الحاجة فانه
مكروه ايضا وفي الخانية رجل سلم على من كان في الخلاء يتغوط او
يبول لا ينبغي ان يسم عليه في هذه الحالة فان سلم عليه قال ابو حنيفة
برد السلام بقلبه لا بلسانه وقال ابو يوسف لا يرد اصلا ولا بعد
الفرغ

الفرغ وقال محمد يرد بعد الفرغ من الحاجة ومنها الكلام عند
الجماع فانه ايضا مكروه وكذا يكره الضحك في هذه المواضع ومنها
الدعاء على مسلم خصوصا بالموت على الكفر فانه كفر عند بعض العلماء
مطلقا وعند آخرين ان كان لا يحسن الكفر واما الدعاء عليه
بغيره فان لم يكن ظالما فلا يجوز وان كان فيجوز بقدر ظلمه
ولا يجوز العدى والاولى ان لا يدعو عليه اصلا ومنها الدعاء
للكافر والظالم بالبقاء وحصول المرد بلا شرط الايمان والعدل
والصلاح فانه لا يجوز لانه رضاء بالمعصية بل يقتصر في الدعاء له
على التوبة والصلاح ورفع الظلم ومنها الكلام عند قراءة القرآن
فان استماع القرآن والانصات عند قرأته واجب مطلقا في كل
المذهب قال الله تعالى واذا قرئ القرآن فاستمعوا له اليه فان البعرة
لعموم اللفظ واطلاقه للخصوص السبب وتقييده كما عرف
في الاصول لكن قالوا من قرأ عند اشتغال الناس باعمالهم فالانتم
على القاري فقط ومن ابتداء العمل بعد القراءة فلم يسمع الاستماع
او الانصات فالانتم على العامل قال في التاتارخانية ويكره السلام

عند قراءة القرآن جهرا وكذلك عند مذكرة العلم ولا يسم على احد
في مذكرة العلم او احدهم وهم يستمعون وان سلم فهو ثم وكذا
الاذان والاقامة والصحيح انه لا يرد ايضا في هذه المواضع انتهى
ونخالفه في الرد ما في الخلاصة حيث قال هل يجب الرد تكلوا
فيه والمختار انه يجب بخلاف ما اذا سلم وقت الخطبة انتهى
وما في المحيط الرخسي حيث قال واختار الصدر الشهيد انه
يجب عليه الرد هكذا حكى عن الفقيه ابي الليث بخلاف السلام
وقت الخطبة انتهى ومنها كلام الدنيا في المساجد بلا عذر فانه
مكروه ومنها وضع لقب سوء لم يسم وذكره به من غير ضرورة
التعريف قال الله تعالى ولا تباروا باللقاب واما اللقب الحسن
فجائز ومنها اليمين الغموس وهو الحلف على الكذب عمدا ومنها
ومنها اليمين بغير الله تعالى وهذا على قسمين الاول مكان بطريق
التعليق فان كان المعلق غير الكفر كالطلاق والعناق والنذر
فعند بعضهم يكره وعند عامتهم لا يكره وان كان كفرا فلام ثم كان
صادقا لا يكفر وان كان كاذبا فهذا من ابر الكبار حتى ذهب بعضهم
الى انه

الى انه كفر مطلقا والخفية قيدوه بما اذا لم ينو اليمين والافينين
لا كفر ماضيا او مستقبلا والثاني ما كان بحرف القسم فهذا كبيرة
يخاف منه الكفر ومنها كثرة الحلف ولو على الصدق قال الله تعالى
ولا تجعلوا الله عرضة لايمنكم ولا تطع كل حلاف ومنها سؤال
الامارة والقضاء فانه لا يحل كسؤال المال قال بعضهم لا يجوز
قبول القضاء باختيار والمختار جوازه خصه ان كان بلا سؤال
ولا طلب ولا شفاعة والغريزة تركه وكذا الامارة ووجوب
انها ثقيلان جدا فلما يقدر الانسان على رعاية حقوقهما
وكون تركهما غريزة اذا وجد من يصلح لهما غيره والآف عليه
القبول لانها فرضا كفاية ومنها سؤال تولية الاوقاف فهو كسؤال
القضاء قال ابن همام قالوا لا يولى من طلب الولاية على الاوقاف
كم طلب القضاء لا يقبل ومنها طلب الوصاية قال قاض خان
لا ينبغي للرجل ان يقبل الوصية لانها امر على خطر لما روى عن ابي
يوسف انه قال الدخول في الوصية اول مرة غلط والثانية
خيانة وعن غيره والثالثة سرقة وعن بعض العلماء لو كان الرجل

عبرن الخطاب لا ينجو عن الضمان وعن الشافعي لا يدخل في الوصية
الا الحق اولص انتهى ومنها دعاء الانسان على نفسه وتسمى الموت
قال الله تعالى ويدعو الانسان بالشتر دعاءه بالخير وكان الانسان
عجولا ومنها ردة عذر اخيه وعدم قبوله ومنها تفسير القرآن
برأيه ومنها اخافة المؤمنين من غير ذنب واكرامه على ما لا يريد
كالهبة والسكاج والبيع ومنها قطع كلام الغير وحديثه بكلامه
من غير ضرورة خصوصا اذا كان في مذاكرة العلم او تكرار الفقه
ومر ان السلام عليه اثم وكذا قطع كلام نفسه بخلاف جنسه
كمن يقرأ او يدعو او يفسر او يحدث او يخاطب الناس ويلفت
في اثنائه الى شخص في امره ببعض حوايج بيته او نحوه وكذا
تكلم من في مجلس عظة او تدريس او من فوقة حين يتكلم
مع من عن يمينه او شماله ولو مع الاخفاء وكذا مجرد التفات
وتحرك من غير حاجة وكل هذا سوء اثم وخفة وعجلة وسفه
بل على المتكلم ان يرد كلامه الى ان ينتهي من غير تخلل كلام
اجنبى وعلى المخاطب التوجه اليه والانصات والاستماع
الى

الى ان ينتهي كلامه بلا التفات ولا تحرك ولا تكلم خصوصا اذا كان
المتكلم في تفسير كلام الله تعالى او رسوله الا ان يبدو حاجة داعية
طبا او شرعا فلا يجذب يد من بعض ما ذكر ومنها ردة التابع كلام
متبوعه ومقابلته ومخالفته وعدم قبوله واطاعته في امر
مشروع كالرعية للامير والقاضي والولد لوالديه والمملوك لسيده
والتلميذ لاستاذه والمرأة لزوجها والجاهل للعالم وهذا قبيح
جدا يستحقه التقرير قال في الخلاصة رجلا ان وقعت بينهما
حضوره فاخذ احدهما خطوط المفتين فقال لاخر ليس كما كتبوا
ولا يعمل بهذا يجب عليه التقرير ومنها السؤال عن حل شئ
وحرمة وطهارة ونجاسة صاحبه وما كنه تورع بالارضية
وامارة ظاهرة على الحرمة والنجاسة كمن يريد ان يترى شيئا
في مال كنه وهو مستورا ويهديه رجل مستورا ويدعوه
الى ضيافة فيقال عن حل الهدية والطعام او ياتي به بما في كونه
ليشرب او يتوضأ او يفرش له ثوبا او سجادة ليصلي وليس
علامة نجاسة فيقال عن طهارته فهذا اذى له وسوء ظن

اورياء او عجب او جهل وتجنس وبدعه فليك الاعتماد
على الظاهر كما اعتمد عليه الصحابة والتابعون فان اليد دليل
الملك والاصل في الاشياء الحل والطهارة واليقين لا يرزول
بالشك ومنها تناجى اثنين عند ثالث ولو ساكتا فانه من عي
ومنها التكلم مع شابة الاجنبية فانه لا يجوز بلا حاجة لا شمت
ولا يسم عليها ولا يرد سلاما جهر ابل في نفسه وكذا العكس
ومنها السلام على الذمي بلا حاجة عنده فانه مكروه ومعه
لا بأس به وعن اصحابنا انه لا يسم على الفاسق المعلن ولا على ^{الذي}
يتغنى والذي يطير للحمام كذا في التناور خانية نقلا عن العتابة
ويرد سلام الذي بقوله وعليكم ولا يزيد عليه كذا في الخانية
وغيرها ومنها السلام على من يتغوط او يبول وقدم ومنها
الدلالة على الطريق ونحوه لمن يريد المعصية فانه لا يجوز
فانه اعانة على المعصية قال الله تعالى ولا تعاونوا على الاثم
والعدوان وفي الخلاصة ذمى يألسل مسلما عن طريق البيعة
لا ينبغي له ان يدلّه ومنها الاذن والاجارة فيما هو معصية
فان الرضا

فان الرضا بالمعصية معصية كاذن الزوج لامرأة ان تخرج
من بيته الى غير مواضع مخصوصة وفي الخلاصة وفي مجموع
النوازل يجوز للزوج ان ياذن لها بالخروج الى سبعة مواضع
زيارة الابوين وعيادتهما وتغريتهما او احدهما وزيارة للحمام
فان كانت قابلة او غاسلة او كان لها على اخ حق او لآخر عليه حق
تخرج بالاذن وبغير الاذن والرجح على هذا وفيما عدا ذلك من زيارة
الاجانب وعيادتهم والولية لا ياذن لها ولو اذن وخرجت
كنا عاصيين وينع من الحمام فان اردت ان تخرج الى المجلس
العلم بغير رضا الزوج ليس له ذلك فان وقعت لها نازلة
ان سألها الزوج من العالم واخبرها بذلك لا يسم بالخروج
وان امتنع من السؤال سيم بالخروج من غير رضا الزوج
وان لم يقع لها نازلة لكن اردت ان تخرج الى المجلس لتعلم
مسئلة من مسائل الوضوء والصلوة ان كان الزوج يحفظ
المسائل ويذكر عندها له ان يسمها وان كان لا يحفظ الا
ان ياذن لها احيانا وان لم ياذن فلا شيء عليه ولا يسمها

الحروج ما لم يقع لها نازلة انتهى وقال ابن همام وحيث اجنباها
 الحروج فانما يباح بشرط عدم الزينة وتغيير الهيئة الى ما لا يكون
 داعية الى نظر الرجال والاستمالة قال الله تعالى ولا تبرجن تبرج
 الجاهلية الاولى وقول الفقيه وتمنع من الحمام خالفه فيه
 قاض خان في فتاواه حيث قال في فضل الحمام دخول الحمام
 مشروع للنساء والرجال جميعا خلا لما قاله بعض الناس
 روى ان رسول الله صلى الله عليه وسلم دخل الحمام وتور
 وخالده بن الوليد دخل حمام حمص لكن انما يباح اذا لم يكن فيه
 انسان مكشوف العورة انتهى وعلى ذلك فلا خلاف في منع
 من دخولها للعلم بان كثير منهن مكشوف العورة وقد وثق
 احاديث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم تؤيد قول الفقيه
 منها ما في النسائي والترمذي وحسنه والحاكم وصححه على شرط
 مسلم عن جابر رضي الله عن النبي صلى الله عليه وسلم من كان
 يؤمن بالله واليوم الآخر فلا يدخل حليلة الحمام وعن عائشة
 قالت سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول الحمام
 حرام



حليلة

حرام على نساء امتي رواه الحاكم وقال صحيح الاسناد انتهى وقد يكون
 الاذن بالسكوت فهو كالقول لان النهي عن المنكر فرض واما المنع
 والرد بالقول فيما يجب الاذن فداخل في النهي عن المعروف ومن جملة
 منع امرأته عن تمرير احد ابوابها اذا لم يوجد من يمرضه ويقوم
 بجوارحه فيائم الزوج وعليها ان تخرج بلا اذن ان لم يمنعها
 بالفعل ومنها المزاح بشرط جوازه ان لا يكون فيه كذب ولا روع
 مسلم واكثره مذموم من غير وجه ان كثرة تقطع المأنة
 والوقار وتورث الضغينة في بعض الاحوال والاشخاص وكثرة
 الضحك الميت للقلب ومنها المدح وهو جائز بشرط ختم الاول
 ان لا يكون لنفسه لان تركية النفس لا تجوز قال الله تعالى فلا تفرخوا
 انفسكم هو اعلم من اتقى وفي حكمه المدح ما يتعلق بها من الاولاد
 والاباء والسلامة والنصانيف ونحوها بحيث يستلزم مدح
 المادح قيل الحكيم ما الصدق القبيح قال ثناء المرء على نفسه الا ان ينوي
 التحديث بنعمة الله تعالى او اعلام حاله من العلم والعمل لياخذوا
 عنه وليقتدوا به وليعطوا حقه او يدفعوا عنه الظلم او نحو ذلك مما لم

يقصد به

التركيب والفخر والثاني الاحتراز عن الافراط المودى الى الكذب
والرياء والقول بما لا يتحققه ولا سبيل له الى الاطلاع الله كالنقى
والورع والرهف فلا يخزم القول بمنه بل يقول حسب ونحوه
والثالث ان لا يكون الممدوح فاسقا والرابع ان يعلم انه لا يحدث
في الممدوح كبر او عجب او غرورا والخامس ان لا يكون المدح لغرض حرام
او مفضيا الى فساد مثل مدح حسن شخص معين من المرء والنساء
بين الاجانب لتحريك الشهوة فيهم وحشهم الى اللواط والزنا
او تلذذ النفس وتطبيب المجلس واضحاكم ومثل مدح امرأة لزواجا
اجنبية ومثل مدح الامراء والقضاة ليتوسل به الى المال الحرام
او السطط على الناس وظلمهم ونحو ذلك واما الذم المذموم
فاكثره داخل في الكذب او الغيبة او النقيير والتمز ومما لم يدخل
ذم الطعام ترفعا وكذا ذم اللباس والديانة والسكن ونحوها
وكل هذه داخل في التكبر ومنها الشرف وهو جائز اذا خلا عن الكذب
والرياء وهجوم لا يجوز هجوم وذكر الفسق والتفنى وافات
المدح والاستكثار منه والتجرد له حتى يشغله عن بعض الواجبات
او السن

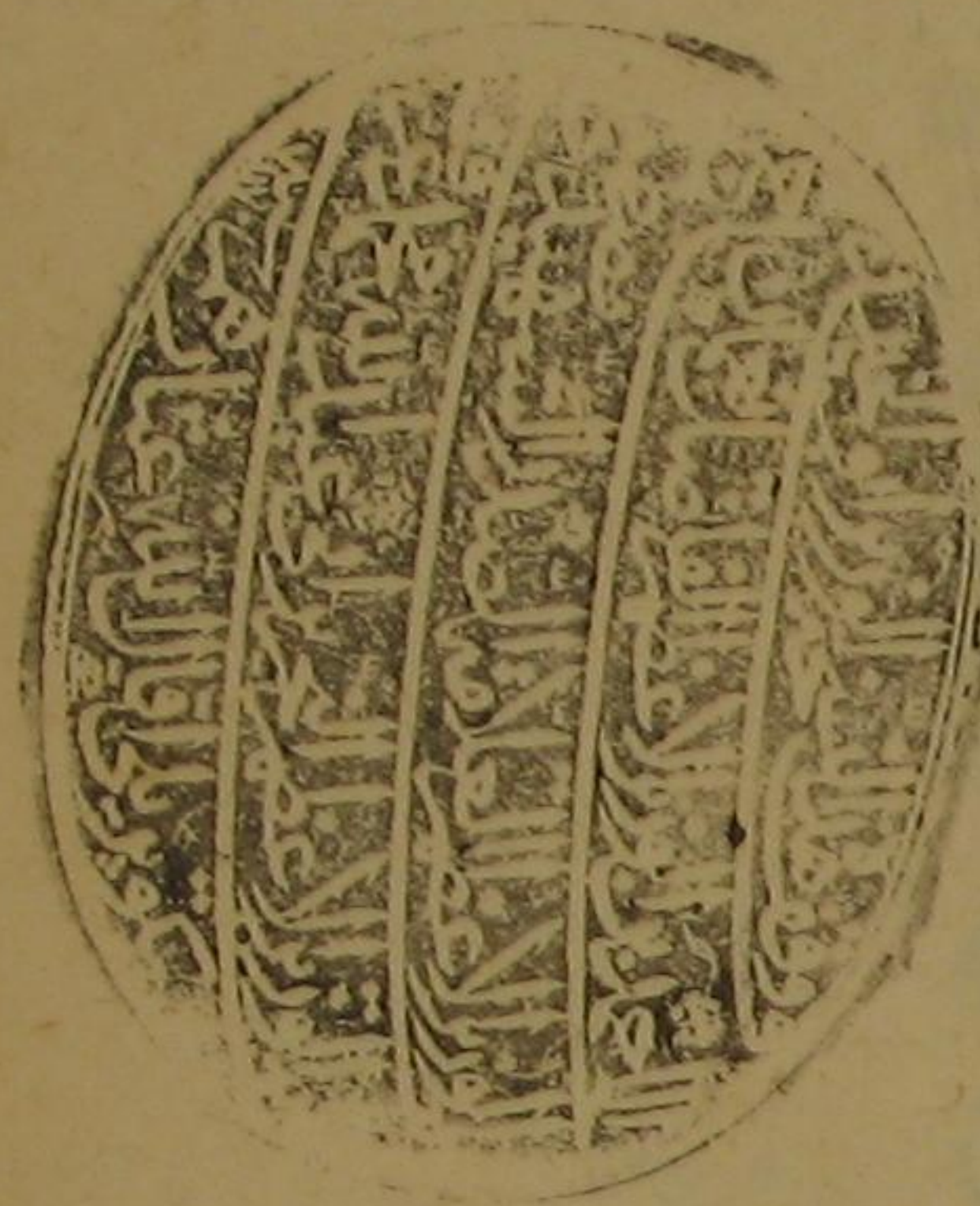
او السن وقتما ينجلو عن هذه الافات قال الله تعالى والشراء
يتبعهم الغاوون الى اخر السورة ومنها السجع والفصاحة وهما
ان كانا بلا تكلف ولا تصنع فمدوحان وخصوصا اذا كانا
في الخطابة والتذكير بل يستحب التكلف اليسير لان فيها تحريك
القلوب وتثويتها وقبضها وبسطها واما فيما عداها فالتكلف
فيها والسوق مذموم ناش من الريا وحب التناء ومنها الكلام
فيما لا يعني مثل حكاية اسفارك وما رايت من جبال وانهار واطعمة
وثياب وفيه السؤال عما لا يتم وهذا اذا خلا عن الكذب والغيبة
والرياء ونحوها من المحرمات لا يحرم بل قد يستحب اذا قارنه نية
صالحة مثل دفع الهمة بالكبر والعجب بعدم التكلم واحتقار من في
المجلس او دفع المماينة والحياء حتى يتكلم صاحبها تمام مراده من الاستفتاء
وغیره او دفع الحزن من المحزون والمصاب او تسلية النساء
وحسن المعاشرة معهن او التلطف بالصبيان او لعدم ادراك
الم سفر او العمل او نحو ذلك وكذا يستحب المزاح في هذه المواضع
نعم بهذه النيات يخرج عن حد ما لا يعني فكل ما لا يعني يستحب تركه

ومنها فضول الكلام وهو الزيادة فيما ينبغي على قدر الحاجة وليس منه
التفصيل في المسائل المشككة خصوصاً للافهام القاصرة والتكرار
في الغظة والتذكير والتعليم والتعلم ونحوها لانه للحاجة وفيما
لا حاجة فيه يستحب الايجاز والاختصار وجملة ما ذكرنا الى هنا
افات اللسان من حيث النطق واما افات اللسان من حيث السكوت
فترك تعلم القرآن والتشهد والقنوت ونحوها مما يجب اوبس
او ترك قرأته وترك الامر بالمعروف والنهي عن المنكر عند القدرة بلا
وظن التأثير وترك النصح والاصلاح عند من القبول وترك التعليم
والفتوى عند القيين وترك الحكم من القاضي بما انزل الله تعالى وترك
السلام ورده اذا كانا مسنوناً وترك التثبيت اذا عطس وحمد
البركة وترك الاستسقاء في دخول دار الغفران
الاستسقاء واجب وترك الاستسقاء والدين وسائر المحارم
وترك ما اذ المظلوم بالقول عند القدرة وترك الشهادة
والتركية عند يقين وترك تعظيم اسم الله تعالى بمثل سبحان الله
او تبارك الله عند سماعه فانه واجب بخلاف الصلوة على النبي
صلى الله

صلى الله عليه وسلم فانه يجب في العمرة عند الاكثر وعند بعضهم
يجب هو ايضا عند كل سماع وترك السؤال للعاجز عند المحضمة
فانه فرض ولو عجز عن الخروج يفترض على كل من علم حاله ان
يعطيه بقدر ما يتقوى على الطاعة فان لم يجد ما يعطيه يفترض
عليه ان يخبر حاله لمن يقدر على اعطائه فاذا فعل البعض سقط
عن الباقي وبالجمله السكوت عن كل كلام وجب او سحر حرام
او مكروه افة اللسان ولا يخلص عن جميعها في هذا الزمان الا بالضرورة
وعدم اختلاط الناس الا في الجمعة والجماعات وضرورة المعاش والمعاد
الفصل الثالث في افات الاذن منها استماع كل ما لا يجوز بكونه
بلا ضرورة دينية كخوف الهلاك واخذ الحق وكسب المعاش
او دينية كاقامة واجب او سنة كتشييع جنازة مع الحاجة
بخلاف اجابة دعوة فيها منكر كالغناء واللعب فان الداعي لما
ارتكب المعصية لم يستحق الاجابة فلم يكن سنة بل حراماً وانما
لم يجز الاستماع لان السمع شريك القائل ومنها استماع الملاحى
بلا اضطرار كذلك كالتجارة والغزو والحج اذا لم يكن الامع الاع
صلى الله

الملهي لا يضرقا قاضي خان عن النبي صلى الله عليه وسلم استماع
 الملهي معصية والجلوس عليها فسق والتلذذ بها من الكفر
 انما قال ذلك على وجه التشديد وان سمع بفتنة فلا اثم عليه
 ويجب عليه ان يجتهد كل الجهد حتى لا يسمع لما روى ان رسول الله
 صلى الله عليه وسلم ادخل اصبعيه في اذنيه انتهى ومنها استماع
 الفناء بالاختيار قال في التاتارخانية التقني واستماع الفناء حرام
 اجمع عليه العلماء وبالفوافيه وفي الهداية ان المفتي للناس
 لا يقبل شهادتهم لانه يجمعهم على الكبيرة وفي التاتارخانية ايضا
 والحاصل انه لا رخصة في باب السماع في زماننا لان جنيدا
 تاب عن السماع في زمانه وفي الاختيار عن النبي صلى الله عليه وسلم
 انه كره رفع الصوت عند قراءة القرآن ولجنازة والرخف و
 التذكير اى الوعظ فما ظنك به عند استماع الفناء المحرم الذي
 الذي يسمونه وجدا انتهى واقبح التقني مكان في القرآن و
 الذكر والدعاء وقد مر شئ منه في افات اللسان ومنها استماع
 القرآن من يقرأ بلحن وخطاء بلا تجويد فعليه النهي ان ظن
 التأثير

التأثير والافعليه القيام والذهاب ان قدر بلا ضرر فلا تقعد
 بعد الذكر مع القوم الظالمين وهذان وان دخلا في الافة الاولى
 صحتها لكثرة الابتلاء بها مع اعتقاد الجواز واشبههم من يقول
 الاثم على القاري لا السامع ومنها استماع كلام شاذ اجنبية من غير
 حاجة ومنها استماع حديث قوم يكرهونه الا ان يكون في قصد
 اضراره وكل هذه افات الاذن من حيث الاستماع واما افاته
 من حيث الاعراض عنه فكعدم استماع القرآن والخطبة وخطاب
 المتبوع كالامير والقاضي والوالدين والاستاذ والمحاسب
 والمعتذر والزوج والسيد وكعدم استماع القاضي كلام
 الخصم او احدهما والمفتي كلام المستفتي واولى الامر شكوى
 المظلوم والسؤل عنه كلام السائل المضطر والكبراء والاعنياء
 كلام الضعفاء والفقراء استكبارا واستحقارا ونحو ذلك مما يجب
 استماعه اويس **الفصل الرابع** في افات العين ومنها النظر
 الى عورة انسان وقصدا وهو اعظمها فنقول المنظور اليه ان كان
 نفسه او صغيرا او صغيرة لم يبلفا الشهوة وقد ربان لا يتكلم



او منكوحة بنكاح صحيح او امته التي لم تحرم عليه بمصاهرة او ضلع
 او نكاح او حرمة غليظة او يكونها مشركة غير كتابية او مشركة يجوز
 النظر من كل منها الى كل عضو منها لكن قالوا الادب ان لا ينظر الى الفرج
 وان كان المنظور اليه غيره لاء فان كان النظر بغير مجوز مطلقا
 والآ فان كان بشهوة او بشك فيحرم مطلقا والآ فان كان المنظور اليه
 ذكر يحرم النظر اليه من تحت السرة الى تحت الركبة مطلقا وان انشئ
 فان كان الناظر ايضا انشئ فكان النظر الى الذكر والآ فان كانت المنظورة
 حرة احنية غير محرم للناظر يحرم اليها النظر سوى وجهها وكفها
 مطلقا حتى قالوا لا يجوز النظر الى عظم امرأة بالية في القبر والنظر
 الى وجهها وكفها من غير حاجة مكروه والآ فكان النظر الى الذكر مع زيادة
 البطن والظهر والعذرة الاولى تحمل الشهادة كما في الزنا و
 الثاني اداء الشهادة والثالث حكم القاضى والرابع الولادة للقبالة
 والخامس البكارة في العنة والرد بالعيب والسادس الختان والحفص
 والسابع المداواة منها الاحتقان للمرض والهزال للجماع والثامن
 ارادة النكاح والتاسع ارادة الشراء ففي هذه الاعذار يجوز النظر
 وان خاف

وان خاف الشهوة ولكن لا ينبغي ان يقصدها وفي حكم النظر الى البدن
 النظر فوق ثيابها ان كانت رقيقة او ملترقة نصفها ومنها النظر
 الى الفقراء والضعفاء بطريق الاستخفاف فانه تكبر حرام ومنها
 مشاهدة العاصي والمنكرات بغير ضرورة ومنها اتباع البصر الى
 انقضاء كوكب ومنها النظر الى من فوقه في امر الدنيا على وجه
 الرغبة والى من دونه في امر الدين ومنها النظر الى بيت الغير من شق
 الباب او من ثقب او كشف ستر واما افات العين من حيث
 التقيض وعدم النظر في الصلوة فانه مكروه وكذا في كل موضع
 يجب النظر وانما يجب اذا توقف عليه واجب بحضور الجماعة والحاجة
 اذا لم يمكن بدون النظر وحكم القاضى ونحوهما **الفصل الخامس** والشهادة
 في افات اليد وهي القتل والجرح لنفـ او غيره بلا حق ويجوز
 قتل الفلـ بغير الاقاء اذا ابتدأت بالاذى وبدون بكمه وقيل الفلـ
 يجوز بكل حال والجراح والهره اذا كانت موزنة تندج بكمين
 ولا تضرب ولا تفرك اذنها ويكـ احراق كل حي فلة او غلة
 او عقرب او نحوها والفيلق لو القى في الشمس لم يوت الديان

والشهادة

في الماء

لا بأس به وفي السراجية لا بأس بأجراق حطب فيه غل والمثله و
 ضرب الوجه مطلقا والضرب بغير حق والعصب والقلول والسرقة
 واخذ الزكوة والنذر والعشر والفطر والكفارة واللقطة ^{واجب}
 تصدق من المال الخبيث ان كان غنيا غناء الاضحية وهو
 من يملك ما أتى درهم او قيمتها فارغتين عن الدين والحوائج
 الاصلية او هاشميا او كان المعطي اصله او فرع فباعه الاخيرين
 واخذ الصدقة والهدية ممن يعلم او يظن انه انما يعطيه لظنه
 على صفة من الفقر والعلم والصالح او التقوى والكرامة و
 الولاية او نحوها وهو خال عنها والاخذ من الوقف الباطل
 او من الصحيح على خلاف شرط الواقف ومن بيت المال لمن لم يكن
 من مصارفه او اكثر من كفايته ومن مملوك الغير بلا اذن مولاه
 والمال له ومن مال من به جنة او عنة او انما او ضرر ولو كان
 المعطي وليه الا بطريق المعاوضة بمثل قيمته او اكثر واخذ الميتة
 والدم والخمر ونحوها مما يحرم عينه وحملها ولو لا طعام الهره
 ونحوها او للتخيل الا لتطهير المكان والاراقة وتصوير صور
 الحيوانات

الحيوانات وليس ما يحرم نظره او يكره من ذكر وانثى بلا ضرورة
 غير انه يجوز مصاحبة العجائز وغمرها رجله اذا امننا الشهوة
 بخلاف مصاحبة الذمى فانه مكروه واهلاك المال او نقصه و
 تعيبه بلا غرض مشروع بالقطع او الكسر والحرق او الفرق والاقاء
 الى ما لا يمكن الوصول اليه لانه ان كان لغرمه فظلم وتعدى وجب
 الضمان وان كان لنفسه فاسراف وهو حرام والاعطاء للرباء
 والمعصية وانتزاع غريم انسان من يده فانه ظلم يستحق التعزير
 لا الضمان ورفع الزلة فانه حرام بكل حال الا باذنه كذا في الخلاصة
 وغمر الاعضاء في الحمام بلا ضرورة فانه مكروه وكل لعب ولم هو
 سوى ملاعبة الزوج والامة وما هو من جنس الاستعداد و
 للحرب كالزرد والشرنج وضرب القضيب والطنبور وجميع زلف
 والملاهي الا الدف بلا جلاجل في ليلة العرس ولا طبل العزاة و
 الحجاج والقافلة ولعب الحمامة والحرث بين البهائم واتخاذ
 ذي الروح غرضا وقتله صبرا والتشبيك في المسجد وفي الذناب عاب
 اليه وكتابة ما يحرم تلفظه فان القلم احد السانين وكتابة

القران بالجناية والحيف والنفاس وكذا مس هو لاء المصحف و
التفسير وما كتب فيه اية ويكره تصغير المصحف واخذ مال الغير
بلا اذنه لينتفع به مدة ثم يردده ولو لم يلحقه نقص وعيب لانه
نصف في ملك الغير بلا اذنه فهو حرام او ليحبه عن صاحبه جدا
او هزلا وروع السلم واخافته بسل السلاح ونحوه ولو فرجا
والفرج وحلق راس المرأة ولحية الرجل وقص اقل من قبضته
منها ولو بالاذن الا للدواي والقاء قلامه الظفر والشعر
الى الكنيف او الغسل فانه مكروه بورت داء كذا في الخلاصة وقلع
السوكة والحشيش الرطبتين على القبر فانه مكروه بخلاف اليابس
ونبش القبر وان دفنت مع ان الولد يتحرك في بطنها ثم رأت في
النمام وقالت ولدت الا ان كانت دفنت في ملك الغير فصاحبه
مخير ان شاء اخرج وان شاء سوى وزرع فوقه وادخال
الاصبع في الدبر والفرج ولو عند الاستنجاء الا للدواي والاستنجاء
والامتحاط باليمين فانه مكروه وينبغي ان يكون بالشمال وكذا
كل ما فيه رفع اذى وخسة فان اليمين للامور الشريفة كاخذ
المصحف

المصحف والكتب والاكل والشرب وكذا يقدم اليمنى في لبس القميص
والقباء ويؤخر في النزاع وهذا عند عدم العذر والتختم بغير القصة
للرجال والعبرة للحقة لا للفص فحوز ان يكون من ياقوت او عقيق
او فيروزج واخذ الرشوة واعطاؤها الا لدفع الظلم واخذ
الهديّة والصدقة والمبيع ونحوه اذا علم انها بعينها مفصولة او حرام
واما المعاصي العدمية فكقبض اليد وامساكها عن انقاذ المظلوم
عند القدرة وعن الرجوع بعد تعلمه وعن قص الاظفار حتى يطول
فانه مكروه وسبب لضيق الرزق كذا في الخلاصة وغيره وعن
كسر الطنبور وسائر آلات الله وخصوصا اذا لم يصلح لغيره
واراقة خمر السلم الشاربها وعن محو صور الحيوانات الكبيرة
عند القدرة بلا ضرر ومن اخذ اللقيط والقطعة عند خوف
الضياع وعن دفع الظالم والحيوان عند قصد اخذ المال
او اهلاكه او اضرار النفس وعن انقاذها عن الحرق او العرق
او السقوط او نحوها مما يوجب التلف او النقصان عند
القدرة بلا ضرر وعن كف الصبيان والمواشي في اول الليل

وعن اغلاق الباب واطفاء السراج وتخير الاناء وايماء السقاء
الفصل السادس في افات البطن هي دخول الحرام لعينه او لغيره
وما يقرب منه وما يملكه خبيثا بالعقد الفاسد ونحوه مما يجب
فحظه او تصدقه والاكل فوق الشبع بلا قصد صوم الفد وعدم
احتياء ضيف واكل كل ما يضر البدن كالتراب والطين ونحوها
وشربه واما اكل ما فيه نجس كالحية وخرميان للدواي اذا انحصر
فيه فقد اختلفوا فيه وجوز بعضهم بلا انحصار ايضا اذا عرف
فيه الشفاء والاحوط الاجتناب مطلقا وينبغي للسالك ان يقلل
الاكل ويحجب عن كثرة ومداومة الشبع فان في الاول صحة
الجسم وجودة الحفظ وصفاء القلب والذكاء وخفة المنة
وامكان الفناعة وعدم نسيان بلاء الله تعالى وعذابه وتذكر
جوع يوم القيمة واهل النار وتيسر المواظبة على العبادة سيما
الوضوء وتمكين الابنار والصدق بما فضل من الاطعمة وفي
قوة القلب وقسنة الاعضاء لانه ان جاع البطن شبع سائر
الاعضاء وسكن وان شبع جاع سائر الاعضاء وهاج قلة
الفهم

٦٨
الفهم والعلم فان البطنة تذهب الفطنة وقلة العبادة وفقد
حلاوتها وخطر الوقوع في الشهية والحرام وكثرة شغل القلب ^{البدن}
بالتحصيل او لانه بالهية ثانيا ثم بالاكل ثالثا ثم بافراغه والتخلص
عنه بالاختلاف الى الخلاء رابعا ثم بالسلامة عن الامراض
المولدة عن الشبع خامسا والسؤال والحساب يوم القيمة وخوف
الدخول في وعيد قوله تعالى اذهبتم طيباتكم في حياتكم الدنيا
وشدة سكرة الموت اذ ورد في بعض الاخبار ان شدة سكرات
الموت على قدر لذات الحيق ويكره الاكل في السوق بمري الناس
وفي الطريق وعند المقابر والضحك ايضا عندها وعند الجنائز
واكل طعام الميت والاكل من اواني الذهب والفضة والشرب
منها للرجال والنساء وكذلك الاكل بملقعة الذهب والفضة
وكذا الاكحال بميل الذهب والفضة وكذا احراق العود في حجر
الذهب والفضة واما المذهب والفضض فبائز عند الامام
ابي حنيفة ان لم يضع فيه على الذهب والفضة وكذا الكرسي اذا
لم يجلس على موضع الذهب والفضة وكذا خلف المرأة وحليته

المصحف واما السرج المفضل فمن ابي حنيفة لا بأس به وكذا الثغر
المفضل واللجام والركاب المفضلين واما التوبة الذي لا يخلص
منه شيء فلا بأس به بالاجماع وكره ابو حنيفة ان يأكل على خوان الذهب
والفضة كله في الخلاصة واكل طعام ضيافة عنده لعب اوله
او غناء او غيرها من المنكرات واكل طعام اتخذ للرباء والسعة و
المباهاة اذا علم ذلك او غلب على ظنه بالقرائن وسحب الاكل
على السفرة للخوان وبكره ترك التيمم والاكل بالشمال والاكل
من وسط الطعام ومما يلي غيره اذا كان لونا واحدا وقطع
اللحم ونحوه بالسكين عند عدم الحاجة وبكره رمي ما في الفم
والانف من الطعام والبراق والمخاط نحو القبلة وفي السجدة
والشرب من ثلثة القدح والتفخ فيه واعطاؤه بعد الشرب الى من
في سياره بلا اذن من في اليمين والشرب بنفس واحد و
التنفس في الاناء وبكره وضع الملمة على الخبز والخبز تحت
الفصعة وتعليق الخبز على الخوان وانما يوضع بحيث لا يتعلق
كرامته ولا بأس بالاكل متكئا او مكسوف الرأس وقبل صلاة العيد
الاخفى

الاخفى في المختار وبكره مسح السكين واليد بالخبز وبعضهم يجوز
ان اكل بعده واذا اكل اكثر من حاجته ليتقياء قال الحسن البصري
لا بأس به قال ريتا نسي بن مالك يأكل الوان من الطعام ويكثر
ثم يتقياء وينفعه ذلك ولا يأكل طعاما حارا ولا يشم كذا في
ولا يجمع بين الفاكهة والتفل في طبق واحد لنهي صلى الله عليه وسلم
عنه كذا في التناثر خائفة واما اكل طعام الفتنة واهل الرباء والامرء
اذا لم يعلم انه مفضوب بعينه ولم يوجد منك فلا يحرم بل لا يجب
واما المعاصي العدمية فترك الاكل والشرب حتى يموت او يمرض او
يضعف فلا يقدر على الجمعة والجماعات ونحوهما من الواجبات
والسنن ومنها تركها اذا كان فيه عقوق الوالدين او احدهما
او نحوه محرم او كره **الفصل السابع** في فوات الفرج وهي
الزنا واللواط ولؤبز وجهه او امته او عبده فانها حرم مطلقا
وايتان البرمية والحائض والنفساء واستمتاعهما تحت الازار
واما الاستمتاع باليد فحرام الا عند شروط ثلثة ان يكون غريبا
وبه شبق وفطر سنوة وان يريد به تسكين الشهوة لا قضاءها

ومن المعاصي ان يأتيه زوجته الصغيرة التي لا تحمل الجماع والرضية
المضرة بالجماع وكذا امته او يجمع عند احد يعرفه او يجمع
قبل الاستبراء من يجب عليه استبرائهما او يفعل ذوا عليه فانه حرام
ايضا قبله ومن المكروهات ان يستقبل القبلة عند قضاء الحاجة
او الشمس والقمر ان لم يكونا محجوبين وكذا استدبار الصلوة والاستنجاء
بماله قيمة او وجوب تعظيم من مأكول انسان او دابة او نحو
او ضرر لمفقد كالزجاج او نجاسة كالروث والتخلى في الطريق
او في ظل الناس او في موارد الماء والبول قائما بلا عذر والبول
في الماء الركد والجاري والحجر والغسل ونقع البول وبكاه اخصاء
بنى ادم فلذا كره ملكهم واستخدمهم وكسبهم ايضا واما المعاصي
العدمية فان لا يجمع زوجته اصلا اذ يجب البيوتة والجماعة
مهما احيانا ان طلبت بغير تقدير زمان وان يفرل بلا اذن في
ظاهر الرواية بخلاف امته فانه لا يجب مجامعتها اصلا ويجوز
بغير اذنها وعدم التسوية بين الصريين او الصرات في غير الجماع
في ظاهر الرواية وروى وجوب التسوية ايضا وعدم الاجتناب
من البول ^{فيهم}

من البول وترك الختان بلا عذر **الفصل الثامن** في
افات الرجل هي الذهاب الى مجلس المعصية اما فعلها او للنظر اليها
والخروج الى الجهاد بغير اذن والديه ولو كانا قريبي الا ان يغلب
على ظنه انه يكرها لمقاتلة اهل دينها لا للشفقة فيجوز وكذلك
سفر يخاف فيه الهلاك كركوب البحر والمفاوز او كانا محتاجين الى
الشفقة او الخدعة وحكم احدهما حكمهما والفرار من الطاعون و
الدخول عليه والمشي في ملك الغير بلا اذن دار او بستانا او كرها
او ارضا من روعة او مكروبة وان ارضا جرتا بلا حائط ولا خندق
وكان المور والحاجة من غير ضرر يبرح الجواز لوجود الاذن دلالة
وعادة ويدخل فيه الدخول الى ضيافة بلا دعوة ويستثنى الدخول
لخوف ضياع ماله كما اذا اخذ رجل ثوبه فدخل داره جاز ان يدخل
صاحبه داره ايضا لياخذنه وكذا اذا وقع الف درهم من ماله في
دار رجل وخاف ان لو اعلم صاحب الدار منعه له ان يدخله بغير
اذن لكن يعلم الصلح انه يدخل داره لهذا والشي على المقابر واتباع
النساء الجنائز وزيارتهم القبور ولو وجد طريقا في المقبرة ان وقع

في قلبه انهم احد ثوبه لا يمشی والقعود على القبر كالشي ودخول الجنب
والخائض والنفساء المسجد ومد الرجل نحو القبلة والمصحف
وكتب الشريعة في النوم واليقظة اذا كانا في خداما دون احد
الجانبين او الفوق ووضعها عليها وعلى الخبز وضرب احديهما
ولو حيوانا بغير ذنب وحق ونفاره ذنب لا عشرة ويحبت
كل الجهد من حق الحيوان فان الفقهاء قالوا العذاب فيه متعين
وكذا الذم ان لم يستحل في الدنيا وانلاف مال بها واثبات الظلمة
من غير ضرورة ويكره الدخول في المواضع الشريفة كالسجدة و
الدار بالرجل اليسرى والمواضع الحسنة كالخلاء والحمام باليمن
والسنة عكس هذا والخروج عكس الدخول ولبس النعل واللف
واخراجها على هذا فالرجل كاليد وقد ذكرنا والدخول على الال
بغتة عند القدوم من السفر وتخطي رقاب الناس في المسجد
اذ لم ير في الصفوف الا اول درجة واما المعاصي العدمية فالقعود
عن الجمعة والجماعة والتعليم والتعليم والحج والجهاد الفرضين
والدعوة التي ليس فيها منكر فان الاجابة واجبة عند البعض
وسنة

وسنة مؤكدة عند اخرين وان علم ان ثمة لعبا او غناء او
غوها من المنكرات لا يجوز الذهاب مطلقا وان لم يعلم فوجد
ثمة فان لم يقدر على تغييره وكان مقتدى يجب ان يخرج و
لا يقعد مطلقا ايضا وان لم يكن مقتدى فان كان على المائدة
او على ماري منه لا يقعد والا فلا بأس بالقعود والاكل وان كان
الداعي فاسقا مع لنا يجوز ان لا يجيبه ثم الاجابة بتحقيق الدخول
والقعود فان لم يأكل فلا بأس به والا فضل ان يأكل لو كان غير
صائم كذا في الخلاصة والقعود عن الامر بالمعروف والنهي عن المنكر
واعانة المظلوم والسعي في حاجة العاجز وغسل الميت او دفنه
وانقاذ انسان او مال بصدد الهلاك بالسقوط او الفرق والحرق
او نحوها للقادر من غير ضرر للمقين اما لعدم غيره او لعدم
قدرته او لاهماله وعدم مبالاة بدينه واما المشي لصله الرحم
والعبادة والزيارة والتهنئة والتعزية فمن السن المستحبة
ومنها قعود الاجير عن خدمة المستاجر والمملوك عن خدمة
المالك والزوجة عن خدمة داخل البيت والولد عن خدمة

والدين والرعية عما امره الولي مما ليس بعصية الأبعد
الفصل التاسع في افات بدن غير مختصة بمضموعين
ما ذكر وهي كثيرة جداً منها الرقص وهو الحركة الموزونة و
الاضطراب وهو غير الموزونة فكل من لعب غير مستثنى ويدخل
فيها ما يفعل به بعض الصوفية في زماننا بل هو أشد من كل ماعده
منها لانهم يفعلونه على اعتقاد العبادة فيخاف عليهم امر عظيم قال
الامام ابو الوفاء بن عقيل قد نص القرآن على النهي عن الرقص
فقال ولا تمش في الارض مرحاً ودم الختان والرقص أشد المرح
والبطر وقال الطرطوشي حين سئل عن مذهب الصوفية اما
الرقص والتواجد فاقول من احبته اصحاب السامري لما اتخذ لهم
عجلاً جسداً له خوار قاموا برقصه ويتواجدون
فهو دين الكفار وعباد العجل وقال التمار خانية الرقص في
السماع لا يجوز وفي الرخصة انه بئس وقال الامام البرزقي في
فتاواه قال القبطي ان هذا الفناء وضرب القضب والرقص
حرام بالاجماع عند مالك والشافعي واحمد في مواضع من كتابه
وسيد

وسيد الطائفة احمد النسوي صرح بحرمته ورايت فتوى شيخ الاسلام
جلال الله والدين الكيلاني ان سئل هذا الرقص كافر ولما علم ان
حرمته بالاجماع لزم ان يكفر سئله والشيخ الرخشي في كتابه
كلمات يقوم بها عليهم الطامة ولصاحب النهاية والامام المحجوب
ايضا اشهد من ذلك انتهى ومنها كسفت العودة عند غيره الا
بعذر وقد مر في افات العين وفي الخلوة ايضا الا بعذر خلق
العامة والفيل في زمان يسير والتخلي والاستنجاء والداوي
بقدر الحاجة ومنها لبس الحرير والذهب والفضة سوى
اربع اصابع للذكر بالغا وصبيغا غير ان الاثم في الصبي يكون
على اللبس والذي حتمه حرير ففي حكم الخالص في الحرب واما
الصقود والاضطجاع عليه وتوسده فياثر عند الامام خلافا
لها ويكره ان يلبس الرجال الثياب المصبوغة بالعصفر والغفران
او الورس ولا بأس بتجلية المنطقة وحمائل السيف بالفضة
ويكره بالذهب ويكره الخرقه لمسح العرق والاضطجاع ان كانت
متقومة لانه دليل الكبر ويكره ستر الحيطان بالبور ونحوها

لزينة لا لحر والبرد ولا لباس بان يكون في بيت الرجل ثياب ديباج
لا يلبس واواني من الذهب والفضة للجمال لا للاكل والشرب كذا في الخلاصة
واما تطويل الثوب الى ما تحت الكعب فان كبرا فمكروه وعرياء ولا تستر بها
واما لبس الثياب الرقيقة فان لم يكن للكبر والرياء فجاز بل سحبت
في الاعياد والجمع ونحوها واما الخشنه والمرقعة فستحبه في اكثر
الافاقات ان لم يقصد الرياء ولبس المحيطة وستر الرأس باللباس
المستل للمحرم والوجه للمحرمة ولبس ثوب الغير بلا اذنه ومنها
محاسنه بدن الاجنبية مطلقا بلا عذر الا كف المحوز لما روي وعورة
الغير مطلقا بلا عذر والمحاسنه بشهوة غير زوجته وامته ويدخل
في المحاسنه المضاجعة والمعانقة والتقبيل ومحاسنه ما تحت السرور
الى ما تحت الركبة بلا حائل من زوجته وامته الحائضين والنساء
وقال في الخلاصة تقبيل يد العالم والسلطان العادل جائز وتكلموا
في تقبيل يد غيرهما قال بعضهم ان اراد به تعظيم المسلم لاسلامه فلا بأس
والاولى ان لا يقبل هذا مع ما تقدم في الفتاوى وفي الجامع الصغير
يكراه ان يقبل قم الرجل او يده او شيئاً منه او يلقه وقال ابوسف
الرجل
اللباس

لا بأس به ومنها السكنى في المسكن المصوب ومنها عقوق الوالدين
او احدهما وهو انما يكون بالمخالفة في المعصية اذ لا طاعة للمخوف
في معصية الخالق والكفر لا يحل العقوق حتى يجب على المسلم نفقة
الوالدين الكافرين وخدمتهما وبرهما وزيارتها الا ان يخاف
ان يجلباه الى الكفر فيجوز ان لا يزور حينئذ كذا في الخلاصة ولا يقود
الى البيعة ويقودها منها الى المنزل ومنها قطع الرحم وهو حرام
ووصلها واجب ومعناه ان لا ينابها ويتفقدوها بالزيارة او الهدايا
او الاعانة باليد او القول واقوله السليم وارسال السلام والمكاتب
ولا تؤقت فيه ويجب لكل ذي رحم محرم واختلاف في غير المحرم منه
ويدل على عدم وجوبه جواز النكاح والجمع بين امرأتين لو فرض
كل منهما ذكر لم يحرم عليه الاخرى اذ علة عدم جواز النكاح والجمع
لرؤم قطع الرحم في الجواز اثناء الزوجية زوجها وفحاشتها اياه
وعدم رعاية حقوقه اعلم ان على المرأة ان تطيع زوجها في الاستمتاع
متى شاء الا ان تكون حائضا او نفاسا فلا تمكنه من الاستمتاع
تحت الاذا روع عليها خذمت داخل البيت ديانته من الطبخ والكس

ومنها

والفضل والخير ولم تفعل اثنت ولكن لا تجبر عليها قضاء ومنها
العكس قال الفقيه ابو الليث حق المرأة على الزوج ختم ان يخدمها
من وراء الستر ولا يدعها ان تخرج من الستر فانه عورة وخرجها
انتم وترك للمرأة وان يعلمها ما تحتاج اليه من الاحكام كالوضوء
والصلوة والصوم وما لا بد لها منه وان يطعمها من الحلال وان
لا يظلمها وان يحتمل تطاولها بضيعة لها ومنها اضاءة الرجل اولاده
وما يجب عليه نفقته من الاقارب والارقاء والدواب فانه راع
فهذه رعاياه يسئل عنهم يوم القيمة خصوصا الاولاد فانما يجب
على الاب نفقة اولاده الصغار وكسوتهم وتعليمهم وتأديبهم
قال الله تعالى قوا انفسكم واهليكم نارا وان لا يلبس الحرير و
لا يخضب ايدي الذكور وارجلهم بالحناء ولا يفيد قولهم
فعلت وانا غير راض لان الرجال قوامون على النساء والنهي
عن المنكر فرض ومنها الخلوة مع الاجنبية فانه احرام ومنها
تشبه الرجل بالمرأة وبالعكس ومنها اباق المملوك وعصيان
مولاه ومنها سوء الملكة اعلم انه يجب على المولى تعليم مملوكه القرآن
بقدر

بقدر ما يقراء في الصلوة وسائر ما وجب ان كان مسلما و
يامره بالصلوة والصوم ولا يستخدمه زمان اذا نها حتى قالوا
يجب على المولى ان يوضئ عبده وجاريته اذا مضوا ولم يقدر على
الوضوء بنفسها ومنها اذى الجار ومنها المجالسة جليسا لغيره ومنها
فتح الفم عند الثأوب وعدم دفعه ومنها الجلوس في الطريق
اذا لم يعط حقه وهو غرض البصر وكف الاذى ورد السلام
والامر بالمعروف والنهي عن المنكر وارشاد السبل كذا ورد
في الحديث ومنها الجلوس بين الظل والشمس ومنها القعود و
الخلقة ومنها الجلوس مكان غيره والتفريق بين اثنين ومنها القعود
في المسجد للمصيبة فانه مكروه وكذا التجارة والكتب حتى الكتاب بالجرة
وفي الخلاصة وينبغي ان يكون لسقاء هذا الحكم ومنها الاخوان
في السلام فانه مكروه ومنها السحر فهو حرام فان اعتقد التاثير منه
فهو كافر ومنها تعليق التمايم ونحوه واما تعليق التقويد
فلا بأس به ولكن ينزعه عند الخلاء والقربان كذا في التاثير خائفة
ومنها الوشم ونحوه ومنها توفير الشارب والافضل في قص

الشارب ان يجعل كالجاحب ويظهر الاطار وقد مرقص الحية
 اذ لم تزد على القبضة وحلقها وكذا حلق رأس المرأة بلا عذر
 وكذا القرع ومنها ركوب النساء على السرج بغير عذر ومنها
 ترك الوالمة ومنها البيوتة وفي يده ربح غمر ومنها استحباب
 الكلب والجرس للهوى في السفر ومنها سفر المرأة بلا زوج ولا محرم
 ففي مدة السفر حرام باتفاق الحنفية واختلفوا فيما دونها ومنها
 الركوب عند الوقوف الطويل وعدم النزول ومنها سفر واحد
 او اثنين ومنها عدم التامير ومنها ذهاب من اكل ماله راحة
 كرميته الى المسجد والجماعة ومنها ترك الصلوة عمدا وهو من اكبر
 الكبائر ومنها ترك الوضوء والغسل الفرضين ومنها ترك الجماعة
 فانها واجبة على المولى الاقوى عند الحنفية ومنها ترك تعديل
 الاركان وتسوية الصفوف وموافقة الامام وترك كل سنة
 مؤكدة كاعتكاف العشر الاواخر من رمضان والتراويح والجماعة
 فيها فانها سنة على الكفاية والحتم فيها والسواك وفعل مكروه
 محرما ومنها ترك الجمعة لمن لا عذر له ومنها ترك الزكاة وانما

ومنها الانطاع بلا عذر
 ومنها النوم على سطح ليس
 بمحجور عليه

من

من الكبائر ومنها ترك صوم رمضان بلا عذر ومنها ترك الكفارة
 والقضاء والمندور ومنها ترك صدقة الفطر والاضحية للغنى
 فانها واجبتان ومنها ترك الحج الفرض ومنها ترك الجهاد وهو
 فرض عين اذا كان النفي عام والا ففرض كفاية ومنها الفرار من
 الرخف اذ لم يزد الكفار على ضعف المسلمين ومنها العينة صرح
 بكرهها صاحب الهداية وغيره ومنها نسيان القرآن بعد تعلمها
 الربوا وتلقي الجلب وبيع الحاضر للبارى والسوم على السوم و
 والخطبة على الخطبة ان وجد دليل الرضاء الاول والاحتكار و
 التفريق بين مملوكين صغيرين او صغير وكبير بينهما قرابة محرمية
 ومنها مطل الغنى ومنها الرجوع في الهبة ومنها اقتناء الكلب لغير
 صيد وماشية وخوف من اللصوص وغيرهم فان ارسل صاحبه
 في السكة فللمجير ان النفع فان ابى يرفع الى الحاكم فيمنع وكذا الدابة
 والحجر والعجول ومنها ايقاد الشموع في القبور فانه اسراف
 وبدعة ضلالة واتخاذ المساجد فيها ومنها اقتناء امرأة لا تصلي
 في الخلاصة رجله امرأة لا تصلي بطلقها قال الامام ابو حنيفة

ان لقي الله ومهرها في عنقه احب الى من ان يلقى ومعه امره لا يصلح
ومنها توسد كتب الشريعة من غير قصد حفظ في الخلاصة ومن
توسد بخريطة فيها اخبار النبي صلى الله عليه وسلم ان قصد
الحفظ لا يكره وان لم يقصد يكره وفي المحيط وكذلك اذا كان
للرجل جوالق وفيها دارهم مكتوب فيها شيء من القرآن او كان
في الجوالق كتب الفقه او كتب التفسير او المصحف فجلس عليها ايام
فان كان من قصده الحفظ فلا بأس به وقدم جنس هذا
فيما تقدم واذا كتب اسم الله على كاعذ ووضع تحت طنفة
يجلسون عليها فقد قيل لا يكره قال الا يرى لو وضع في البيت
لا بأس بالنوم على سطحه كذا هنا وان حمل المصحف او شيء من
كتب الشريعة على دابة في جوالق وركب صاحب الجوالق على الجوالق
لا يكره انتهى ومنها جعل شيء في قرطاس فيه اسم الله تعالى في خلاصة
ويكره ان يجعل شيئا في قرطاس فيه اسم الله تعالى سواء كانت
الكتابة في ظاهره او في باطنه بخلاف الكيس يكتب عليه
اسم الله تعالى لان الكيس معظم والقرطاس يستهان انتهى و
وكذا

وكذا بساط او مصلى كتب عليه في النسخ الملك لله يكره بسطه
والفقود عليه واستعماله فلو قطع حرف من الحروف او خط على
بعض الحروف حتى لم يبق الكلمة متصلة لا ينتفى الكراهة كذا في الخلاصة
ومنها امساك المعارف في البيت وان كان لا يستعملها فانه انثم
لان امساك هذه الاشياء يكون لله عادة كذا في الخلاصة
وغیره ومنها الصدق على السائل في المسجد الا ان يكون محتاجا
ولا يتخطى رقاب الناس ولا يمر بين يدي المصلي فلا بأس حينئذ
على المختار ومنها الصدق على من علم انه مسرف او صارف
الى معصية ومنها الانتفاع بيدل ما اخذ غلطا علم صاحبه او
لم يعلم فيكون لقطة فالانتفاء به حرام على التقديمين كمن يلبس
ثوب غيره او فعله سهوا ويراد ماله ومنها الاستئذان من باع بكم
او سمر لا يرضاه ويخاف لو نقص ضربه السلطان فانه لا يحل وكذا
الاكل والانتفاء به والحيلة في مسئلة السران يقول المشتري
بغني كما تحب كذا في الخلاصة وغيره ومنها اخذ الوكيل بالصدق منه
لنفسه فانه لا يجوز بلا اذن الموكل ومنها ركوب البحر لمن لا يقدر

على دفع الفرق بلا ضرورة في الخيرة اذا اراد ان يركب السفينة في
 البحر للتجارة او لغيرها فان كان بحال لو غرق السفينة امكنه دفع
 الفرق عن نفسه بكل سبب يدفع الفرق به حل له الركوب في السفينة
 وان كان لا يمكن دفع الفرق لا يحل له الركوب انتهى ومنها افراض البقال
 درهم ثم يأخذ منه بما يشاء شيئا فثباتا فانه مكروه كالسفايح وينبغي
 ان يستودعها البقال ثم يأخذ منه شيئا فاذا ضاع فلا شيء على البقال
 ومنها حبس الليل ونحوه في القفص فانه لا يجوز كذا في التاثير خاتمة
 هذا تمام القول في التقوى فعليك ايها السالك بها فانها جامعة لكل ما لزم
 وكافية في النجاة من عذاب الله تعالى وعقابه وغضبه وسخطه في الدنيا
 والبر وما بعده وفي الفوز برضاء الله تعالى ومحبه ودخول جنه
 فلذلك اخرج الامم والوصية بها في كتاب الله تعالى ونسب حبيب علمه ^{الصلوة}
 وفي كلام الانبياء والاولياء والصالحين وس ذكرها مرتين في الخطبة
 عندنا وفرض عند الشافعي وكان اهتمام السلف واجتهادهم فيها خصوصا
 فيما يتعلق بحقوق العباد والبرائم والله المستعان وعليه التكلان
 والصلوة والسلام على محمد سيد المرسلين وعلى اله واصحابه اجمعين
 ولحمد لله رب العالمين

قالبته بقدر الامكان

جزوه الفقير خليل بن مراد
 عفر عنه

بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين
 هذه صورة ما كتبه يحيى افندي المعروف بمبقاري زاده في ابطال
 شرح الطريقة المحمدية لمحمد الكردي المنفي
 الحمد لله المنزه عن الجبره والمكان وعن سائر موجبات الحدوث
 والامكان والصلوة على محمد البعوث بالبرهان وعلى اله واصحابه
 والتابعين باحسان **وبعد** فان هذه الاوراق الحربية
 بالاغراق والاحراق اذ قد تضمنت على عقائد باطلة ومكائد
 قاتلة منها القول بالجبره والمكان المستلزم للقول بالجسمية
 والحدوث والامكان وبسائر المحالات التي يضيق عنها نطاق
 البيان من الامور الموجبة للكفر والخذلان ولقد اغوى قائله
 الشيطان وغشيه الطغيان حيث قال وما قيل كونه تعالى ليس
 في مكان ثابت بدليل قطعي اقول بل هو ثابت بوجه شيطاني يخالف
 للكتب الالهية والسنة النبوية والكشف الربانية والعقول
 السليمة فان قلوب جميع الخلائق منجبة على ان الله تعالى في السماء
 فهم يقولون بالسنتهم ما ليس في قلوبهم هذا كلامه وقال في موضع اخر
 الكردي

اهل السنة
 والجماعة

قوله بل بعضهم لم يصح اعتقاده بعد فيظن بالله في السماء وأنه على
صورة أقول هذا الاعتقاد صحيح في نفس الامر مطابق لاعتقاد
جميع الانبياء والاولياء موافق لما ورد في الكتب الالهية وال اخبار
النبوية وأن ظهر خلافه بين الامة بعد المرون الثلاثة وتشتبوا
بأذيال الفلاسفة كما ذكرنا مراراً في فصل العقائد هذا كلامه
ولا يخفى عليكم أيها الاخوان بياكم الله تعالى بأنواع العرفان فان
أن هذا القول منه محض الكفر والحاد والاجترار على الانبياء
علم الصلوة والسلام بسوء الاعتقاد وموجبه القتل و
أن تاب عن هذه العقيدة الباطلة واناب فيا غيره الاسلام
على جميع الانام أن هذا الضال قد قصد الاضلال فربل يجوز
دوسه الارضين مع انه قد افترى على الله والانبياء والمرسلين
والاولياء والخلائق اجمعين ومنها انه اعترض على كون انكار
القيمة والجنة والنار والحساب والصراط وصحائف الأعمال كفر
متشبهاً بان انكار هذه الاشياء بالتأويل هذا كلامه وانت خير
وبالامعان بصير بان هذا يوجب القتل واللقاء في الحفير
فان

الباطل
نفسه

فان التأويل انما هو في محل لا يمكن ارادة الظاهر بسبب الدليل
القطعي الباهر واما لو امكن تأويل امثال هذه المواد لجرى في غيرها
ايضاً الى عدم الاعتماد والله الهادي الى سبيل الرشاد ومنها انه
اعترض في محل ذكر المؤلف رحمه الله تعالى أن أكثر متصوفة زماننا
يصلون بتعديل اركان ولا تجويد قرآن حيث قال نظر الصوفية
الى تعديل اركان الباطن وتجويد الاخلاق الدنية وتصفية
القلب الذي هو محل نظر رب العالمين ومناط الثواب والعقاب
في يوم الدين فاذا حصل هذا حصل المقصود وقبلت العبادة
والطاعة على أي هيئة كانت واتى وضع وجدت بحسن التوجه
الى جناب الحق تبارك وتعالى وكمال الانقياد له فانه ما الثواب
الا في حسن الطاعة لافي الطول والقصر كما ذكرنا في الاصول
ولهذا سويح في الاحكام الشرعية الفرعية والحاصل ان نظر اهل
الظاهر الى ظاهر الاعمال وتربيته ونظر اهل الباطن الى باطن
الافعال وتحسينه وكل حزب بما لديهم فرحون هذا كلامه
ولا يخفى سعي الى هدم احكام الدين وبغى في طريق الحق للاضلال
السلبي

فيجب قتله وأن تاب لأنها تقية واختلاب يتجرع غصصا و
يختلس فرضا هذا وله ضلالات واضلالات أخرى وجدت
ترك القرض بها حق وأخرى أذا التصدى للرد والجواب في كل
باب يستدعي كثير خطاب وتدوين كتاب مع أن الباطل بين
لا يترآب وإنما المقصود ايقاظ الضعاف والعجاف من الناس
عن الاعتزاز بكلام ذلك الضال المضل والاستيناس والتنبه
على أنه يجب تطهير صفحة الأرض باقامة ما هو اللازم والقرض
بناء على ما قررهناه وحررناه فانه كلام قوي الأساس مأخوذ
من كتب أصحاب المراس مع أن الفقهاء ذوى القدر والبراء لم يعتبروا
الامتناع الضروري في أمور منها السعاة في الأرض بالفساد
والجور المستغنون في بعض الأحيان عن الفاد فانهم يقتلون
وفقا للعباد بحكم أن امتناع ضروري ولو ردوا المعادوا
لما نواعنه ولا يخفى أن ذلك الشخص الذي قصد اضلاله
شخص أولى بأن يكون لحكم الآية الكريمة مظهرا قال ذلك
بلانه وكتبه بينانه أقر الوري يحيى بن عمر الشيرازي
زاده

زاده الراجي من ربه الفوز والسعادة

الحمد لله رب العالمين
والصلوة على محمد وآله
اجمعين

صورة فتوى شيخ الاسلام المعروف بمنقاري زاده
بوسلمه بيا شذه أعمه حنفيه دن جواب نم وجرهلم در بيان سوره
مثاب اوله مظنه صلاح ومثنه فلاح اولان كمنه لره حصول
مراد ايجون نذر قربان ايدوب مقبره لرهيه وارباب احوال المز
عارفله وبلينه صار فله در وبالجمله مهام انام ده جلب خير
ودفع ضرر طريق الم متصرفله در ديو اعتقاد ايدن كمنه لره شرعه
نه لازم اولور للجواب بحمد ايمان وتكليف لازم اولور
كتبه يحيى الفيرغفر عنه



بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين

الحمد لله والصلوة على نبيه **وبعد** فان الكبار على ما ذكره
الشيخ العالم العلامة ابن حجر الهيتمي الشافعي في كتاب الزواجر الكثر
من اربع مائة كبيرة الشرك الاكبر والشرك الاصغر وهو الرياء
والغضب بالباطن ^{١١} والحقد والحسد ^{١٢} والحب ^{١٣} والبغض ^{١٤} والنفاق
والبغي ^{١٥} والاعراض عن الخلق استكبارا واحتقارهم والخوض
فيما لا ينبغي والطمع ^{١٦} وخوف الفقر ^{١٧} وسخط المقدور ^{١٨} والنظر الى
الاغنياء ^{١٩}

الى الاغنياء ^{١٧} وتكبرهم لغناهم ^{١٨} والاستهزاء بالفقر ^{١٩} لفقرهم ^{٢٠} والحرص
والتنافس في الدنيا والمباهاة ^{٢١} بها والتزين للمخلوق بما يحرم
التزين به ^{٢٢} والمداينة ^{٢٣} وحب المدح ^{٢٤} بما لا يفعله ^{٢٥} والاستئفال
بعبوب الخلق عن عيوب النفس ^{٢٦} وبيان النعمة ^{٢٧} والحمية
لفردين الله وترك الشكر ^{٢٨} وعدم الرضا بالقضاء وهو ان
حقوق الله ^{٢٩} ساوا وامره على الانسان ^{٣٠} وسخرته بعباد الله
وازدراؤه لهم واحتقارهم اياهم ^{٣١} واتباع الهوى ^{٣٢} والاعراض
عن الخلق ^{٣٣} والكر ^{٣٤} والخداع ^{٣٥} وارادة الحياة الدنيا ^{٣٦} ومعاندة
الحق ^{٣٧} وسوء الظن ^{٣٨} بالمسلم ^{٣٩} وعدم قبول الحق ^{٤٠} اذا جاء بما لا يراه
النفس ^{٤١} وجاء على يد من تكرهه ^{٤٢} وتبغضه ^{٤٣} وفرح العبد بالمعصية
والاصرار عليها ^{٤٤} والرضا بالحياة الدنيا ^{٤٥} والطمانينة اليها ^{٤٦} ونيان
الله ^{٤٧} والدار الآخرة ^{٤٨} وغضب العبد لنفسه ^{٤٩} وانتصارها
بالباطل ^{٥٠} والامس من مكر الله ^{٥١} بالاسترسال في المعاصي ^{٥٢} مع
الاتكال على الرحمة ^{٥٣} والياس من رحمة الله ^{٥٤} وسوء الظن بالله ^{٥٥} تعالى
والقنوط من رحمة ^{٥٦} وتعلم العلم ^{٥٧} للدنيا ^{٥٨} وكنم العلم ^{٥٩} وعدم العمل

بالعلم والدعوى في العلم والقرآن أو شئ من العبادات زهوا
وافخارا بغير حق ولا ضرورة واضاعة حق العلماء والتخفاف بهم
والكذب على الله تعالى أو على رسول الله صلى الله عليه وسلم
وسن سنة سيئة وترك السنة والتكذيب بالقدر وعدم
الوفاء بالعهد ومحبة الظلمة والفسقة باي فسق كان فسقهم
ونقض الصالحين واذية اولياء الله تعالى ومعاداةهم وسب الدهر
والكلمة التي تعظم مقدتها وينتشر ضررها مما يسخط الله تعالى
ولا يلقى لها قائلها بالا وكفران نعمة المحسن وترك الصلوة على النبي
عند سماع ذكره وقسوة القلب بحيث يحمل صاحبها على منع طعام
المضطر مثلا والرضاء بكبيرة من الكبائر والاعانة عليها وملازمة
الشرب والخمر حتى يخشاه الناس اتقاء شره وكسر الدرهم والديار
وضربها على كيفية من الغش لو اطلع عليها لما قبلوها والاكل و
الشرب في انية الذهب والفضة ونيان القرآن أو آية منه
أو حرف ولجلد والراء وهو الخاصة والحاجة وطلب القهر
والغلبة في القرآن أو الدين والتغوط في الطريق وعدم التنزه
من البول

من البول في البدن أو الثوب وترك شئ من فرائض الوضوء
وترك شئ من فرائض الفل وكشف العورة لغير ضرورة ووطئ
الحائض وتعمد ترك الصلوة وتعمد تأخير الصلوة عن وقتها أو
تقديمها عليه من غير عذر كسفر أو مرض على القول بجواز الجمع به و
ترك فرض من فرائض الصلوة أو واجب من واجباتها والنوم
على سطح لا تحجر له والوصيل وطلب عمله والوشم وطلب عمله
ووشر الاسنان أي تحديدها وطلب عمله والتنص وهو جرد
الوجه وطلب عمله والمرورين يدي المصلي اذا صلى الى ستره
بشرطها والطباق اهل القرية أو البلد أو نحوها على ترك الجماعة
في فرض من مكتوب المحسن وقد وجدت فيهم شروط وجوب
الجماعة وامامة الانسان لقوم وهم له كارهون وقطع الصف
وعدم تسويته ومسا بقة الامام ورفع البصر الى السماء والالتقاء
والاختصار في الصلوة واتخاذ القبور مساجد وابقاد السرج
عليها واتخاذها اوتانا والطواف بها واستلامها والصلوة
اليها وسفر الانسان وحده وسفر المرأة وحدها بطريق خفاف

على بعضها وترك السفر أو الرجوع منه تطير أو ترك صلاة الجمعة
من غير عذر وتخطى الرقاب يوم الجمعة والجلوس وسط الحلقة
ولبس الذكر والخنثى البالغ العاقل الحر من غير عذر كدفع قمل
أو حكة وتخطى الذكر البالغ العاقل بذهب كخاتم أو بفضه
غير خاتم وتشبه الرجال بالنساء فيما يختص بهن عرفا غالبا
من لباس وكلام أو حركة أو نحوها وعكس ولبس المرأة ثوبا
رقيقا يصف بشرتها وسيلها وأمالتها وطول الأزار والثوب
أو الكم أو العذبة خيلاء والتختر في المشي وخضب نحو اللحية
بالسواد لغير غرض نحو جرب أو قول الإنسان اثر المطر مطرنا بوء
كذا معتقدا أن له تأثيرا وحش أو لطم نحو الخد وشق
الحجب والنياحة وسماها وطلق أو نتف الشعر والدعا
بالويل والنبور عند المصيبة وكسر عظم الميت والجلوس
على القبور عند المصيبة وكسر عظم الميت وزيارة النساء
وتشيعن الجنائز والرقى وتعليق التاييم والخروز
ومراهة لقاء الله تعالى وترك الزكوة وتأخيرها بعد وجوبها
لغير

لغير عذر شرعي وشح الدائن على مديونه المبرم مع علمه بأعساره
بالملازمة أو الحبس والخيانة في الصدقة وجباية الكوس و
الدخول في شيء من توابعها كالكتابة عليها لا بقصد حفظ الناس
الإن ترديهم أن تيسر وسؤال الغني بال أو كسب الصدق عليه
طعما وتكثرا أو اللجاج في السؤال للمؤذي المسؤول إذا شديدا
ومنع الإنسان لقريبه أو مولاه مما سأل فيه لا اضطراره اليه
مع قدرة المانع عليه وعدم عذره في المنع والمن بالصدقة
ومنع فضل الماء بشرط الاحتياج أو الاضطرار اليه وكفران
نعمة الخلق المتلزم لكفران نعمة الخالق وإن يئال السائل
بوجه الله تعالى غير الخيبة وإن يمنع المسؤول سأل الله بوجهه وترك
صوم يوم من أيام رمضان والافطار فيه بجماع أو غيره بغير
عذر من نحو مرض أو سفر وتأخير قضاء ما تعدى بفطره من رمضان
وصوم المرأة وزوجها حاضر بغير رضاه وصوم العيدين وأيام
التشريق وترك الاعتكاف المندور المضيق وإبطاله بجماع
والجماع في المسجد ولو من غير معتكف وترك الحج مع القدرة عليه

الى الموت والجماع من عامد عالم مختار في الحج قبل تحلله الاول
او في العمرة قبل تحللها وقتل المحرم بحج او عمرة صيدا ما كولا وحشيا
وان تأنس بريا او في احد اصوله ما هو بهذه الصفات
عامد عالما مختارا واحرام الحليلة بتطوع حج او عمرة من غير
اذن الحليل وان لم تخرج من بيتها واستحل البيت الحرام
والاحاد في حرم مكة وخافة اهل المدينة وارتدتم بسوء
واحداث حدث اى اثم فيها وايواء محدث ذلك الاثم وقطع
شجرها او حشيشها وترك الاضحية مع القدرة عند من قال
بوجوبها وبيع جلد الاضحية والمثلة بالحيوان كقطع شئ من
خوافقه او اذنه ووسمه في وجهه واتخاذ غرضا وقتله
لغير الكل وعدم احسان القتلة والذجة والذبح باسم غير الله
على وجه لا يكفر به بان لم يقصد تعظيم المذبح له كنحو التعظيم
بالعبادة والسجود وتسبيح السوابق والتمسك بملك الاملاك
واكل السكر الطاهر كالخشنة والافيون والسكران
وهو النج وكالعنبر والزعفران وجودة الطبيب واكل الدم
المفوض

المفوض او لحم الخنزير او الميتة وما لحق بها في غير خمسة
واحرق الحيوان بالنار وتناول النجس والمستقدر والمضر
واكل الربا والمعامه وكتابتة وشهادته والسعي فيه والاعانة
عليه والحيل في الربا وغيره عند من قال بتجريمها ومنع الفحل
واكل المال بالبيوعات الفاسدة وسائر وجوه الكسب
المحرمة والاحكار والتفريق بين الوالدة وولدها الغير
المميز بالبيع ونحوه لانجوالعتق والوقف وبيع العنب و
الذبيب ونحوهما ممن علم انه يعصر خمر او الامر ممن علم انه
يفجربه والامة ممن يحملها على البغاء والخشب ونحوه ممن يتجده
الذله والاسلام للحر بيبي يستعينوا به على قتالنا والحر
ممن يعلم انه يشربها ونحو الخشنة عامر ممن يعلم انه يستعملها
والنجس والبيع على بيع الغير والشراء على شرائه والعتق في البيع
وغيره كالصرة وهي منع حلب ذات اللبن ايها ما كثرته ونقل
اللعنة بالجلف الكاذب ونجس نحو الكيل والوزن او الذرع
والقرض الذي يجرب فعا للمقرض والاستدانة مع نية عدم الوفاء

او مع عدم رجائه بان لم يضطر ولا كان له جهة ظاهرة بقى منها
والداهن جاهل بحاله ومطل الغنى بعد مطالبته من غير عذر
واكل مال اليتيم وانفاق مال ولو فلسا في محرم ولو صغيرة وايداء
الحبار ولو ذميا كان يشرف على حرمة او يبنى ما يوزيه بما لا يسوغ له
شرا والبناء فوق الحاجة للخلاء وتغيير منار الارض وضيال
الاعمى عن الطريق والتصرف في الطريق الغير النافذ بغير اذن
اهله والتصرف في الشارع بما يضر المارة اضرارا بليغا غير
سائع شرا والتصرف في الجدار المشترك بغير اذن شريكه بما لا يحتمل
عادة عنده من قال بحرمة ذلك وامتناع الضامن ضمانا صحيحا
في عقيدته من اداء ماضيه للمضمون له مع العدة عليه سواء
ضمن باذن ام لا وخيانه احد الشريكين لشريكه او الوكيل
لموكله والاقرار كذبا لاحد ورثته او لاجنبى يدين او عين
وترك اقرار المريض بما عليه من الديون او عنده من الاعيان
اذ لم يعلم به من غير الورثة من ثبت بقوله والاقرار بنسب
كذبا او مجده كذلك واستعمال العارية في غير النفعة التي استعارها لها
او اعارتها

او اعارتها من غير اذن مالكيها عنده من قال بمنعها او استعمالها
بعد المدة الموقفة بها والغصب وتأخير اجر الاجير ومنعه منه
بعد فراغ عمله والبناء بغيره او فرد لفة او منى عنده من قال بتحريم
ومنعه الناس من الاشياء المباحة لهم على العموم او الخصوص
كالاراضي الميثة التي يجوز لكل احدا حياؤها وكالشوارع
والمساجد والربط وكالمعادن الباطنة والظاهرة واكره
شئ من الشارع واخذ اجرة وان كان خريم ملكه او دكانه
واستلاء على ماء مباح ومنعه من السبيل ومخالفة شرطه
الواقف وان يتصرف في اللقطة قبل استيفاء شرائط تعريفها
وكتمها من ربه بعد علمه به وترك الاشهاد عند اخذها و
الاضرار في الوصية والخيانة في الامانات كالوديعة والعين
المهونة او المتأجرة وغير ذلك والتبطل اي ترك الزوج و
نظر الاجنبية بشهوة وخوف فتنة ولها كذلك وكذا الخلوة
بها بان لم يكن معها محرم لاحدهما يحتمل ولا امرأة كذلك
ولا زوج لتلك الاجنبية وفعل هذه الثلاثة مع الامر الجليل مع الشهوة

و^حوف الفتنه والغيبه والسكوت عليها رضى وتقريرا والتنازل
بالقاب المكرهه والسخرية والاستهزاء بالمسلم والقيمة وكلام
ذى اللسان وهو ذو الوجهين الذى لا يكون عند الله وحياها
والبره وعرض الولي موليته عن النكاح بان دعت الى ان يزوجها
من كفولها وهي بالغه عاقله فامتنع وللخطبة على خطبة الغير
لجائزة الصريحة اذا اجيب اليها صريحا من يعتبر اجابته
ولم ياذن ولا اعرض هو ولا هم وتجب المرأة على زوجها اى
افادها عليه والزوج على زوجته وعقد الرجل على امرئ
او رضاع او مصاهرة وان لم يطاء ورضى المطلق بالتخليل و
وطواعية المرأة المطلقة عليه ورضى الزوج المحلل به واقضاء
الرجل سر زوجته وهي مسرة بان يذكر ما يقع بينهما من تفاصيل
للمعا والحوها مما يخفى وايتان الروجة او السرية في ذبرها
وان يجامع حليته بحضرة امرأة احسية او رجل اجنبى
وان يتزوج امرأة وفي غمره ان لا يوفىها صداقتها لو طلبته
وتصور ذى روح على اى شئ كان من معظم او معتبر بارض
او

او غيرها ولو بصورة لا نظير لها كفر من ذى اجتهد والتفطن
وهو الدخول على طعام الغير ليأكل منه من غير ذنه ولا رضاه وكل
الضيف زائد على الشبع من غير ان يعلم رضى المضيف بذلك
واكثر الانسان الاكل من مال نفسه بحيث يعلم انه يضره ضررا
بيننا والتوسع في الماكل والشارب شرها وبطرا وترجى احد
الزوجات على الاخرى ظلما وعدوانا ومنع الزوج حقها من
حقوق زوجته الواجبة لها عليه كالمهر والنفقة ومنعها حقا
له عليها كذلك كالتمنع من غير عذر شرعى والتأجر بان يهجر
اخاه المسلم فوق ثلثة ايام لغير غرض شرعى والتدابير وهو
الاعراض عن المسلم بان يلقاه فيعرض عنه بوجهه والتناجس
وهو تغير القلوب المؤدى الى احد ذينك وخروج المرأة
من بيتها منقطة متزينة ولو باذن الزوج ونشوز المرأة
بنحو خروجها من منزلها بغير اذن زوجها ورضاه لغير ضرورة
شرعية كاستفتاء لم يكفها اياه او خشيته كان خشيته فخره
او نجوانه دام منزلها وسؤال المرأة زوجها الطلاق من غير نكاح

والديانة والقيادة بين الرجال والنساء او بينهم وبين المرد
ووطئ الرجعية قبل ارتجاعها من معتقد حريمه والايلاء من
الروجة بان يحلف ليمتفن من وطئها اكثر من اربعة اشهر
والظهار وقذف المحصن والمحصنة بزنا او لواط والسكوت
على ذلك وسب السلم والاستطالة في عرضه وتب الانسان
الى العن او شتم والديه وان لم يسبهما ولعنه مسلما وتبرأ الانسان
من نسبه او من ولده وانتسابه الى غير ابيه مع علمه بطلان
ذلك والظن في النسب الثابت في ظاهر الشرع وان تدخل
المرأة على قوم من ليس منهم بزنا او وطئ بشبهة ولخيانة
في انقضاء العدة وخروج المعتدة من المكن الذي يلزمها
ملازمته الى انقضاء العدة بغير عذر شرعي وعدم اجداد التوفى
عنها زوجها ووطئ الامة قبل استبرائها ومنع نفقة الزوجة او
كوتها من غير مسوغ شرعي واضاعة عياله كالولادة الصفار
وعقوق الوالدين او احدهما وان على ولو وجود اقرب منه
وقطع الرحم وتولى الانسان غير مواليه وافساد القن على
واباق

واباق القن من سيده واستخدام الحر وجعله رفيقا وامتناع
القن مما يلزمه من خدمة سيده وامتناع السيد مما يلزمه
من مؤنة قنه وتكليفه اياه عملا لا بطيقة وضربه على الدم و
تعذيب القن بالحصا ولو صغيرا او بعيره او الدابة او غيرها
بغير سب شرعي والتحرش بين الزنا والقتل المسم او الذي
عمدا او شبه عمدا وقتل الانسان لنفسه وقوله لم يكفر
حيث لم تكفر به بان لم يرد به تسمية الاسلام كفرا وانما اراد
مجرد الب والاعانة على القتل المحرم او مقدامة وحضوره
مع القدرة على دفعه فلم يدفع وضرب السلم او الذي بغير مسوغ
شرعي وترويع السلم والاشارة اليه بسلاح او نحوه والسحر
الذي لا كفر فيه وتعليمه وتعلمه وطلب عمله والكراهة والفرقة
والطيرة والتنجيم والطرق والعيافة وايتان كاهن وايتان
عراف وايتان طارق وايتان منجم وايتان ذي طيرة لينظر له
او ذي عيافة ليخطله واليهي الخروج على الامام ولو جازرا
بلا تاويل او مع تاويل يقطع ببطلانه وتكث بيعة الامام لعرض

دينوى وتولى الامامة والامارة مع علمه بخيانة نفسه
او عرفه عليها وسؤال ذلك وبذل مال عليه مع العلم والعزم
المذكورين وتولية جائر او فاسق امر من امور المسلمين
وعزل الصالح وتولية من هو دونهم وجور الامام او الامير
او القاضي وغش لرعيته واحتجابه عن قضاء حوائجهم
المهمة المضطرب اليها بنفسه او نائبه وظلم السلاطين و
الامراء والقضاة وغيرهم مسلما او ذميا بنحو كل مال او ضرب
او شتم او غير ذلك وخذلان المظلوم مع القدرة على نصرته
والدخول على الظلمة مع الرضى بظلمهم واعانتهم على الظلم
والسعاية عليهم بباطل وايواء المحدثين اى منهم من يريد
استيفاء الحقوق منهم والمراد بهم متعاطي مفسدة يلزمه
بسببها امر شرعى والشفاعة في حد من حدود الله تعالى
وهتك السلم وتتبع عوراته حتى يفضحه ويذله بها بين
الناس واظهار رضى الصالحين في الملاء واشتراك المحارم
ولو صفائر في الخلوة والمداينة في اقامة حد من حدود الله
والزنا

والزنا واللواط واتيان البهيمه والمرأة الاجنبية في دبرها
ومساحقة النساء وهى ان تفعل المرأة بالمرأة مثل صورة
ما يفعل بها الرجل ووطئ الشريك لامرأة المشتركة والفرج
لزوجته الميتة والوطئ في نكاح بلاولى ولا شهودا وفي نكاح
الشفقة ووطئ المتاجرة وامساك امرأة لمن يزنى بها والسرقه
او وقطع الطريق اى اخافتها وان لم يقتل نفا ولا اخذ مالا
وشرب الخمر مطلقا والمكر من غيرها ولو قطرة ان كان
ابن شافيا وعصا ردها واعتصامه وحمله وطلب حمله
لنحو شربه واكل ثمنه وامساك احدها والصيال على معصوم
لارادة نحو قتله او اخذ ماله او انتهاك حرمة بضعة او لارادة
ترديعه وتخويفه وان يطلع من نحو ثقب صنق في دار غيره
بغير اذنه على حرمة والسمع الى حديث قوم يكرهون اطلاعه
عليه وترك ختان الرجل والمرأة بعد البلوغ وترك الجهاد
عند تعيينه بان دخل الحربون دار الاسلام واخذوا مسلما
وامكن تخليصه منهم وترك الناس من اصله وترك اهل

أقلهم تحصين تقوهم بحيث يخاف عليهم من استيلاء الكفار
بسبب ترك ذلك التحصين وترك الأمر بالمعروف وترك النهي
عن المنكر مع القدرة بأن امن على نفسه ومخوماله ومخالفه
القول الفل وفترك رد السلام ومحبة الانسان ان يقوم
الناس له افتخارا وتعاطفا والفرار من الخوف اى من كافر
او كفار لم يزيدوا على الضعف التحرف لقتال او ليتحيز
الى فئة يستجدها والفرار من الطاعون والسر عليه من
الغنيمة وظلم او قتل او عذر من له امان او ذمة او عهد
والدلالة على عودة المسلمين واتخاذ نحو الخليل تكبرا او نحوه
او لما بقية عليها رهانا او مقامرة والمناضلة بالسلام
كذلك وترك الرى بعد تعلمه رغبة عنه بحيث يودى الى غلبته
العدو واستهتاره باهل الاسلام واليمين العنوس والكاذبة
وان لم يكن عنوسا وكثرة الايمان وان كان صادقا والخلف
بالامانة او بالصنم مثلا وقول بعض المجازفين ان فعلت كذا
فهو كافر وبرئ من الاسلام او النبى والخلف بجملة غير الاسلام
كاذبا

كاذبا وعدم الوفاء بالنذر سواء كان نذر قرته ام نذر
لجاجة وتولية القضاء وتولية وسؤاله لمن يعلم من نفسه
الخيانة او الجور او نحوها والقضاء بجهل او جور واعانة
المبطل ومساعدته وارضاء القاضى وغيره الناس بما يخط
الله تعالى واخذ الرشوة ولو بحق واعطاؤها بباطل والى
فيها بين الراشى والمرشى واخذ مال على تولية الحكم ودفعه
حيث لم يتعين عليه القضاء ولو لم يلزمه البذل وقبول
الهدية بسبب شفاعته والخضومة بباطل او بغير علم كوكلاء
القاضى او لطلب حق لكن مع اظهار له لدو وكذب لا يذاع
للنعم والتسلط عليه والخصومة لمحض العناد بقصد
للخصم وكسره والمراء والجبدال المذموم وجور القاسم في قسمته
والمقوم في تقويمه وشهادة الزور وقبولها وكنم الشهادة
بلا عذر والكذب الذى فيه حد او ضرر والجلوس مع شرية
الخمر وغيرهم من الفاسق ايناسا لهم ومجالات الفقهاء
والفراء الفسقة والفهارس سواء كان مستقلا ام مقترنا بلعب

مكروه كالشجخ او محرم كالزرد واللعب بالزرد واللعب بالنطخ عند
 من قال تجرعه وهم اكثر العلماء وكذا عند من قال بجله اذا قرن به قمار
 واخراج صلوة عن وقتها او سباب او نحوها وضرب وتر وسماع
 وزمر غمار واستماع وضرب بكوتة واستماعه والتثيب بعلام ولو
 غير معين مع ذكره يعقده او بامارة اجنبية معينة وان لم يذكرها
 بفحش او بامارة مبرمة مع ذكرها بالفحش وانشاء هذا التثيب
 وهجو المسلم ولو بصدق وكذا ان اشتمل على فحش او كذب فاحش
 وانشاء الشعر الشتم على الهجو واذاعته والاطراء في الشعر بحال العادة به
 كان يجعل للجاهل او الفاسق عالما او عدلا والتكذب به مع صرف
 اكثر وقته فيه ومبالغته في الذم والفحش اذا منع مطلوبه وادمان
 صغيرة او صفات رجيح تغلب معاصيه طاعاته وترك التوبة
 من الكبيرة وبغض الانصار وشتم واحد من الصحابة ودعوى
 الانسان على غيره بما يعلم انه ليس له واستخدام العتيق
 بغير موع شرعي كان يعقده باطنا ويستم على استخدامته الحمد لله
 رب العالمين وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه اجمعين



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ وَبِهِ نَسْتَعِينُ
 الحمد لله والصلوة على نبيه **وبعد** فهذه رسالة
 في بيان مواضع الصلوة على النبي صلى الله عليه وسلم وقولها
 انتخاباً من مفتاح الحصن الحصين للشيخ محمد بن محمد بن
 محمد الجزري الشافعي وراعى فيها مذهب امامنا الاعظم **ابي** حنيفة
 النعمان فاقول وبالله التوفيق وعليه التكلان أما المواضع
 التي وردت الصلوة على ^{النبي} صلى الله عليه وسلم فيها فاربعمون
 الاول في التشهد في آخر الصلوة الثانية في صلاة الجنازة **بعد**
 التكبير الثانية الثالث الخطبة الجمعة والعيد **وبعد** واستسقاء
 وغير ذلك الرابع بعد اجابة المؤذن وعند الاقامة الخامس
 عند الدعاء وورد على ثلاثة اوجه احدها ان يصلى عليه
 قبل الدعاء **وبعد** الحمد والثاني ان يصلى اول الدعاء
 واوسطه واخره والثالث ان يصلى عليه في اوله واخره
 ويجعل



ويجعل حاجته متوسطة السادس عند دخول المسجد
 السابع عند الخروج منه الثامن على الصفا بعد التكبير والتلويح
 قبل الدعاء التاسع على المروة كذلك العاشر عند اجتماع القوم
 قبل تفرقهم الحادي عشر عند ذكره صلى الله عليه وسلم كلما
 واختلف في وجوبها فقال ابو جعفر الطحاوي وابو عبد الله
 الحلي يجب الصلوة كلما ذكر اسمه صلى الله عليه وسلم **وبعد**
 اذا ترك ذلك وقال غيرها مستحب لا ياتم اذا تركها ومن قال
 بوجوبها ينبغي ان يكفى مرة في المجلس والافقيضي السلسل
 الثاني عشر عند الفراغ من التلبية الثالث عشر عند استلام
 الحجر الاسود الرابع عشر عند الوقوف على قبره الخامس عشر
 اذا خرج الى السوق فيأتي اغفلها مكانا فيحمد الله تعالى ويصلى
 على النبي صلى الله عليه وسلم ويدعو بدعوات السادس عشر
 اذا قام من نوم الليل السابع عشر عقب ختم القرآن الثامن عشر
 يوم الجمعة التاسع عشر عند القيام من المجلس العشرون عند
 المرور على المساجد ورؤيتها الحادي والعشرون عند الهم

41
وطلب المغفرة الثاني والعشرون عند كتابة اسم النبي صلى الله
عليه وسلم الثالث والعشرون في ابتداء التذكير والوعظ
والشروع في الدرس وتبليغ العلم الرابع والعشرون عقيب
الذنب اذا اراد ان يكفر عنه الخامس والعشرون ارادة الزكوة
والبركة والنمو في نفسه وماله السادس والعشرون نفى الفقر
من الانسان وعدم الحاجة الى الناس السابع والعشرون
بعد صلواتي الصبح والمغرب الثامن والعشرون عند الصباح
والساء التاسع والعشرون عند خطبة الرجل المردة في الكعج
الثلاثون عند العطاس الحادي والثلاثون بعد الفراغ من
الوضوء الثاني والثلاثون عند دخول المسجد المنزل الثالث
والثلاثون في كل موضع يجتمع فيه لذكر الله تعالى الرابع والثلاثون
اذا نسي شيئا واراد ان يذكره الخامس والثلاثون في ليلة الجمعة
وقد تقدم يوم الجمعة السادس والثلاثون عند طنين الاذن
السابع والثلاثون عند حدوث حاجة او ضرورة الى الله تعالى
او الى احد من بني آدم الثامن والثلاثون بعد صلاة الجمعة لمن كان له
الى الله

الى الله حاجة التاسع والثلاثون عند النوم الاربعون عند
كل كلام ذي بال اي خرو وبالحلة فينبغي الاكثار من الصلوة عليه
فما يقصر في ذلك المحروم واما فوائد الصلوة على النبي صلى الله
عليه وسلم فاربعون ايضا الاولى امثال امر الله تعالى و
امثال امره واجب على كل مسلم قال الله تعالى ان الله وملائكته
يصلون على النبي يا ايها الذين امنوا صلوا عليه وسلموا
تسليما الثانية موافقته سبحانه في الصلوة عليه وان اختلفت
الصلواتان فصلواتنا دعاء وسؤال وصلوة الله تعالى
تظيم وتشريف الثالثة موافقة الملائكة فيها الرابعة
حصول عشر صلوات من الله تعالى على الصلي عليه مرة واحدة
الخامسة ان يرفع له عشر درجات السادسة ان يكتب له
عشر حسنات السابعة ان يمحي عنه عشرين سيئة الثامنة
ان يرحي استجابته دعائه اذا قدم امامه فهي تضاعف الدعاء
الى الله تعالى وكان موقوفا بين السماء والارض التاسعة انها
سبب لشفاعته صلى الله عليه وسلم اذا هو قنن باسئال اوليائه

او افردها العاشرة انها سبب لفقران الذنوب الحادي عشر
انها سبب لكفاية العبد ما اهله الثانية عشر انها سبب لقرب
العبد من صلى الله عليه وسلم يوم القيمة الثالثة عشر انها
تقوم مقام الصدقة لدى المرة الرابعة عشر انها سبب
لقضاء الحاج الخامسة عشر انها سبب لصلوة الله تعالى
على الصلي وصلوة ملائكته عليه السادسة عشر انها سبب لذكوة
للمصلي وطهارة ونماء السابعة عشر انها سبب لتبشير العبد
بالجنة قبل موته الثامنة عشر انها سبب للنجاة من احوال القيمة
التاسعة عشر انها سبب لرد النبي صلى الله عليه وسلم عليه
المشرون انها سبب لطيب المجلس وان لا يعود حيرة على
اهله يوم القيمة الحادية والعشرون انها سبب لتذكير العبد
بما فيه الثانية والعشرون انها سبب لنفي الفقر الثالثة والعشرون
انها تنفي عن العبد اسم الجمل اذا صلى عليه عند ذكره صلى الله عليه وسلم
الرابعة والعشرون نجاة من الدعاء عليه برغم الانف اذا ذكرها
عند ذكره صلى الله عليه وسلم الخامسة والعشرون انها ترضى
صاحبها

صاحبها على طريق الجنة وتخطي تاركها عن طريق الجنة السادسة صلى الله عليه وسلم
والعشرون انها تنجي من نتي المجلس الذي لا يذكر الله تعالى فيه وسوله
السابعة والعشرون انها سبب لتمام الكلام الذي ابتداء بحمد الله و
الصلوة على رسوله صلى الله عليه وسلم الثامنة والعشرون انها
سبب لو فور نور العبد على الصراط التاسعة والعشرون ان
يخرج العبد بها من الجفاء الثلثون انها سبب لابقاء الله تعالى الشأ
الحسن للمصلي بين اهل السماء والارض لان المصلي طالب من الله تعالى
ان يثني على رسوله صلى الله عليه وسلم ويكرمه ويشرفه والجزاء
من جنس العمل فلا بد ان يحصل للمصلي نوع من ذلك الحادية والعشرون
انها سبب لبركة في ذات المصلي وعمله وعمره واسباب مصالحه
لان المصلي داع ربه ان يبارك فيه وعلى اله والدعاء مستجاب والجزاء
من جنه الثانية والثلثون انها سبب لنيل رحمة الله تعالى الثالثة والثلثون
انها سبب لدوام محبة لرسول الله صلى الله عليه وسلم وزيادتها
وتضاعفها وذلك عقد من عقود الايمان الذي لا يتم الا به لان
العبد كلما اكثر من ذكر المحبوب واستحضاره في قلبه واستحضار محبته

ومعانيه الجالبة تضاعف حبه له ويزداد شوقه اليه واستولى
على جميع قلبه واذا عرض عن ذكره واحضار محاسنه بقلبه نقص
حبه من قلبه الرابعة والثلاثون ان الصلوة عليه صلى الله عليه وسلم
سبب لمحبتهم للعبد فانها اذا كانت سببا لزيادة محبته للمصلي عليه
فذلك هي سبب لمحبتهم هو للمصلي عليه صلى الله عليه وسلم الخامسة
والثلاثون انها سبب لهداية العبد وحيوة قلبه فانما لما اكثر
الصلوة عليه صلى الله عليه وسلم وذكره استولت محبته
على قلبه فلا يبقى في قلبه معارضة لشي من اوامره ولا شك في شيء
مما جاء به بل يصير ما جاء به مكتوبا مسطورا في قلبه لا يزال
يقراه على تعاقب احواله ويقبض الهدى والفلاح وانواع العلوم
منه وكلما ازداد في ذلك بصيرة وقوة ومعرفة ازدادت صلوة
عليه صلى الله عليه وسلم السادسة والثلاثون انها سبب لعموض
اسم المصلي عليه صلى الله عليه وسلم وذكره وكفى بالعبد نسيلا
ان يذكر اسمه بالخير بين يدي رسول الله عليه وسلم السابعة والثلاثون
انها سبب لتثبيت القدم على الصراط والجواز الثامنة والثلاثون
ان

ان الصلوة عليه صلى الله عليه وسلم اداء لا قل القليل من حقه
وشكر على نعمته التي انعم الله بها علينا مع ان الذي يستحق من
ذلك لا يحصى علما ولا قدرة ولا ارادة ولكن الله سبحانه بكرمه
رضي من عباده باليسر من شكره واداء حقه التاسعة والثلاثون
انها متضمنة لذكر الله تعالى وشكره ومعرفة انعامه على عبده
بارساله فالمصلي عليه صلى الله عليه وسلم قد تضمنت صلوة
عليه ذكر الله تعالى وذكر رسوله حقيقا ان يخبره بصلوة عليه
ما هو اهله كما عرفنا ربنا تعالى وهدانا الى طريق مرضاته فمضى
متضمنة لجميع الايمان الاربعون ان الصلوة عليه صلى الله عليه وسلم
من العبد هي دعاء ودعاء العبد وسؤال من ربه تعالى نوعان
احدهما حوائجه ومهمات وما ينوبه في الليل والنهار فهذا
دعاء وسؤال وايتار لمحبوب العبد ومطلوبه والثاني
سؤاله ان يثني على حبيب وخليفه صلى الله عليه وسلم ويزيد
تثنيته وتكريمه واشادة ذكره ورفعته ولا ريب ان الله تعالى
يجب ذلك ورسوله صلى الله عليه وسلم يحبه فالمصلي عليه

الحمد لله

قد صرف سؤاله ورغبته الى محاب الله ورسوله صلى الله
واثر ذلك على حوائجه ومحابه بل هذا المطلوب من احب
الامور اليه وانرها عنده فقد اثر ما يحبه الله ورسوله
صلى الله عليه وسلم على ما يحبه هو ومن اثر الله تعالى على غيره
اثره الله تعالى على غيره لان الجزاء من جنس العمل ولو لم يكن
من فوائد الصلوة عليه الا هذا الكفى وفي الحقيقة فوائد
الصلوة على النبي صلى الله عليه وسلم لا تحصى وثمرة لا تعد
ولا تنقص في الدنيا والاخرة لا سيما في المضايقة في المهمات
والهموم وقضاء الحاجات صلى الله عليه وعلى اله وصحبه
اجمعين وللحمد لله رب العالمين تمت الرسالة

الشرقية في اليوم السادس والعشرين من ذي الحجة

الشرقية بعناية الله تعالى
سنة سبع ومائة
والف

قابلية بقدر الامكان

بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين

الحمد لله والصلوة على نبيه أما بعد فهذه رسالة في بيان
كلية الشهادة وتبنيها على بابين الباب الأول في بيان قولنا
أشهد أن لا اله الا الله اعلم ان الشهادة في اللغة بمعنى الاخبار
بصحة الشيء عن مشاهدة وعيان لا عن تخمين وحبان
وقوله الشهادة اخبار صادق في مجلس القاضي بلفظ الشهادة
منقول عن هذا المعنى ويجئ بمعنى اداء الشهادة كما يقال شهد له
بكذا شهادة اي ادى ما عنده من الشهادة ويجئ ايضا بمعنى
الحضور كما نقول شهد به شهود العدل حضره ويجئ ايضا
بمعنى القسم كما نقول اسهد بالله اي حلف به ومعنى الشهادة
في شهد ان لا اله الا الله تصديق بالجنان واقرار باللسان
فان قلت هل هو حقيقة ام مجاز قلت مجاز لغوي وحقيقة
شرعية شبه الاقرار والتصديق بشهادة الشاهد في البيان
والكشف فاطلق على ذلك الشهادة كما اطلق الاسد على الرجل
الشجاع

الشجاع فيكون استعارة ويشهد لما قلنا قول الفسري ان شهد
في قوله ما شهد الله انه لا اله الا هو والملائكة واولو العلم
بمعنى باتين في حق الله تعالى ومعنى اقر في حق الملائكة ومعنى
اقر واحتج في حق اولي العلم فان قلت الاصل ان يكون اللفظ
حقيقة فما الصارف عن ^{اللفظ} قلت الصارف عن ^{اللفظ} استقامة
المعنى اللغوي في هذا المقام فان قلت لا شك ان الاقرار هو
اخبار المخبر بحق لغيه على نفسه كما ان الدعوى اخبار بحق
لنفسه على غيره والشهادة اخبار بحق لغيه على غيره فكل نظر
معنى الاخبار لغيه على نفسه في هذا المقام قلت نعم يشهد بذلك
حديث معاذ فان عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال
يا معاذ هل يدري ما حق الله على عباده وما حق العباد
على الله قلت الله ورسوله اعلم قال حق الله على العباد
ان يعبدوه ولا يشركوا به شيئا وحق العباد على الله
ان لا يعذب من لا يشرك به شيئا فان قلت فان قلت
اي معنى من المعاني اللغوية يناسب ما ذكرته قلت الظاهر

بحق

ان المعنى الاول يناسبه زيادة مناسبة ثم ان اشهد فعل معرب
عامله معنوى فاعله مستتر فيه وهو انا وان تحققة من
الثقيلة عاملة في ضمير الشأن المقدر كقوله تعالى علم ان سيكون
فان قلت فلم لا يجوز ان تكون ههنا مصدرية غير مخففة
من الثقيلة قلت لقيام المناقات بين معنى الشهادة وبين
ان المصدرية فالشهادة تدل على التحقق والوقوع والمصدرية
تدل على الرجاء المنبئ عن عدم معلومية تحقق ما بعدها فان
قلت فلا تى شئ قد ضمير الشأن قلت لعصا الابهام والتخمين
وليتمكن مضمون الجملة المفسرة في ذهن السامع فضل تمكن
وليكون اوقع في القلب فان الحاصل بعد الطلب اعز من
المناق بلا تب فان قلت المقدر ضمير المذكر او ضمير المؤنث
قلت ضمير المذكر فان قلت فلم حذف قلت لكثرة دوران
هذا الكلام ولعصا الاختصار مع الامن من الالتباس
لقيام قرينة دالة عليه ولتأكيد الاغراض السابقة وللإشعار
بان المقبر هو الجملة المفسرة وبانها نصب عين القلوب وطمح
النظر

النظر والاعتبار ولا اله كحتم عشر عند الاحفش والمبرد
فيكون لا نفى للجنس واله منصوب المحل على انها اسمها و
عند الزجاج ان حركتها اسمها اعرابية فيكون منصوبا لفظا
وعدم التنوين لا ينافيها فانه ليس من لوازم الاسم والعرب
يجوز انفكاكه عنه وعند البعض انها لا تنقل فيه اصلا وهو
وحده مرفوع المحل على انه مبتدأ واما خبرها فحذوف بالتأني
اي لا اله موجود ويكثر حذفه واما بنو تميم فهم يحذفون
خبرها مطلقا وقيل اذا كان عاما كما في هذا القول فان قلت
فلم لم يقدر الخبر المحذوف ممكنا كما قدر بعض اهل الاستدلال
مع ان نفى الامكان يستلزم نفى الوجود من غير عكس فيكون
البلغ في الرد قلت لعدم قرينة دالة عليه ولا ان التوحيد هو
بيان وجوده ونفى اله غيره لا بيان الامكان وعدمه
غيره على ان هذا القول رد لخطأ المشركين في اعتقاد تعدد
الاله في الوجود فيكون الامكان مسكوتا عنه بحسب دالة
القول ومقتضى المقام فتقدير الخبر المحذوف ممكنا ونحو غير صحيح

لفظا وان كان صحيحا عقلا والواجب على التكلم رعاية مقتضى العلم
واعطاء كل مقام حقه والاحرف استثناء والمستثنى مرفوع على انه
بدل من محل اسم لا فان قلت فكيف يكون بدلا مع انه لا يصدق
عليه تعريف البدل قلت لان لم عدم الصدق فانه المقصود
في نسبة الوجود بشهادة المقام فان قلت فكيف يكون
مقصودا بالنسبة وقد نسب الى المبدل منه الوجود المنفي قلت الكلام
في نسبة الوجود المطلق واما المنفي والاثبات العارضان عليه
فلا كلام فيهما فان قلت فهل للجلالة علم قلت الظاهر انه علم
بشهادة افادة التوحيد فلو لم يكن علما لما افاده كقولنا
لا اله الا الرحمن وهذا تصوير المنقول بصورة العقول
لثبوت اثبات المطلوب على وجه القبول لا اثبات اللغة
بالاستدلال حتى يقال انه غير جائز على المذهب الحق على انا
نقول ان الاعلام ليست من اللغة وان اثبات العلمية
ليست في محل النزاع كما لا يخفى فان قلت اي بدل من الابدال
هو قلت قالوا انه بدل على معنى ان المشتكى فرد خاص من مفهوم
الاله

٩٨
الاله فان قلت هل يتصور ههنا بدل البعض قلت يتصور من حيث
النظر الى الافراد وان لم يتصور من حيث النظر الى مفهوم اله فان قلت
فهل يطلق عليهم قلت الظاهر انه لا يطلق عليهم سيما المادة الوهم
ودفع الاستنباه والالتباس ولهذا صور البحث في لفظة
الاستثناء والمستثنى لا في لفظة الجلالة فان قلت فذلك يتصور
من حيث النظر الى الافراد يقتضي المهر وب عنه قلت ان التصور
والثقل لا يتلزم الامكان فضلا عن الوقوع على ان ذلك
للجواب واراد على سبيل الحكاية والتقدير فان قلت فهل يخالف
هذا ما قال اهل الكلام من ان الله تعالى لا يوصف بالمجانة
قلت لا فان المراد من الجنس هناك هو المقول على الكثيرين المختلفين
بلحقايق قولنا ذاتيا فالجنسية تفضي الى تركيب فامتنع انضاف
الله تعالى بها واما المراد من الجنس ههنا فهو المقول على ما تحت قوله
عرضيا فيكون مثبت بمعنى والمنفي بمعنى اخر فلا يتوجه ههنا
اشكال فان قلت ما العامل في البدل ههنا قلت العامل هو العامل
في المبدل منه وهو العامل المعنوي فان قلت فهل يجوز ان يكون

الاعمال فيه الوجود على قول من قال ان العامل في المبدء هو الخبر
قلت جاز بل ظاهر كمن لما كان هذا المختار مذهب سوية بنينا
لجواب عليه فان قلت فيل يجوز النصب في المستثنى هنا قلت
لا شك في الجواز وقد نصبوا المستثنى هنا كمن الرفع اولى لكونه
بدلا كما في قوله كما فعلوه الآفيل والآفيل فان قلت هذا
كلام تام غير موجب قلت نعم لان المراد من تمام الكلام هنا
هو ان يكون المستثنى منه مذكورا فيه سواء كان جميع
اجزاء الكلام مذكورا او لا ولا مع اسما وخبرها جملة اسمية
مرفوعة المحل على ان خبر ضمير الشأن وان مع اسما وخبرها
منصوبة المحل على ان مفعول اشهد وهو مع معموله جملة فعلية
ابتدائية لا محل لها من الاعراب نحو انا اعطيناك الكوثر فان قلت
فهل يجوز ان يكون له محل من الاعراب قلت يجوز اذا قد
القول قبلها على معنى قول اشهد ان لا اله الا الله فيكون مفعول
القول منصوب المحل ثم ان قولنا لا اله الا الله قد دل على نفي
الوهم ما سوى الله لغة بالاتفاق واما دلالة الله على اثبات
الالوهية

الالوهية والوجود له فعند الحقيقة رحمهم الله على سبيل الاشارة
لان الله لما ذكر ثم اخرج الله منه ثم حكم على الباقي بعد الاستثناء
بالنفي يكون اشارة الى ان حكم المستثنى خلاف حكم الصدر والا
لما اخرج منه فان قلت لو صح القول بالاثبات هنا على سبيل
الاشارة لزم جواز القول بالحكم في كل مستثنى بالاشارة
بغير هذا التوحيد قلت لا نسلم لزوم ذلك بناء على ان المراد
من الاشارة هنا هو الدلالة على الحكم بعد تحقق انصاف
المستثنى به في نفس الامر لا الدلالة مطلقا ومن المعلوم ان كل
مستثنى ليس بموصوف بحكم في نفس الامر بخالف حكم المستثنى منه
واما عند الشافعي رحمهم الله فدلالة الله عليه بحسب اللغة ايضا
لان الاستثناء من النفي اثبات عنده واما عند القاضي
واتباعه فدلالة على سبيل الضرورة لان الله لما كان
ثابتا في العقول يلزم من نفي غيره وجوده ضرورة فان قلت
ما السر في تخصيص مذهب الحنفية بالاشارة دون الضرورة
قلت هما امكن الاثبات بوجه من الوجوه فلا نقول بالضرورة

واما القاضي واتباعه فلما لم يقولوا بالاخراج ههنا حتى يمكن القول
بالاشارة ايضا قالوا ان الاثبات بالضرورة لاجل الضرورة
فان قلت اذا قال الدهري لا اله الا الله يحكم باسلامه بالاجماع
مع ان الاثبات بطريق الضرورة لا يتم فيه على اصل القاضي
قلت السؤال غير موجه كونه متكلما بكلمة الشهادة ح لا مخاطبا
بها فان قلت مجرد المتكلم بها لا يقتضي التصديق كما فباى طريق
يحكم بالايمان قلت هذا القول يدل على التصديق لغة وعرفا
يشهد بذلك قوله عليه الصلوة والسلام امرت ان اقاتل
الناس حتى يقولوا لا اله الا الله للحديث فان قلت فلا يتم
الرد عليهم ههنا على اصله اذا كان مخاطبا بهذا الكلام لا انتفاء
اعتبار الضرورة في حقه قلت يتم لان هذا المركب قد دل
بحسب اجراءه على حكم الاثبات ههنا وان كان هو من حيث
هو مركب لا يدل عنده الاعلى حكم واحد مقصود من هذا
المجموع فان قلت فكيف يدل على الاثبات على اصله وقد قال
في قول القائل لفلان على عشرة الاثنية المجموع وهو عشرة
الاثنية

الاثنية بازاء سبعة كانه وضع له اسمان مفرد وهو سبعة
ومركب وهو عشرة الاثنية قلت من المعلوم عندك بالضرورة
ان كون لزوم السبعة مقصودا من هذا المجموع لا ينافي دلالة
على حكم الاثبات ههنا بحسب اجراءه بل يقتضي دالة الاجراء وان نسبت
الى اجراءه نسبة الكلام الى مفرداته لانه نسبة الكلمة الى اجراءها
وهي عبارة عن حروف المباني يدل على ذلك قول الشاعر
بنت سبع واربع وثلاث هي حب الميتم الشاوق فان
المراد منه بنت اربع عشرة سنة مع ان مفرداته قد دلت
على معانيها بلا شك ويشهد لما ذكر كون المستثنى ههنا مرفوعا
على البدلية فانه مقصود بالنسبة ولهذا جعل الرفع ههنا
كانه واجب حتى لا يكاد يستعمل بالنصب فان قلت فما السبب
في اختيار طريق الاستثناء في افادة التوحيد للمخاطب دون
غيرها من الطرق التي يتفاد منها النفي والاثبات قصدا
وصريحا بلا شبهة قلت السبب فيه هو قصد اليجاز و
الاختصار والتنبيه على ان حكم النفي ليس كحكم الاثبات

عنده فان الثاني لم عنده دون الاول فلذا كان حكم
النفي هنا مستفادا منه فصدا وحكم الثبوت حاصلا منه
ضمنا وبتعام ان الاصل يقتضي عكس ذلك فاذا تقرّر
الدلالة على النفي والاثبات فقد تحقق الدلالة على التوحيد
لان المراد من التوحيد التصديق بان الله اله واحد مع التصديق
بنفي الوهية ما سواه فان قلت فما المراد من الالهية هنا
قلت المراد منها هو العبودية فان قلت فهل يجوز ان يكون
بمعنى استحقاق العبادة وبمعنى وجوب الوجود كما ذهب
اليه البعض قلنا لا مانع من الجواز لكن المعنى الاول هو الاول
لتبادره الى الذهن ولزيادة مناسبة لظاهر المقام فان
قلت المفهوم من قولنا لا اله الا الله التصديق بوجود
الله تعالى مع التصديق بنفي وجود غيره فهل يكون هذا
توحيدا ايضا وهل يتحقق فرق بينهما قلت نعم هو توحيد
ايضا غاية ما في الباب ان المفهوم منه موجب التوحيد
الذي ذكرنا ولا فيكون بينهما غاية التناسب بل بينهما اتحاد
في التحقيق

في التحقيق فان قلت فلم سلك في التوحيد الى هذه الطريقة
في اللغة دون الطريقة الاولى قلت لان مطمح النظر هو الوجود
عندهم لا الالهية فيكون الرد على حسب اختلاج الشبهة
عندهم فان قلت فلا يتم التقريب فان المراد نفي الخاص لا النفي
العام قلت قد يتم التقريب فان سلب العام يستلزم سلب
الخاص لكونه اخص منه فان قلت لاشك انه قد فهم من
هذا القول ثبوت الوجود المطلق للمشيئ فيل يفهم مشيئ
الوجود وللخاص له ايضا قلت نعم بناء على ان تحقق العام
يستلزم تحقق الخاص اذا لا وجود له الا في ضمنه وعلى ان ثبوت
امر لا مرفوع ثبوت ذلك الامر في نفسه لا سيما عند الاشعري
فان وجود كل شئ عينه عنده فان قلت فبأي طريق يفهم هذا
قلت بطريق شهادة العقل وفحوى الخطاب فان قلت فكيف
يتم هذا على اصل الاشعري فان وجود كل شئ عينه عنده
فلا يكون مشتركا معنويا قلت سلمنا ذلك لكن عدم العروض
بحسب الخارج لا ينافي العروض بحسب الذهن وباعتبار المعنى



١٠٢
 اللغوي على ان الاعتراض اعترض لا يضرب فان المطلوب يتم
 سواء كان الوجود مشتركاً لفظياً او معنوياً فان قلت فربما
 يكون التصديق بان الله واحد مع التصديق بنفي وجود
 غيره توحيداً ايضاً قلت لا شك انه توحيد لكن الذي قد
 هو الطريق المقول عليه عند المحققين وانت تعلم ان تعدد
 طريق الاثبات لا يستلزم تعدد المطلوب في نفس الامر
 فان قلت لا شك ان التوحيد بمعنى الاعتقاد علم واللفظ
 واللفظ يدل على العلوم لا علم اذ لا دلالة عليه باحدى ^{الدلالات}
 التثنية فبأى وجه يفيد قولنا لا اله الا الله التوحيد قلت
 يفيد كفاية لخواص الخطاب التي يعتبر بينها وبين معانيها
 المركبات مناسبة واتصالات بأى وجه كانت فتكون مثل هذه
 الدلالة التزامية عند اهل البيان وان لم تكن التزامية عند
 اهل الميزان فان قلت لا شك ان التوحيد عبارة عن
 التصديق بالخصوص كما مر فلا يكون مدلولاً التزامياً لانه
 ادراك والمدلول التزامي مدرك قلت سلمنا ذلك لكن المراد
 من الدلالة

من الدلالة هو الانتقال في الجملة فيكون التوحيد مدلولاً التزامياً
 بهذا الاعتبار فان قلت هب ان الامر كذلك لكن ما ذكرته انما يتم
 لو كان في قولنا لا اله الا الله قضيتان احديهما مناط الاثبات
 والاخرى متعلق النفي وهما قضية واحدة كما ترى فجاء الاشكال
 من وجه اخر قلت هو قضية واحدة في الظاهر لكنه قضيتان
 في التحقيق فاندفع الاشكال بخلافه فمن هذا علم سقوط
 هذا الاعتراض الذي يورد على مذهب الشافعي فافهم فان قلت
 فقد قالوا كلهم بالاثبات ههنا فاما معنى قول ابي حنيفة وغيره و
 ليس الاستثناء من النفي اثباتاً قلت يحمل قوله على سلب الزوم
 المستفاد من قول الشافعي لا على سلب الجواز والوقوع دفعا
 للدافع الموهوم بين قوليه فان قلت فلم لا يحمل النزاع ههنا
 على النزاع اللفظي بان نقول ان مراد ابي حنيفة وغيره من قولهم
 ليس الاستثناء من النفي اثباتاً سلب الاثبات بالنظر الى الظاهر
 فان المستثنى مفرد وان مراد الشافعي من قوله الاستثناء من النفي اثبات
 هو الاثبات في الجملة ولو بمعونة المقام قلت لان ابا حنيفة قد

قد صرح مرارا بان لاحكم في صورة الاستثناء من النفي أصلا
ويشهد بذلك قوله تعالى وما كان لمؤمن ان يقتل مؤمنا الا
خطأ اذ لا يجوز اذن الشرع بالقتل الخطأ لان جبرته الحرمه
ثابتة على ترك التروى ولهذا يجب فيه الكفارة ولو كان
مباحا محضاً لما وجبت فيه الكفارة ومعلوم ان الاصل
في الاستثناء هو الاتصال فلا يعدل عنه فان قلت فهل يمكن
التفصيل في هذه المسئلة حتى يعلم في امثال هذه الشبهات
قلت يمكن لكن لا نقول بان التفصيل مختار ههنا كما قال
غيرنا في امثال هذه المواضع رعاية للادب وصيانة عن
المخالفة لهم وتقريرا لما كان على ما كان فان الخروج عنه ههنا
وان لم يكن مخالفا للاجماع لكنه قوة مخالفة للاجماع فان
قلت كيف يصح الاستثناء على الاتصال مع انه يتبادر منه
الذهن الى تناقض حكم وهو غير جائز قلت اداة الاستثناء
قرينة دالة على ان المستثنى غير داخل تحت حكم المستثنى منه
فان قلت فبأي وجه يصح هذا الاستثناء مع ان المراد من الاله
ههنا

ههنا هو المعبود بالحق لا مطلق المعبود فيكون المستثنى عن
المستثنى منه فيلزم استثناء الشيء في نفسه قلت لان لم لزوم
ذلك فان معنى المستثنى غير معنى المستثنى منه بلا شبهة على اننا
نقول سلط النفي على ما عدا المستثنى لتنزيل وجود غيره منزلة
العدم لعدم الاعتداد به فان قلت فكيف يكون هذا القول
على المخالف مع انه يعاند الحق مع قيام المعجزة قلت المراد ههنا الرد
عليه بحسب دلالة الالفاظ ومقتضى المجاورة واما الزام الحجة
عليه بحسب الاستدلال فنذكره فيما بعد ان شاء الله تعالى
ثم ان قولنا لا اله الا الله يفيد القصر فان قلت اي قسم اقسام
القصر ههنا اقصر حقيقي ام اضافي قلت الظاهر ان المراد هو الحقيقي
فان قلت اي نوع يقصد من الحقيقي ههنا اقصر الموصوف على الصفة
ام بالعكس قلت التحقيق ان المطلوب ههنا قصر الصفة على الموصوف
فان الاله يتضمن معنى الوصف فان قلت فهل يجري قصر الافراد
والقلب والقيس في هذا النوع قلت نعم فان قلت قد صرح
بعضهم بان لا يجري في القصر الحقيقي قلت يحمل كلامه على انه لا يجري

في قصر الموصوف على الصفة من القصر الحقيقي والآفلان كلامه
وكلامنا في قصر الصفة على الموصوف من الحقيقي فان قلت ايها
يصدق على هذا القصر قلت الصادق عليه ههنا هو قصر الافراد
فان قلت فكل على ههنا استعمال قولنا لا اله الا الله بدون
اعتبار الافراد والقب والقيس قلت يمكن اذا كان المخاطب
بهذا القول موافقا لاعتكافهم في مضمون هذا القول كما اذا كان
المتكلم مخاطب به نفسه سلوكا الى طريق التجريد كقول الشاعر
تطاول ليك بالاثمد ونام الخي ولم تر قدي فان قلت فكل
يجوز ان يكون القصر ههنا اضافيا قلت نعم اذا كان المراد
من الوجود ههنا مطلق الوجود وسلط النفي على وجود
ماعد المستثنى فان الوجود منفي عن محتجج الوجود لا عن
ممكن الوجود واما اذا كان المراد منه الوجود الواجب
فلا يكون القصر الحقيقيا فان قلت فما الوجه المقتضى
للقصر واختصاص معنى الوهية بالمستثنى قلت تعلق النفي
باله على سبيل العموم لكونه نكرة في سياق النفي مع ان استثناء
المستثنى

المستثنى قد اقتضى ذلك لحصول الحكم للمستثنى مع نفي الحكم
عماده وهو المراد من القصر ههنا فان قلت هذا هو المقتضى
بحسب محوى الكلام فما المقتضى له بحسب نفس الامر قلت استغناء
ذات المستثنى عن غيره في اقتضاء التقيين يقتضى ذلك فان قلت
هل يجوز الاستدلال على مسألة التوحيد بالدليل السمي نحو
فاعلم انه لا اله الا الله وغير ذلك قلت يجوز لعدم توقف
السمي على الوحدة وكذا السمع والبصر بخلاف وجود الصانع
وكلامه وقدرته وارادته وما قيل ان العدد يستلزم
الامكان على المحض في موضعه وما لم يعرف ان الله تعالى
واجب الوجود لذاته خارج عن جميع المحككات لم ينتظم
برهان الرسالة مردود بان غايته استلزام الوجوب الوحدة
لا استلزام معرفة معرفتها فضلا عن التوقف ومنشأ الغلط
عدم التفرقة بين ثبوت الشيء والعلم بثبوت كذا ذكر العلامة
التفتازاني في شرح المقاصد والمشهور في اثبات الوحدة
بين المتكلمين برهان القانع المشار اليه بقوله تعالى لو كان فيها

الهمزة إلا الله لفدتا وتقريره انه لو أمكن الممان لا يمكن
بينهما تمنع بان يريد احدهما حركة زيد والآخر سكونه
لان كلاهما في نفس امر ممكن وكذا تعلق الارادة بكل منهما
اذ لا تضاد بين الارادتين بل المرادين وح اما ان يحصل الامر
فيجتمع الضدان او لا فيلزم عجز احدهما وهو اعادة الحدوث
والامكان لما فيه من مشايبة الاحتياج فالنقد مستلزم
لامكان التمانع المستلزم للحال وهذا تفصيل ما يقال ان
احدهما ان لم يقدر على مخالفة الآخر لزم عجزه وان قدر
لزم عجز الآخر وما ذكرنا يندفع ما يقال انه يجوز ان يتفقا
من غير تمنع او يكون الممانعة والمخالفة غير ممكن للاستلزام
الحال وان يمتنع اجتماع الارادتين كما رادة حركة زيد
وسكونه معا قال العلامة التفازاني في شرح العقيدة النسفية
اعلم ان قوله تعالى لو كان فيهما الهمزة إلا الله لفدتا حجة
اقناعية والملازمة عادية على ما هو الايق بالخطابات
فان العادة جارية بوجود التمانع والتغالب عند تعدد الحاكم
على ما

على ما اشير اليه بقوله تعالى ولم على بعضهم على بعض والآفاق اريد
الفساد بالفعل اي خروجها عن النظام المشاهد فجرد النقد
لا يستلزمه لجواز الاتفاق على هذا النظام وان اريد امکان
الفساد فلا دليل على انتفاء بل النصوص شاهدة بطل السموات
ورفع هذا النظام فيكون ممكنا لا محالة واعتراض علم بوجوب
الاول ما شنع به بعض معاصريه وهو الشيخ عبد اللطيف الكرماني
من ان صاحب البصرة قد حكم بكفر من قال ان دالة الآية
ظنية يعني باهاشم وذلك لان الخصم اذا منع الملازمة لم يتم
الاستدلال وذلك يستلزم ان يعلم الله رسوله ما لا يتم
الاستدلال به على المشركين فيلزم احد محذوري اهل الجمل
او السفة تعالى الله عن ذلك علوا كبيرا وقد تصدى تلميذ
العلامة التفازاني وهو العلامة الزاهد الشيخ علاء الدين
محمد بن محمد البخاري لرد هذا التشنيع بما ريت ان اسوقه
بلفظه لا شمالة على فوائد قال رحمه الله الافاضة في الجواب
على وجه يرشد الى الصواب تتوقف على ما اوردته الامام حجة الاسلام

١٠٦
ما حاصله ان الادلة على وجود الصانع وتوحيده تجري
مجري الادوية التي يعالج بها مرض القلب والطبيب ان لم يكن
حاذقا مستعملا لادوية على قدر قوة الطبيعة وضعفها
كان افاده اكثر من اصلاحه كذلك الارشاد بالا دلة
الى الهداية اذ لم يكن على قدر ادراك العقول كان الافاد
للعقائد بالا دلة اكثر من اصلاحها وحيث ان لا يكون
الارشاد لكل احد على ويرة واحدة فالمؤمن المصدق
سماعا وتقليدا لا ينبغي ان تحرك عقيدته بتحرير الادلة
فان النبي صلى الله عليه وسلم لم يطالب العرب في مخاطبته
اياهم بالكثير من التصديق ولم يفرق بين ان يكون ذلك
بايمان وعقد تقليدي او بيقين برهاني ولجافي الغليظ
الضعيف العقل الجاود على التقليد المصر على الباطل لا تنفع معه
الحجة والبرهان وانما ينفع معه السيف والسنان والثاؤون
الذين فيهم نوع ذكاء ولا تصل عقولهم الى فهم البرهان العقلي
المفيد للقطع واليقين ينبغي ان يتلطف في معالجتهم بما يمكن
من الكلام

من الكلام المنفع المقبول عندهم لا بالا دلة اليقينية البرهانية
لمقصود عقلم عن ادراكها لان الاهتداء بنور العقل المجرد
عن الامور العادية لا يخص الله تعالى الا الاحاد من عباده
والغالب على الخلق المصور والجهل فهم لمقصودهم لا يدركون
براهين العقول كما لا تدرك نور الشمس ابصار الخفايش
بل تضرهم الادلة القطعية البرهانية كما تضر رباح الورد
للمحل وفي مثل هذا قيل في منح الجهال علما اضاعه ومن
منع المستوجبين فقد ظلم واما الفطن الذي لا يقنعه
الكلام الخطابى فتجب الحاجة معه بالدليل القطعي البرهاني
اذا تم هذا فقول لا يخفى ان التكليف بالتصديق بوجود
الصانع وتوحيده يشمل الكافة من العامة والخاصة
وان النبي صلى الله عليه وسلم مأمور بالدعوة للناس
اجمعين وبالحاجة مع المشركين الذين عامتهم عن ادراك
الادلة القطعية البرهانية قاصرون ولا يجدى معهم الا
الادلة الخطابية المبنية على الامور العادية والمقبولة التي

الفوها وحسبوا انها قطعية وان القرآن العظيم شتم على الادلة
العقلية القطعية البرهانية التي لا يعقلها الا العالمون وقيل
ماهم بطريق الاشارة على ما بينه الامام الرادى في عدة آيات من
القرآن وعلى الادلة الخطابية النافعة مع العامة لوصول
عقولهم الى ادراكها بطريق العبارة تكميلا للحجة على الخاصة
والعامة على ما ثبت بذلك قوله تعالى ولا يابس
الا في كتاب مبين وقد اشتمل عليها عبارة واشارة قوله
لو كان فيها الهمة الا الله لفدنا اما الدليل الخطابى المدلول
عليه بطريق العبارة فهو لزوم فساد السموات والارض
بمخرجهما عن النظام المحسوس عند تعدد الالهة ولا يخفى
ان لزوم فسادهما انما يكون على تقدير لزوم الاختلاف
ومن البين ان الاختلاف ليس بلازم قطعيا لا مكان الاتفاق
فلزوم الفساد لزوم عاوى وقد اشار اليه الامام الرادى
حيث قال اجري الله الممكن مجرى الواقع بناء على الظاهر ولا يخفى
على دوى العقول السليمة ان ما لا يكون في نفس الامر لا زما
وقطعيا

107
وقطعيا لا يصير مجمل الجاعل وتسميته اياه برهانا دليلا قطعيا
زعم ان تسميته قطعيا وبرهانا صلاية في الدين ونصرة
للاسلام والمسلمين هيئات هيئات فان ذلك مدرجة
لطن الطاعنين ونصرتهم لا تحتاج الى ادعاء ما ليس بقطعي
قطعيا لا شتمال القرآن على الادلة القطعية العقلية التي لا يعقلها
الا العالمون بطريق الاشارة النافعة للخاصة وعلى الادلة
الخطابية النافعة للعامة بطريق العبارة واما البرهان
العقلى القطعى المدلول عليه بطريق الاشارة فهو برهان التامع
القطعى باجماع المتكلمين المستلزم لكون مقدورين قادرين
ولعجزها او عجز احدهما على ما بين في علم الكلام وكلاهما محالان
عقلا على ما بين فيه ايضا لا التامع الذى تدل عليه الآية بطريق
العبارة بل التامع قد يكون برهانيا وقد يكون خطابيا و
لا ينبغي ان يتوهم ان كل تامع عند المتكلمين برهان وقطعية
لزوم الفساد المدلول عليه بالاشارة لانتفاء خطابيته لزوم الفساد
المدلول عليه بالعبارة لان الفساد المدلول عليه بالاشارة

هو كون مقدورين قادرين وعجز الالهين المفروضين
او عجز احدهما والفساد المدلول عليه بالعبارة هو خروج
السماوات والارض عن النظام المحسوس فاين احدهما
عن الآخر ثم قال فاذا قد علم اشتمال القرآن المجيد على الادلة
القطعية على التوحيد بطريق الاشارة وعلى الادلة الخطابية
عليه بطريق العبارة وان الاشارة اوفق للخاصة والعبارة
ارفق بالعامّة وان قوله تعالى ادع الى سبيل ربك بالحكمة
والموعظة الحسنة وجادلهم بالتي هي احسن امر للنبي صلى الله
عليه وسلم بالاستدلال بكل منهما على حسب ادراك عقول
المخاطبين على ما يفسح به قوله صلى الله عليه وسلم كلموا الناس
بما يعرفون ظهرك ان القول باشتمال القرآن على الدليل
الخطابي النافع للعامّة الكافي لزامهم وافحامهم كاشتماله
على البرهان القطعي النافع للخاصة قول سديد لا محيد عنه
والله تعالى الوفيق الوجه الثاني مما اعترض به على العلامة
التفتازاني ما ذكره الشيخ المحقق الامام كمال الدين ابن
الهمام

الهمام في رسالته التي ساير بها العقيد القدسية من كتاب الاحياء
للإمام حجة الاسلام القرطبي وسمّاها بالمأيرة في العقائد
المنجية في الآخرة وحاصله مع الايضاح ان كون الملازمة
علوية لا يتلزم كون الحجّة اقناعية لان العلوم العادية كالعلم
حال الغيبة عن جبل عهدناه حجرا بانه حجر الآن داخله في العلم
المأخوذ فيه عدم احتمال النقيض كما تقر في العضد وخوابه
بل وقرره التفتازاني في المقاصد وشرحه وشرح العقائد
باطناب في الكلام على المعجزة فليراجع وانقلابه ذهباً
لتجانس الجواهر واستوائها في قبول الصفات مع ثبوت
القادر المختار بمعنى انه لو فرض العقل كونه ذهباً بدل كونه
حجراً لم يكن فرض محال وذلك لا يوجب عدم الجرم المطابق
بان الواقع الان خلاف ذلك الممكن فرضه وعبارة
في المقاصد والعاديات انما تحمل النقيض بمعنى انه لو فرض
لم يلزم منه لذاته محال لا بمعنى تجويز العالم اياه حقيقة
كما في الظن او حكماً كما في اعتقاد المقلد انتهت فقد اشبهوا

احتماله

في العلم العادي للجزم والمطابقة والموجب اعني العادة القاضية
التي لم يوجد قط خرمها وذلك معنى العلم القطعي فيحصل لنا
العلم القطعي بان الواقع الفاد على تقدير بقدر الاله لان
العادة المستمرة التي لم يمد قط اختلاها في ملكين متقديين
بمدينة واحدة عدم الاقامة على موافقة كل لاخر في جليل
وحقير بل ياتي نفس كل وتطلب الانفراد بالملكة والقهر
فكيف بالالهين والاله يوصف باقصى غايات التكبر
كيف لا تطلب نفس الانفراد بالملك والعلو على الاخر
كما اجر سبحانه بقوله وعلو بعضهم على بعض هذا اذا نول
لايكاد النفس تخطر بغيره بالبال فضلا عن اخطار
فرضه مع الجزم بان الواقع هو الاخر وعلى هذا التقدير
هو علم قطعي وانما غلط من قال غير هذا من قبل انه اذا
اخطر النقيض اعني واما اتفاقها لم يجده مستحيلا في
العقل ونبي انه لم يؤخذ في مفهوم العلم القطعي استحالة
النقيض بل مجرد الجزم عن موجب بان الاخر هو الواقع
وان



وان كان نقيضه لم يستحل وقوعه والله سبحانه وما
ولي التوفيق الباب الثاني في بيان قولنا واشهد
ان محمد عبده ورسوله اعلم ان الواو للجمع المطلق للترتيب
والالمعية على المذهب المختار بشهادة النقل والاستقراء
فلا اعتبار لقول من قال انها للترتيب كالفاء فان قلت
لا شك ان الجمع موصوف بالاطلاق وللجمع الموصوف اخص
من مطلق الجمع فكيف يتصور كون الواو لمطلق الجمع فيكون
التفسير غير وافي بالمقصود قلت وصف الاطلاق ليس
بقيد في التحقيق على ما قرر في العلوم وهذا مثل قولنا الماهية
المطلقة اعم من الماهية من حيث هي فالحاصل ان المراد من
المطلق هو ما عدم اعتبار المعية والترتيب فيكون الجمع
مطلقا من حيث النظر الى عدم هذا الاعتبار وان كان
مقيدا ظاهرا يجب التوضيف بوصف الاطلاق ومثل
هذا جائز لاختلاف الجهة فان قلت فقد لزم مما ذكره بقيد
الجمع باعتبار عدم اعتبار الترتيب والمعية وان لم يقيد

باعتبارها قلت التحقيق انها الموصوف وحده لا المركب من
الموصوف والصفة فيكون الصفة شرطا لاجزاء فلا يتوجه
الاشكال اصلا فان قلت فلم لم تقل من اول الامر هذا الجواب
حتى تلم من هذا الاطاب قلت لتقرير المطلوب بعد ايراد
الشبهة وابطالها بحيث لا يتوجه اليه اشكال اصلا ولقصده
السلوك في طريق التحلية بعد طريق التحلية ليكون حصول
اغزو واقع فان قلت الواو تدل على الاجتماع لا على الجمع والّا
يلزم الاشتراك او الجمع بين الحقيقة والمجاز وهو غير مراد
هنا فما المراد من الجمع قلت المراد منه هنا الاجتماع لكن
عبر عنه بالجمع لا يجاز النظم ورشاقة اللفظ والاشعار
بان الاجتماع اثر الجمع مع التنبيه على نسبة القول الى القائل
وعلى وصوله الى درجته الاعتبار سالما عن توهم درجته
السقوط قال صاحب الكشف في تفسير قوله تعالى ولهم
فيها ازواج مطهرة ان في مطهرة فخامة ليست في طاهره
وهي الاشعار بان المطهر طهرهن فان قلت فدل الجمع مجاز
هنا

هنا قلت نعم ويجوز ان يكون حقيقة ان كان مصدرا
من البناء المجهول فان قلت قد تحقق ان الواو ليست
بمتعرضة للزمان مطلقا سواء كان زمان الاجتماع
او زمان التعاقب والافتراق لكنها متعرضة في مورد
الاستعمال لا اشتراك المعطوف والمعطوف عليه في امر
فما المراد من هذا الامر في عطف الجمل وغيرها قلت المراد منه
في عطف الجمل التي لا محل لها من الاعراب الثبوت نحو
ضرب زيد وكرم عمرو فان الواو فيه يفيد ثبوت
مضمون ضرب وكرم فلو ترك العطف فلا يحصل تلك
الفائدة لاحتمال الكلام الثاني الاضراب والرجوع عن الاول
واما المراد منه في عطف المفردات وما في حكمها فهو الحكم
او الذات نحو ضرب زيد وعمرو ونحو ضرب وكرم زيد
فان قلت فما المراد من هذه الثلاثة فيما نحن بصدد قوله
المراد هنا هو الثبوت فان الواو في قولنا واشهد ان محمدا
عبده ورسوله قد افادت بثبوت مضمون كلمتي الشهادته

فان قلت قد علم ان التكلم بكلمتي الشهادة مع الصديق معتبر
في الايمان فينبغي ان لا يحكم بايمان الدهري اذا قال لا اله الا الله
مع انه حكم به بالاجماع قلت ما حكم بايمانه بمجرد تكلم كلمة التوحيد
فلا يتوجه عليه اعتراض بل حكم به اذا تكلم بكلمتي الشهادة
مع الصديق بثبوت مضمونها فيكون المراد من قولهم ان
الدهري يحكم بايمانه بالاجماع اذا قال لا اله الا الله الحكم به
اذا تكلم بكلمتي الشهادة على الوجه المذكور والسرف في ذلك
قصد الى الجواز والاكتفاء لا من المقام من الاشتباه
والالتباس وقد يجاب بان تكلم كلمة التوحيد مع الصديق
يفتضي الاقرار والصديق بجميع صفات الباري عز وجل
ومن صفاته البعث والادخال والحياء والابقاء
وغیر ذلك فلزم من ذلك بالضرورة اقرار بالرسالة
وصديق بها وهو معنى قولنا اشهد ان محمدا عبده ورسوله
ويقوى ما ذكر قوله عليه الصلوة والسلام امرت ان اقاتل
الناس حتى يقولوا لا اله الا الله للحديث فان قلت هذا الكلام
مع من

صلوا عليه واله قال حسان وشق له من اسمه ليحمله
فوز العرش محمود وهذا محمد ما ان مدحت محمد بمقالي
لكن مدحت مقالي بمحمد وعبد مرفوع على انه خبرها
فان قلت الاضافة لاي شئ قلت للتشريف والاشعار
بان للعبودية اعتبارا عند الله تعالى قال تعالى سبحان الذي
اسرى بعبده ليلا ولذا رجع بعض العلماء تشهد ابن مسعود
على تشهد ابن عباس لاشتماله على ذكر العبد بخلاف
تشهده فان قلت لاشك ان المراد منه ههنا هو النبي
صلى الله عليه وسلم لكن اى معنى من معانيه يناسب
المقام فانه يقال على معان قلت الظاهر ان العبد بمعنى
الطابع الخاضع المدلل هو المناسب للمقام قال الجوهرى
نقول عبدين العبودية والعبودية واصل العبودية
للخضوع والذل والواو في قولنا ورسوله للعطف
فانته الدلالة على الاشتراك في المسندية وفي هذا
العطف الترقى كما في قولنا فلان عالم خبير فان كل رسول
عبد

عبد وليس كل عبد رسولا والرسول انسان بعثه الله تعالى
الى الخلق لتبليغ الاحكام وقد يشترط فيه الكتاب بخلاف
النبي فانه اعم وان مع معمولها منصوب المحل على انه مفعول
اشهد وهو مع معموله جملة فعلية معطوفة على جملة اشهد
ان لا اله الا الله فان قلت فالجامع بين المجليتين قلت
هو كون المسند في كل منهما مائلا للاخر واتحاد المسند اليه
فيهما مع ان بين متعليقهما مناسبة تامة فان قلت اذا كان
الامر كذلك يكون المقام مقام الفضل فلم وصل الثانية
بالاولى قلت ستمناه لكن وصلها بهما لدفع توهم الرجوع
عن الاول ونظيره في دفع التوهم قولهم لا وايدك الله
فان قلت اى قسم هو من اقسام الجامع قلت الظاهر
انه من قبيل الجامع العقلى واما الاستدلال على انه
رسول من عند الله تعالى فلانه ادعى الرسالة وظهر
المعجزة اما دعوى الرسالة فقد علم بالتواتر واما اظهار
المعجزة فلو جهين احدهما انه اظهر كلام الله وتحدى به

البقاء مع كمال بلاغتهم ففجروا عن معارضته باقتضائه
منه مع تهاكمهم على ذلك حتى خاطروا بمحبتهم واعرضوا
عن المعارضة بالجروف الى المقارعة بالسيوف ولم ينقل
عن احد منهم مع توفر الدواعي الا اتيان بشئ مما يدانيه
فدل ذلك قطعا على انه من عند الله تعالى وعلم به صدق
دعوى الرسول عليه الصلوة والسلام علما عاديا
لا يقدح فيه شئ من الاحتمالات العقلية على ما هو شأن
سائر العلوم العادية وثانيها انه نقل عنه من الامور
الخارقة للعادة ما بلغ القدر المشترك منه اغنى ظهور
المعجزة حد التواتر وان كان تفاصيلها احاد كشجاعة
رضي الله عنه وجود حاتم وهي مذكورة في كتب السير
وقد استدلل ارباب البصائر على نبوته ورسالته
بوجهين احدهما ما تواتر من احواله قبل النبوة وحال
الدعوة وبعد تمامها واخلاقه العظيمة واحكامه الحكيمه
واقdam حيث يحكم الابطال ووثوقه بعصمة الله تعالى
في جميع

١١٣
في جميع الاحوال وثباته على حاله لدى الاهوال بحيث
لم يجد اعداؤه مع شدة عداوتهم وحرصهم على الطعن
فيه مطعنا ولا الى القدر سبيلا فان العقل يحرم
بامتناع اجتماع هذه الامور في غير الانبياء عليهم
الصلوة والسلام وان يجمع هذه الكمالات في حق من يعلم
انه يفترى عليه ثم يمليه ثلثا وعشرين سنة ثم ينظر
دينه على سائر الاديان وينصره على اعدائه ويحيي آثاره
بدموته الى يوم القيمة وثانيها انه ادعى ذلك الامر العظيم
بين اظهر هوتم لكتاب لهم ولا حكمة معهم وبين لهم الكتاب
والحكمة وعلمهم الاحكام والشرايع واتم مكارم الاخلاق
واكمل كثير من الناس في الفضائل العلمية والعملية ونور
العالم بالايمان والعمل الصالح واظهر الله دينه على الدين
كله كما وعده ولا معنى للنبوة والرسالة سوى ذلك واذا
ثبت نبوته وقد دل كلامه وكلام الله تعالى المنزل عليه
على انه خاتم النبيين وانه مبعوث الى كافة الناس

بل الى الجن والانس ثبت انه اخر الانبياء وان نبوته
لا تخفى العرب كما زعم بعض النصارى فان قيل قد ورد
في الحديث نزول عيسى عليه الصلوة والسلام بعدة قلنا
نعم لكنهم يتابع محمد صلى الله عليه وسلم لان شريعته
قد نسخت فلا يكون اليه وحى ونصب احكام بل يكون

خليفة رسول الله

صلى عليه وسلم

تمت بمون الله

قابلة بقدر الامكان
من نسخة للصف
لله الله

الحمد لله رب العالمين والصلوة والسلام على محمد
واله واولاده واصحابه واتباعه والذين يتبعونهم
باحسان الى يوم الدين رسول الله عليهم اجمعين
اللهم يا ميسر المرات حصل مرادنا امين

وَلَا تَتَّبِعِ الْهَوَىٰ بَعْدَ مَا جَاءَكَ الْحَقُّ

الله نزل احسن الحديث كتابا متشابها يشبه بعضه بعضا في الحسن
ويصدق بعضه بعضا ليس فيه تناقض ولا اختلاف مثنى يشي ذكر
الوعد والوعيد والامر والنهي والاخبار والاحكام تقتصر تضرب و
تتميز منه جلود الذين يخشون ربهم والقشعريرة تغير في جلد
الانسان عند الوحل والخوف وقيل المراد من الجلود القلوب اى قلوب
الذين يخشون ربهم ثم تليان جلودهم وقلوبهم الى ذكر الله
اى لذكر الله قيل اذا ذكرت آيات القرآن اقشعرت جلود الخائفين لله
واذا ذكرت آيات الرحمة لانت وسكنت قلوبهم كما قال الا بذكر الله
تطمئن القلوب وحقيقة المعنى ان قلوبهم تقشع عند الخوف وتليان
عند الرجا اخبرنا ابو سعيد الشريحي انا ابو اسحق الثعلبي اخبرني الحسين
بن محمد ساموسى بن محمد بن علي بن محمد بن عبدوس بن كامل بن يحيى بن
بن عبد الحميد الحماني ساعد المرز بن محمد بن يزيد بن الهادي عن محمد
بن ابراهيم التيمي عن ام كلثوم بنت بنت العباس بن عبد المطلب
قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا اقشعرت جلود العبد
من خشية الله تحانت عنه ذنوبه كما تحانت عن الشجرة اليابسة
ورقها واخبرنا ابو سعيد الشريحي انا ابو اسحق الثعلبي اخبرني الحسين بن
بن محمد ساموسى بن جعفر بن حمدان ساموسى بن اسحق الانصاري بن
محمد بن معاوية بن مالك بن سعد بن يزيد بن عبد الله بن الهادي

الغدا بـ

غدا بـ

بهذا الاسناد وقال اذا اقتصر جلد العبد من خشيته الله حرمة الله على النار
قال قتادة هذانت اولياء الله بما نعمتهم الله بما بان تفش جلودهم وتطحن
قلوبهم بذكر الله ولم ينعمهم بذهاب عقولهم والفتيان عليهم انما ذلك
في اهل البدع وهو من الشيطان اخبرنا سعيد الشريفي اما ابو اسحق الثعلبي
اما الحسن بن محمد بن فنجويه ما بن شيبه ما حمدان بن داود واسلمه
بن شبيب ما خلف بن سالم ما هيثم عن حصين بن عبيد الله
بن عروة بن الزبير قال قلت لجدي اسماء بنت ابي بكر رضي الله عنه
كيف كان اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم يفعلون اذا قرئ
عليهم القرآن قالت كانوا كما نعمتهم الله بما تدمع اعينهم وتفش جلودهم
قالت فقلت لها ان ناسا اليوم اذا قرئ عليهم القرآن خرا حذهم
منشأ عليه فقالت اعوذ بالله من الشيطان وبه عن سلمة بن
بجي بن يحيى ما سعيد بن عبد الرحمن الجمحي ان ابن عمر رضي الله عنهما
مر برجل من اهل العراق ساقطا فقال ما بال هذا قالوا انه اذا قرئ
عليه القرآن او سمع ذكر الله سقط فقال ابن عمر رضي الله عنهما انا
لنخشي الله بما ولا نسقط وقال ابن عمر ان الشيطان يدخل
في جوف احدكم ما كان هذا صنيع اصحاب محمد صلى الله عليه وسلم
وسلم

110
وذكر عند ابن سري الذين يصرعون اذا قرئ عليهم القرآن فقال بينا وبينهم
ان يقعد احدهم على ظهر بيت وهو باسط رجله ثم يقرء عليه القرآن
من اوله الى اخره فان رعى نفسه فهو صادق ذلك يعني حديث
هذه الله يهدي به من يشاء
مفسر معالم التنزيل الامام البغوي
محى السنة في سورة الزمر
وكذلك مذكورة في تفسير الباب
مزاولة الى اخره فارجع اليها

بسم الله الرحمن الرحيم

لك الحمد الحمد يطلق على معنيين احدهما الفوق وهو الوصف الجليل
على جهة التعظيم والتجليل والاخر عرق وهو فعل نبى عن تعظيم النعم
بسبب كونه منعا وكل واحد منهما محتمل ههنا وعلى التقديرين
اما ان يراد المعنى النبى للفاعل او المعنى النبى للمفعول والحاصل
بالصدر ويجوز ان يراد ما يطلق عليه لفظ الحمد ليعم الكل ولا م التعريف
يحتمل ان يكون للاستغراق وان يكون للجنس وان يكون
للمعنى الخارجى اشارة الى الفرد الكامل ولا م الملك ايضا يحتمل
ان يكون لاختصاص الصفة بالموصوف وان يكون لاختصاص
المعلق بالمعلق كذا ذكره بعض المحققين في هذا المقام واختيار
الخطاب على ما هو المشهور من طريق الغيبة يحتمل ان يكون للتبني
على القرب كما يدل عليه قوله تعالى ونحن اقرب اليه من جبل
الوريد وان يكون للاشارة الى انه ينبغي للحامد ان يلاحظ
المحمود حاضرا ومشاهدا كما يلايمه قول النبى الاحسان ان تعبد الله
عليه وسلم كانك

كانك تراه فان لم تكن تراه فانه يراك وان يكون لرعاية صنعة
الاستغراب او الالتفات ببناء على انه تع مذكور في التسمية بطريق
الغيبة او براعة الاستهلال لان المقصود ههنا بيان طرق المناظرة
ومدار المناظرة على المخاطبة وتقديم السند مع ان المقام لكون
مقام الحمد يقتضى تقديم السند اليه يحتمل ان يكون لافادة الاختصاص
وان يكون للتعظيم والشرف وان يكون للتشويق الى السند اليه
لانه اهم خصوصاً في هذا المقام وان يكون لايها م انه لا يرول
سبحانه وتعالى عن الخاطر والاستلذاذ بذكره تعالى وان يكون
لرعاية صنعة الاستغراب وان يكون لجعل الوضع موافقا
للطبع لان المحمود مقدم على الحمد بالطبع والمنته من من عليه
وفائدة ايرادها بعد الحمد هي الاشارة الى الاعتراف بالعجز عن اداء
الحمد كما ينبغي ووجه العجز اما ان نعمه تعالى علينا في غاية الكثرة
والجلالة بحيث لا يقاومها حمد حامد ولا يوازنها شكر شاكر
واما ان الايتان بالحمد على وجه الكمال يتلزم القسرة في الحمد
كما بينه سيد المحققين وسند المدققين قدس سره في حاشية

المطالع فان قيل ان المنه منزى عنها لقوله تعالى لا تبطلوا صدقاتكم
 باليمن والاذى قلنا هذا مدفوع بوجوه منها ان المنه منزى عنه هو
 منه المنعم لا امتنان المنعم عليه ومنها ان الخطاب مخصوص
 بغير الله تعالى ويدل عليه قوله تعالى يمتنون عليك ان اسلموا
 قل لا تمنوا على اسلامكم بل الله بمن علمكم ان هداكم للايمان
 الاية ومنها ان المنه منزى عنه هو المنه التي يكون الغرض منها تنجيح
 المنعم عليه وتخفيفه لا المنه التي يكون الغرض منها تنبيه المنعم
 لتلايق في الكفران ومنها ان في الكلام مضافا محذوفا الى التحاق
 المنه والتحقيق المنه مع الاعراض عنها ليس منها عن بل المنه
 هو المنه بالفعل وعلى بنيت الصلوة والحيية الاضافة
 ههنا يحتمل ان تكون للمعنى الخارج فيراد نبينا محمد صلى الله
 وان تكون للاستغراق فيراد جميع الانبياء واللام في الصلوة
 والحيية ايضا يحتمل ان يكون للجنس وان يكون للمعنى الخارج
 اى الصلوة والحيية الكاملتان ولتقديم المسند ههنا وجوه
 تعرف بالمقايضة الى ما سبق مع ان رعاية التناسب بين اداء
 الصلوة

الصلوة والمحمد ايضا يصح ان يجعل وجهه له قال بعض الشارحين
 ولو اردف الصلوة على النبي بالصلوة على الله واصحابه
 كما هو دأب المصنفين كان اولى واجيب عنه بانه غا عدل
 عن الطريق المشهور اشارة الى ان الصلوة على النبي متضمن
 للصلوة على الله واصحابه بل على جميع المؤمنين لانه رحم للعالمين
 فنزول الرحمة من الله متضمن نزولها عليهم فتركه بمنزلة
 قوله وهذا دعاء شامل للبرية اذا قلت بكلام خبري
 ان كنت ناقل اباي وجهه كان فيطلب منك الصحة اى
 صحة النقل ان لم تكن معلومة للطالب اذ لو كانت معلومة
 فطلبها لا يليق بحال المناظر من حيث هو مناظر لان غرضه
 اظهار الصواب وقد يقال المراد طلب الصحة مطلقا سواء
 كان برجوع الطالب بنفسه الى ما نقل عنه او بطلب بيان
 بيان الصحة من الناقل فكذا الكلام فالدليل ويؤيده قوله
 فيطلب الصحة دون ان يقال فيطلب التصحيح او بيان الصحة
 او مدعيها وهو من نصب نفسه لبيان الحكم اما بالدليل او بالنبه

وما يقال من أن الظاهر تفيده بمن يفيد مطابقة النسبة
للوامع سواء كان الحكم بديها ظاهرا أو بديها خفيا محتاجا
إلى إزالة خفاء أو نظريا مدفوعا بأن المتبادر من المدعى يفيد
الحكم المحتاج إلى الدليل والتنبيه وهذا القدر كاف في تخصيص
التفسير على أن التقييم يستلزم كون المدعى عموما من الناقل وح
لا يحسن التقابل بينهما واختار المدعى على المثل لأن الشخص
ما لم يتم الدليل لم يصير معللا لأن التعليل تبين علة الشيء ثم
فما لم يصير مبتدئا لم يصير معللا والكلام ههنا فيما قبل الشروع بما
وهو ظ فالدليل أي فيطلب منك الدليل على دعواك وذلك
إذا كان المطر نظريا غير معلوم أو لو كان بديها أو نظريا معلوما
الدليل عليه لا يليق بحال المناظر من حيث هو مناظر الدليل
هو المركب من قضيتين للتأدي إلى مجهول نظري وهذا التعريف
شامل للدليل الصحيح والفاقد فالمدعى بقوله فالدليل
فيطلب الدليل الصحيح أو لو كان وظيفة السائل مجرد الدليل
وظيفة المثل مجرد إقامة الدليل لم يكن المناقشة في مقدمات
الدليل

الدليل وجهه وفي قوله ولا يمنع النقل والمدعى المجاز أمساحة
ظاهرة والمعنى لا يشمل لفظ المنع منسوبا إلى النقل والمدعى
الآمال كونه مجازا ومحتمل أن يراد أنه لا ينبغي مفهوم المنع
إلى النقل والمدعى المجاز وعلى التقديرين يتجه أنه إذا قلنا
هذا النقل ثم يتعين المجاز في لفظ المنع بأن يراد منه مطلق
طلب البيان أو طلب بيان الصحة وأما إذا قلنا هذا المدعى ثم
فيحتمل المجاز في الطرف بأن يراد منه طلب الدليل إذا كان نظريا
وطلب التنبيه إذا كان بديها خفيا والمجاز في النسبة والمجاز
في الحذف أي دليله ثم ولا يتعين شيئا من الحجرات هذا إذا كان
ذلك القول واقعا قبل إقامة الدليل على المدعى وأما بعد إقامة
الدليل عليه فيحتمل المجاز في النسبة والمجاز في الحذف لا غير
ولهذا يقال إن منع المدعى المدلل راجع إلى دليله فلا يستقيم
للحصر إلا أن يقال المراد بالمجاز ما يطلق عليه لفظ المجاز مجازا
ليشتمل الكل ثم الظاهر أن المراد من النقل المعنى الحاصل بالمصدر
لا المنقول كما قيل لأن المنقول غير ملتزم الصحة فلا يتعلق به ^{المؤخذة}

والمنع لا حقيقة ولا مجاز إلا باعتبار النقل بالمعنى الحاصل بالمصدر
والمراد من عدم منع النقل والمدعى المجاز عدم منعها من حيث
أنها نقل ومدعى لأن نفس النقل قد يكون مقدمة للدليل فيمنع
حقيقته من هذه الحيشية لأم من حيث أنه نقل وحكاية والمدعى
أيضا قد يكون مقدمة لدليل مدعى آخر فيمنع حقيقته من هذه
الحيشية لأم من حيث أنه مدعى أذا منع في عرفهم طلب الدليل
على مقدمته والمراد بالمقدمة هنا ما يتوقف عليه صحة الدليل
سواء كان جزأ منه أولا والاولى أن يقول على المقدمة لأن
إضافتها إلى ضمير الدليل يتلزم تحريدها عن الدليل المعتبر
في مفهومها وإيضاب يتلزم اعتبار التحريد في نية المنع
إلى الدليل كما سيجي في عبارة المص وإيضاب يحتاج تصحيح
الضمير إلى صرفه عن الظاهر وهو الدليل المط إلى مطلق الدليل
ثم الظاهر أن المراد من المقدمة المقدمة المعينة وهو المشهور
فيما بينهم ومن الطلب الطلب من المستدل وهو الموافق
للعرف ثم أن المنع له معنيان أحدهما اعم متناول للمناقضة
والنقض

والنقض والمعارضة جميعا وهو السؤال والدخل في
مقابلة الدليل سواء كان بطريق المطالبة أو الإبطال
والثاني أخص وهو طلب الدليل على المقدمة ويقال له
مناقضة ونقض تفصيلي ولا يتوجه شيء من هذه
الثلاثة على النقل والمدعى فإن حمل المنع في عبارة المص على المعنى
الأول حتى يكون كلاً مانفياً فالدليل الذي ذكره لا يفيد
ذلك إذ هو مختص بالمناقضة وإن حمل على المعنى الثاني
فالتخصيص ليس بجيد وإيضاباً ذكره إنما يدل على أن النقل
والمدعى لا يمتنعان حقيقة وأما على أنها يمتنعان مجازاً
فلا ولو سلم فلا يدل على حصر المنع في المجاز لجواز الكناية
وقد يجاب عن الأول بأن وجه التخصيص أن كل واحد
من نقض النقل والمدعى ومعارضتهما مجازاً قليل نادر
جداً بخلاف منعهما مجازاً فإنه كثير شائع فلذلك انقض له دون
أخويه وعن الثاني بأن المصود بالبيان هو الجزء
السلبى للجزء الثبوتى لكونه يتناغياً عن البيان وبأن
من المدعى

في الدليل مقدمة مطوية لم يذكر لظهورها وهي أن المنع
معاني مجازية مناسبة للنقل والمدعى كطلب الصحة
وطلب الدليل وعن الثالث بأن الحصر اضافي أو المجاز مجاز
فيما يعبر عنه المجازية والمجاز يعني ما ذكره انما يتم اذا كان المنع
حقيقة في المعنى المذكور وكان معناه الحقيقي منحصرا
فيه ثم الظاهر أن قوله فاذا اشتغلت به اي بالدليل
منع عطف على قوله فالدليل والفاء لا فادة الترتيب
بين طلب الدليل من مناصب الخصم واحد الامور
المذكورة التي هي المنع والنقض والمعارضة ثم المنع اما
ان يكون منعاً مجرداً وهو ما لا يكون مع السند فهو
سلب القسم الثاني فيتحقق القسم الثاني التقدم الا أنه
لم يحفظه الص حفظاً للبيان عن الفصل بين القسمين
بما يتعلق بالقسم الثاني وهو قوله ولا يدفع السند
او عن الفصل بين القسم الثاني وما يتعلق به بالقسم الاول
ورعايته لكون المنع المجرد كالبيط بالنسبة الى المنع مع السند
او

او يكون منعاً مع السند ويقال له المستند ايضا وهو
ما يذكر لتقوية المنع ثم المنع بالمعنى المذكور اذا بنى للمفعول
يسند في المشهور الى المقدمة لا الى الدليل فكانه اسنده
الى الدليل ليكون كعديله في الاسناد الى ما اسند اليه او للتنبه
على انه ينبغي ان يتوقف السائل حتى يقرر المعلن لمجموع
مقدمات دليله ثم يشرع وربما يجعل التنبيه في كلام المص
غير ما ذكر فيقال في قوله فاذا اشتغلت به منع دون قوله
فاذا اتممت الدليل منع تنبيه على ان الاشتغال بالمنع لا يتوقف
على سماع الدليل كله غايته ما قال بعضهم الاحسن ان يتوقف
السائل حتى يقرر المعلن لمجموع مقدمات دليله لكن لا يلزم
ذلك التنبيه عطف قوله او نقض او عرض على قوله منع
لان النقض والمعارضة بعد سماع الدليل ثم ان ورود
المنع انما هو على تقدير ان يكون بعض مقدمات الدليل
نظراً غير معلوم اذ لو كانت المقدمات باسرها بديهية
او نظرية معلومة فلا يلزم منها وطلب الدليل عليها على

على قياس ما مر وكذا الكلام او نقض او عورض ولا يدفع السند
بالمنع والابطال الا اذا كان مساويا للمنع فح يدفع بالابطال
ويمكن ان يخص الدفع بالابطال كما هو الظاهر ويكون المعنى
ولا يبطل السند الا اذا كان مساويا فان ح يبطل اعلم ان السند
قد يكون مساويا للمنع وقد يكون اخص وقد يكون اعم
والشهور ان المساواة والخصوص والعموم بين السند
والمنع انما تقبىر بالقياس الى نقض المقدمة المنوعة بالمعنى
المشهور في النسبة بين القضايا وقد يقال ان المساواة
وسائر النسب بين السند والمنع يقبىر بالقياس الى خفاء
المقدمة المنوعة الذي بناء المنع عليه سواء كان مع نقض
المقدمة المنوعة او لا ثم اعلم ان الكلام من المثل على سند
المنع على وجهين الاول على سبيل المنع وهو لا يفيد سواء
كان السند مساويا للمنع او لا لان منع المنع وضع ما يؤيد
لا يوجب اثبات المقدمة المنوعة الذي يجب على المثل
عند منع المانع والثاني على سبيل النفي بالدليل او التنبية وهو
انما

انما يفيد اذا كان السند مساويا له لان انتفاء احد المتساويين
يتلزم انتفاء الاخر او يكون معه فبانتفاء السند المتساوي
ينتفى المنع فان قلت السند الاعم يفيد ابطاله كالمساوي لان
بطلان الاعم يتلزم بطلان الاخص او يكون معه
كما يتلزم بطلان احد المتساويين بطلان الاخر او يكون
معه فلا يصح حصر دفع السند في المساوي قلت هذا
مدفوع بوجوه الاول ان المراد بحصر دفع السند في
المساوي حصر دفع السند الصحيح ^{فيهم} والسند الاعم غير
صحيح والثاني ان المراد بالحصر الاضافي بناء على عدم الالتفات
الى السند الاعم والثالث ان ابطال السند الاعم لا يمكن
لانه يلزم ارتفاع النقصين والرابع ان السند الاعم
لا محالة مجامع للمقدمة المنوعة تحقيقا للمعنى العموم
فبابطاله يبطل المقدمة ايضا فلا ينفع ابطاله في دفع
المنع ثم النقض منع الدليل بشاهد فعلى هذا قوله او نقض
اي الدليل على ظاهره بالخلف اعترض عليه بان شاهد

النقض لا ينحصر في تخلف الحكم عن الدليل بل قد يكون استلزام
فساد آخر على أي وجه كان من الخصوصيات واجب
بان هذا الاعتراض انما يرد اذا حمل التخلف على تخلف الحكم
عن الدليل كما هو المتبادر واما اذا حمل على ما يتم تخلف
اللازم عنه سواء كان الحكم او غيره وتختلف الحكم سواء
كان لازما او لم يكن كما هو في الاستقراء والتمثيل فلا ورود له
لاننا اذا استلزم فسادا كان لازمه متخلفا عنه قطعا
ضرورة ان ذلك الفساد اللازم غير متحقق في الواقع
وينبغي ان يعلم ان النقض قد يكون على وجهين احدهما
ان يكون دليل العقل بعينه جارية في مادة مع تخلف
الحكم عنه وثانيهما ان يكون زبده دليله وخلاصته
جارية فيها مع التخلف واعلم ان النقض بحسب الاصطلاح
قد يطلق على معنيين آخرين الاول المنع بالمعنى الخاص
كما اشير اليه سابقا ولكنه هناك يقيّد بالتفصيل
وهنا قد يقيّد بالاجمالي والثاني نقض المعرفة طردا
وعكسا

وعكسا قال بعض الشارحين وكثيرا ما يتوهم انه راجع الى احد
النقضين باعتبار حكم يتضمنه طرد التعريف او عكسه لان
التعريف التصوير فلا مجال للمناقشة فيه وانا اقول يتصور
المناقشة في التعريف بلا اعتبار حكم ضمنى بان يقال ما هو
الغرض من التصوير لم يترتب عليه من تمييز جميع افرادة عن
جميع ما عداه الى غير ذلك فلا ينحصر المناقشة في الاشياء
فيما يرجع الى الحكم بل اكثر المناقشة في الافعال الغير الموافقة
للحكم والمصالح او المحتوية على وصمة اخرى ليس من قبيل
المناقشة في الحكم فلحق ان نقض التعريف بمعنى اخر كما
في شرح الاداب السعدية وهذا قد ح في التعريف مع
قطع النظر عن ان هناك حكما فاحفظه فان من يبحث
النقطة التي فرت بها والحمد لله على ما انعم الله به او عوض
اي الدليل والرد بالمعارضة ههنا هو المقابلة على سبيل
الممانعة لاما هو المشهور من اقامة الدليل على خلاف
ما اقام عليه الخصم الدليل اذ لا يرتبط به اح قوله بدليل

الخلاف أي بدليل يدل على خلاف ما يدل عليه دليل المعلن
ونقيضه وهذا التفسير مبني على أن المعتبر في المعارضة أن يكون
دليل المعارض دالاً على نقيض ما يدل عليه دليل المعلن كما يفهم
من كلام المحقق الشريف وأورد عليه أنه يلزم أن لا يكون
الدليل الدال على الخص من نقيض ما يدل عليه دليل المعلن
أو مساوياً به معارضاً لدليل المعلن كالل دليل الدال على حدوث
العالم من التكميلين بالنسبة إلى دليل الدال على قدمه من الحكماء
في بطلان كلام السائل في مقابلة المعلن في المنع والنقض
والمعارضة لظهور أنه ليس منعا ولا نقضا أيضا واجب
عنه بان الدليل الدال على الخص من نقيض مدعى المعلن أو
مساوياً به دال على نقيضه قطعا ضرورة استلزام الاخص
للاعم واحد المتساويين للآخر فيجوز أن يكون ذلك
الدليل معارضاً لدليل المعلن من حيث أنه يدل على نقيض
مدلوله لا مع قطع النظر عن هذه الحيشية لأنها القابلة
على سبيل الجماعة ولا تمنع إلا باعتبار التناقض بل هو مع قطع
النظر

النظر عن هذه الحيشية ليس بقادح في مدعى المعلن والمقصود
حصر الكلام القادح فيه في النوع الثلاثة على ما لا يخفى ومنهم
من فسّر الخلاف المعتبر في تعريف المعارضة بمطلق التناقض
ويؤيده العبارة المشهورة في تقرير المعارضة من أن دليلكم
وان دل على ما أثبتتم كن عندنا ما ينفيه ثم أن دليل
المعارض ما أن يكون عين دليل المعلن كما في المغالطات
العامة الورود فيسمى معارضة بالقلب أو يكون
صورته كصورته فيسمى معارضة بالمثل أو يكون
هذا ولا ذاك فيسمى معارضة بالغير ثم الظاهر أن قوله
ففي صورتين أي النقض والمعارضة صرت مانعا
عطف على قوله منع الخ والفاء لإفادة الترتيب بين منع
المعلن والنقض والمعارضة من السائل على قياس ما عرفت
في قوله فإذا اشتغلت به ثم أنه يحتمل أن يراد بالمنع هنا
معناه الأعم وأن يراد معناه الأخص وهو الظاهر لكن
الأول أولى والقول بأن المعارضة لا تعارض مدفوع

١٢٤
بان الدليل الثاني للمعلل يجوز ان يكون اقوى من دليل
المعارض بوجه من الوجوه ولو سلم فيجوز ان يكون مجموع
الدليلين اقوى من دليل واحد وعلى التقديرين لا يكون
سلج جواز المعارضة على المعارضة على ما ينبغي لجواز
كونها مفيدة في الجملة وهذا القدر كاف في حمل النع في كلام
المص على المعنى الاعم وبان المعارضة على المعارضة واقعة
في كلام المحققين فتكون حائرة عندهم واعلم انه اذا اجتمع
النوع الثلاثة على دليل فالاولى تقديم النع على النقص والنقص
على المعارضة اما الاول فلان المعلل ما دام معللا يكون
التقليل حقه ليعلم حقيقة دليله او بطلانه وليس للسائل
هناك الا مطالبة ذلك ولان النع اسلم واما الثاني
فلان النقص قدح في الدليل صريحا بخلاف المعارضة
فانها قدح فيه ضمنا فلا عبرة بها فترتيب المص النوع
الثلة على ما هو الظاهر من الترتيب الطبيعي بينها فان دفع
الناقضة الواقعة في بعض الشروح على ما قيل من ان النقص
مقدم

مقدم على المناقضة كما ان المناقضة متقدمة على
المعارضة على انها مدفوعة ايضا بانه يجوز ان يكون
عدول المص عما هو الاصل لنكتة وهي رعاية الاختصار
في بيان حكم النقص والمعارضة بقوله ففي صورتين
صرت مانعا او رعاية التناسب في كون كل منهما استدلال
وفي كون كل منهما راجعا الى مقدمة غير معينة وذكر فيه
ايضا ان النوع الثلاثة تجري في التنبهات ايضا كما لا يخفى
على من تتبع فالقصر على الدليل ههنا اما لاكتفائه بالاصل
او لجعله الدليل اعم سامحة وردد بانه يجوز ان يكون
جريا فيها على سبيل المجاز دون الحقيقة ويؤيده ان الدليل
معتبر في تعريفاتها وحمله على ما يعم التنبيه مجازا غير مناسب
لمقام التعريف ولو سلم فالنوع الثلاثة في التنبهات مما لا يجدي
كثير نفع ولذا يدفع بهذا الوجه كما لا يخفى على من تتبع
مواضع جريانها من كلامهم فكانه لهذه النكتة لم يتعرض
لها وقوله بان تقول بضيعة الخطاب متعلق بقوله في

١٢٩
في صدر الرسالة اذا قلت تم وتمثيل لما سبق من المقاصد
الله تعالى متكم بلام اذني وهو ما لا يسبق على وجوده
عدم ناقلا عن المقاصد فان طلب صحة النقل
يحضر المقاصد او مدعيها بدليل انه اسند على صيغة المعلوم
اي اسند سبحانه وتعالى الكلام حقيقة الى ذاته او على
صيغة المجهول والمراد اسناد الشرع وفي بعض النسخ اسند اليه
وكلم الله موسى تكليما هذا بيان الاسناد الى ذاته وهو
بتقدير نحو وكلم الله موسى تكليما وكأنه لم يصرح بكلمة
نحو ومثل ايها لا اقتباس وتقرير الدليل انه سبحانه
اسند الكلام حقيقة الى ذاته وكل ما اسنده حقيقة
الى ذاته فهو صفة ازلية فالكلام صفة ازلية وقوله
فيمنع على صيغة المجهول وكذا قوله او ينقض او يعارض
على طبق قوله منع او نقض او عورض اي فيمنع الدليل
بجواز المجاز اما في الاسناد او في الطرف بان يقال لا
انه اسنده الى ذاته حقيقة لم لا يجوز ان يراد خلق
الكلام

١٢٨
الكلام على سبيل المجاز باحد المعنيين فيدفع بالاصل محتمل
ان يكون المقصود دفع المنع باثبات المقدمه المنقوعة وان
لم يتم في الواقع لكنه ح يكون زائدا على المثل له اذ لم يسبق
اشارة الى دفع المنع ومحتمل ان يكون المقصود دفع السند
المذكور بناء على فرض مساواته للتمثيل وذلك لان المنع
المذكور مستندات اخر كجواز الاشتراك والنقل الشرعي
والاصل هنا يجوز ان يكون بمعنى الرجح عند عدم المانع
ويقابلة الفرع وتقريره ان الحقيقة اصل والمجاز فرع
والاصل لا يحتاج الى الدليل وانما المحتاج هو الفرع
وبجوز ان يكون بمعنى القاعدة وهي ان الحقيقة اصل
لا يعدل عنه بلا صارف ومالهما واحد لكن الثاني
اظهر او ينقض اي الدليل المذكور بالخلق بان يقال
انه اسند الخلق حقيقة الى ذاته حيث قال الله تعالى
خلق سبع سموات الآية وكل ما اسنده حقيقة الى
ذاته فهو صفة ازلية فالدليل الدال على ان الكلام صفة

ازلية جارية في الخلق مع انه امر اضافي اذ هو عبارة عن تعلق
القدرة بالمقدور فتختلف الحكم عن الدليل واليه اشار بقوله
ف قيل انه اضافة القدرة الى المقدور القدرة صفة ازلية
تؤثر في المقدورات عند تعلقاتها بها وقوله فيمنع يناسب
كونه على ضيعة الخطاب على طبق قوله في الصور بان
صرت مانعا مستندا بانه اى الخلق وصف حقيقي
اى غير اضافي بقرينة المقابلة وتقرير المنع مع السند
ان يقال لانم انه اضافي لم لا يجوز ان يكون صفة
حقيقية كالقدرة وقوله او يعارض عطف على قوله
او ينقض وفي قوله بانه اى الكلام تادية الحروف
للمحاذنة اى المسبوقة بالعدم تاسخ اذ الكلام ليس
تادية الحروف بل هو مركب من الحروف وهو المراد
ويؤيده قوله الاتى لانم الكلام مركب من الحروف
وتقرير المعارضة ان يقال ان دليلكم وان دل على
ان الكلام صفة ازلية قائمة بذاته تعالى لكن عندنا
ما يدل

ما يدل على انه ليس كذلك وهو ان الكلام مركب
من الحروف للمحاذنة وكل ما كان كذلك لا يثبت في
الازل فيمنع المقدمة القابلة بانه تادية الحروف
للمحاذنة بان يقال المناسب لقوله في الصور بان
صرت مانعا ان يقول فيمنع بان تقول على صفة لا
الخطاب لانتم ان الكلام مركب من الحروف وسند
هذا المنع قول الا حطل ان الكلام لفي الفؤاد وانما جعل
الكلام على الفؤاد دليلا ومدارا لاستناده على الكلام
الاول حيث استعمل في غير المركب من الحروف سواء
وجد الكلام الثاني كما في نسخ هذه الرسالة او وجد
بدله اللسان على ما وقع في بعض الكتب الكلامية
والله اعلم بالصواب واليه المرجع والمآب
قد استراح من نقل هذا الشرح من السواد الى البياض
العبد الفقير سليمان بن احمد الروي القططوني
في يوم الخميس الخامس والعشرين من ربيع الاخر



من شهور سنة ست وثمانين و الف ببلدة
قطنية صاها الله سبحانه عن البلية
وقد وقع الفراغ من كتابة هذه النسخة
الشريفة من نسخة المصنف سلمه الله تعالى

الحمد لله رب العالمين والصلوات والسلام
على سيدنا ونبينا محمد وآله وصحبه أجمعين
أمين يا رب العالمين

٢٢
قابلت بقدر الامكان نسخة المصنف سلمه الله

